جديد

@Ahmedyassin90

هل انتهى القرن الأمريكي؟

تصوير

أحمد ياسين

نقله إلى العربية

محمد إبراهيم العبدالله

جوزيف ناي

العبيكان
obeikan

جوزيف ناي

هل انتهى القرن الأمريكي؟

العبيكان



هل انتهى القرن الأمريكي

هل انتهى القرن الأمريكي



جوزيف س. ناي

نقله إلى العربية

محمد إبراهيم العبدالله

العبيكان
Obeikan

تصوير

أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

@Ahmedyassin90

Original Title
Is the American Century Over

Author:
Joseph S. Nye Jr.

ISBN-10: 0745690076
ISBN-13: 978-0745690070

Published by Polity Press, Cambridge (U.K.)
Polity Press, Malden, (U.S.A)

ح شركة العبيكان للتعليم، 1436هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جوزيف س. ناي
هل انتهى القرن الأمريكي. / جوزيف ناي؛ محمد إبراهيم العبدالله.
- الرياض 1436هـ
128 ص؛ 14 × 21 سم
ردمك: 0 - 856 - 503 - 603 - 978
1 - الولايات المتحدة - السياسة العسكرية 2 - الولايات المتحدة - العلاقات الخارجية
أ. العبدالله، محمد إبراهيم (مترجم) ب - العنوان
ديوي: 327,73 رقم الإيداع: 9273 / 1436

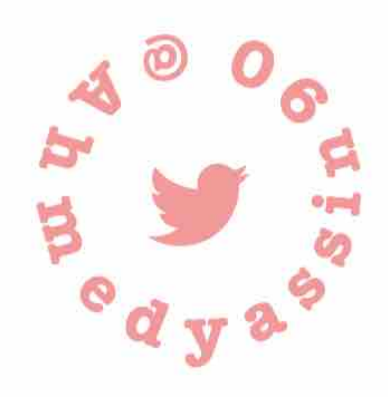
الطبعة العربية الأولى 1437هـ - 2016م

الناشر العبيكان Obeikan للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: **4808654** فاكس: **4808095** ص.ب: **67622** الرياض **11517**

موقعنا على الإنترنت
www.obeikanpublishing.com
متجر العبيكان Obeikan على أبل
http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان Obeikan
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: **4808654** - فاكس: **4889023** ص.ب: **62807** الرياض **11595**

قائمة المحتويات


@Ahmedyassin90

الفصل الأول
ظهور القرن الأمريكي

1

هل انتهى القرن الأمريكي؟

يبدو أن كثيرين يعتقدون ذلك؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي في السنوات الأخيرة أن المستطلَعين في 15 بلدًا من بين 22 بلدًا يعتقدون بأن الصين سوف تحتل، أو أنها احتلت فعلًا، موقع الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى في العالم. وتوصل استطلاع أجراه معهد بيو «Pew» في عام 2014م إلى أن 28% فقط من الأمريكيين يعتقدون بأن بلادهم (تقف فوق الجميع)، مقابل 38% قالوا ذلك في العام 2011م. ومع ذلك، ويمكن أن يقال هنا مثلما قال الروائي الأمريكي مارك توين مازحًا: «لقد بولغ كثيرًا في التقارير التي تحدثت عن وفاتي».

بعد الاستقلال الأمريكي في القرن الثامن عشر، أعرب السياسي البريطاني هوراس وولبول عن أسفه لأن بريطانيا قد تقلصت إلى مساحة جزيرة سردينيا. وفي الحقيقة فإن بريطانيا كانت على وشك التحول من خلال الثورة الصناعية التي دشّنت قرنها الثاني بصفتها قوة عظمى.

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، تساءل خبير اقتصادي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: إذا كانت الإمبراطورية البريطانية قد استمرت قرنين؛ «فلماذا بدأنا بالانحدار بعد نحو 50 سنة؟»[1]. في عشية انهيار الاتحاد السوفييتي الذي ترك الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، قارنت الكتب الأكثر مبيعًا وضع الولايات المتحدة بانهيار إسبانيا في عهد الملك فيليب الثاني في القرن السادس عشر، وبعدما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم أحادي القطب، توقع خبير سياسي بارز أن يكون انهيار الولايات المتحدة سريعًا[2]. وبهذه الأمثلة التحذيرية، علينا أن نتحلى بالتواضع ونحن نحاول الإجابة عن عنوان هذا الكتاب.

متى بدأ القرن؟

بداية: لا بد من أن نوضح ما نعنيه (بالقرن الأمريكي)، ومتى بدأ؟

التاريخ الممكن هو نهاية القرن التاسع عشر، حين أصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية في العالم؛ فمع بداية القرن العشرين، بدأت الولايات المتحدة تستأثر بربع الاقتصاد العالمي تقريبًا، وظل هذا حتى عشية الحرب العالمية الثانية[3]؛ ذلك لأن الحرب دمرت كل الاقتصادات الرئيسة، لكنها قوّت في الوقت ذاته الاقتصاد الأمريكي، فأصبحت الولايات المتحدة تمثل نصف الاقتصاد العالمي تقريبًا بعد الحرب مباشرة.

وبالتدريج، ومع تعافي بعض الاقتصادات الأخرى وتناميها نتيجة السياسات الأمريكية، عادت الحصة الأمريكية غير الطبيعية إلى ما كانت عليه في مرحلة ما قبل الحرب؛ لتشكل ربع الاقتصاد العالمي، واستمرت

هكذا حتى نهاية القرن، لكن هذه (العودة إلى الحصة الطبيعية) كانت تعني انحدار حصة أمريكا في الاقتصاد العالمي بين عامي 1945 و1970، وهو ما أدى إلى إدراك تراجع الدور الأمريكي.

إذا كان لأحد أن يعرِّف القرن الأمريكي من حيث البلد الأكبر اقتصادًا في العالم، فإن القرن الأمريكي سيصادف تقريبًا القرن العشرين، وقد وصل إلى أوجه في منتصف القرن، وسينتهي في العقد القادم أو ما حوله، حينما تتخطى الصين - كما يتوقع المحللون - الولايات المتحدة؛ لكونها الاقتصاد الأكبر عالميًا. وباستخدام مصطلح معدل يسمى (تعادل القوة الشرائية)، تعتقد وحدة من البنك الدولي بأن الصين سبق أن تجاوزت الولايات المتحدة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)[4]. ثمة توقعات أخرى تقيس الاقتصادات بحسب معدل صرف العملات، تشير إلى أن الصين ستكون أضخم اقتصاد عالمي خلال عقد، فهل هذا يعني أننا سنشهد نهاية القرن الأمريكي؟

ليس هذا بالضرورة؛ فالقوة هي المقدرة على التأثير في الآخرين، وأن تحصل على النتائج التي تريدها، وثمة طرق ثلاثة لتنجز هذا: بالإكراه (العصا)، بالمال (الجزرة)، وبالجذب والإقناع. العصا والجزرة صورة من صور القوة الصلبة، أما الجذب والإقناع فتسمى القوة الناعمة. تعد كل أبعاد القوة هذه مهمةً، ولهذا السبب لا يمكن أن نعتمد على القوة الاقتصادية وحدها لتعريف القرن الأمريكي؛ فعلى سبيل المثال حينما أصبحت الولايات المتحدة الاقتصاد الأكبر في نهاية القرن التاسع عشر، لم يُنظر إليها على أنها المؤثر الأكبر في توازن القوى العالمية حتى استثمر الرئيسان تيودور روزفلت وودرو ويلسون بعضًا من هذه القوة الاقتصادية

في الموارد الحربية. علاوة على ذلك، فإن الدولة، وإن امتلكت موارد القوة الرئيسة، قد تكون فقيرة في قدرتها على تحويل القوة، مثل حال الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين، حينما استحوذت على أعظم اقتصاد واتبعت السياسة الانعزالية؛ لهذا فلو أن الصين تخطت الولايات المتحدة في الناتج الاقتصادي الإجمالي فلن نشهد نهاية القرن الأمريكي آليًّا إذا ما أخذنا بالحسبان الأبعاد الثلاثة؛ الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة، (وعلاوة على ذلك- كما سنرى لاحقًا- فإن الناتج المحلي الإجمالي هو جانب واحد من القوة الاقتصادية).

الطريقة الأكثر نفعًا في تعريف القرن الأمريكي وتحديده هي ألا يقتصر على جهة موارد القوة وحدها؛ بل أن يشمل كذلك الطرائق التي استخدمت بها الولايات المتحدة هذه الموارد لتؤثر في ميزان القوة العالمي[5].

في القرن التاسع عشر استخدم الأمريكيون قوتهم الاقتصادية للتجارة مع بقية العالم، لكن دورهم كان صغيرًا في ميزان القوة العالمي. وبعد نصيحة جورج واشنطن بتجنب التورط في التحالفات، ومبدأ مونرو الذي يركِّز على نصف الكرة الغربي، كان للولايات المتحدة دور ثانوي في التوازن العالمي؛ فالولايات المتحدة لم تبقِ على جيش نظامي كبير، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت القوى البحرية الأمريكية أصغر من تلك الموجودة في تشيلي، فالأمريكيون لم ينأوا بأنفسهم عن القوة العسكرية (تشهد على ذلك المكسيك والدول الأمريكية الأصلية)، لكن الانعزالية كانت تسم موقف الولايات المتحدة من القوى الأوروبية العظمى.

باختصـار، في الحرب الأمريكية الإسـبانية عام 1898م أخذت الولايات المتحدة من إسبانيا المتقهقرة مستعمراتها في كوبا وبورتوريكو والفلبين، لكن تلك المرحلة من الإمبريالية العالمية الرسمية كانت قصيرة. وفي الوقت الذي أنشأ فيه تيودور روزفلت البحرية الأمريكية وانخرط في الدبلوماسية العالمية ظلت السياسـة الخارجية الأمريكية تركز بشـكل أساسـي على نصف الكرة الغربي.

التغـيُّر الكبـير كان دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى، وقد ذكر مايكل لنـد (Michael Lind) مؤخـرًا أنه: في عام 1914 بدأ القرن الأمريكي، وفي ذلـك العـام انتهى القـرن الأمريكي؛ فالسياسـة الخارجيـة لأمريكا في حالة انهيار، والاقتصاد الأمريكي لا يسـير بشكل جيد، والديموقراطية الأمريكية محطمة، والأيام التي كان ينظر فيها إلى الولايات المتحدة على أنها أنموذج ناجـح في السياسـة الخارجيـة والحصافـة والرأسـمالية الديموقراطيـة، والديموقراطيـة الليبراليـة، ربمـا ولّـت؛ فالقرن الأمريكي مـن 1914م حتى 2014م ذهب إلى غير رجعة[6].

بعيدًا عن المبالغة، في عام 1917م خرج الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون عن التقليد لأول مرة، وأرسل وحدات عسكرية لتقاتل في أوروبا، وعلاوة على ذلـك، اقترح تأسيسـ عصبة الأمم لتنظيم أمن جماعـي على قاعدة كونية، وبعـد أن رفض مجلس الشـيوخ عضويـة أمريكا في هـذه العصبـة، ورجعت القـوات إلى ثكناتها، رجعت أمريـكا إلى وضعها (الطبيعي). ومع أنها كانت العامـل الرئيسـ في ميـزان القـوى العالمـي، فقـد أصبحت الولايـات المتحدة معزولـة تمامًـا في ثلاثينيـات القـرن العشـرين، وبهذا سـيكون أكـثر دقة أن

نؤرخ للقرن الأمريكي بدخول فرانكلين روزفلت الحرب العالمية الثانية، وكان عليه في هذا السياق أن يقاوم الانعزالية، ويحث الأمريكان على المشاركة في الحرب، وحينها كتب هنري لوس ابن الآباء التبشيريين افتتاحيته الشهيرة في فبراير من عام 1941م عن القرن الأمريكي في مجلة (لايف)[7].

وبالقدر نفسه من الأهمية كانت قرارات هاري ترومان عقب توقف الحرب، وأدت إلى وجود عسكري أمريكي دائم في الخارج، وحينما كانت بريطانيا ضعيفة ولم تستطع دعم تركيا واليونان عام 1947م، جاءت الولايات المتحدة لتحل محلها، إذ استثمرت بقوة خطة مارشال عام 1948م، وأُسس حلف الناتو عام 1949م، وقاد تحالف الأمم المتحدة الذي قاتل في كوريا عام 1950م.

هذه الأحداث كانت جزءًا من سياسة الاحتواء، وقد رأى الدبلوماسي جورج كنّان (وآخرون) أن في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خمس مناطق رئيسة ذات قوة وإنتاجية صناعية هي: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وأوروبا، واليابان، وكانت أمريكا تهتم بالتحالف مع ثلاث مناطق منها بوصفها وسيلة لاحتواء تنامي القوة السوفييتية، وهكذا فقد ضمنت الولايات المتحدة بقاء وحداتها العسكرية في أوروبا وكوريا واليابان، وفي أماكن أخرى، حتى يومنا هذا.

من عام 1945م إلى 1991م، وُصف ميزان القوة العالمي بأنه ثنائي القطبية، بقوتين عظميين تهيمنان على البقية، وكان للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حصص غير متساوية من مصادر القوة، ومجالات تحالف النفوذ والتنافس على المصالح في دول عدم الانحياز، وانشغل

العملاقان في سباق التسلح النووي، وموازنة كل منهما قوة الآخر؛ لكن بعد انهيار جدار برلين عام 1989م، وانهيار الاتحاد السوفييتي (لأسباب داخلية بشكل أساسي) عام 1991م، أصبحت أمريكا القوة العظمى الوحيدة.

ومع أن المصطلح لم يكن موفقًا، إلا أن المنظرين في العلاقات الدولية أطلقوا عليه عالم (القطب الواحد)؛ وقد يقول بعضهم إن عام 1991م هو التاريخ الثالث المحتمل لبداية القرن الأمريكي؛ حينما أصبحت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على عرض قوتها العسكرية على مستوى العالم؛ فالقوة البحرية كانت تعادل في حجمها القوى البحرية السبع عشرة الأخرى، ولسلاح الجو الأمريكي تفوقه الواضح، واحتلت الولايات المتحدة موقع الريادة في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني، وشكلت الموازنة العسكرية للولايات المتحدة نصف موازنات العالم مجتمعة؛ في مثل هذه الظروف يصعب على الدول الأخرى أن تشكل تحالفًا يمكن أن يعادل القوة العسكرية الأمريكية.

أساطير الهيمنة الأمريكية

ليس في التاريخ الحديث دولة لها مثل هذا التفوق العسكري الذي تملكه الولايات المتحدة، سماها بعض المحللين بـ(الهيمنة) الأمريكية، وقارنوها بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر. وكثيرًا ما تسمع بأن الولايات المتحدة «تبدو كأنها تتبع خطوات بريطانيا العظمى، آخر هيمنة كونية»[8]، ومع أن هذا التناظر التاريخي شائع، لكنه مضلل.

في أثناء ما يسمى (السلام البريطاني)، لم تكن بريطانيا متفوقة كحال الولايات المتحدة اليوم؛ فقد كانت سياسة بريطانيا قائمة على أن تحافظ على سلاح البحرية عندها بحيث يساوي أسطولين مجتمعين، وكانت بريطانيا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وتحكم أكثر من ربع البشرية، وعلى الرغم من ذلك فثمة فوارق جوهرية بين موارد القوة النسبية لبريطانيا الإمبراطورية وأمريكا المعاصرة.

بحلول الحرب العالمية الأولى، صُنفت بريطانيا القوة الرابعة بين القوى العظمى في حصتها من الأفراد العسكريين، والرابعة في الناتج المحلي الإجمالي، والثالثة في الإنفاق العسكري[9]؛ فكلفة التسليح كانت تراوح بين 2,5 و4,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت تحكم الإمبراطورية في جزء كبير منها من خلال قوات محلية، فمن أصل 8,6 ملايين من القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى جاء الثلث تقريبًا من إمبراطورية ما وراء البحار[10].

ولكن مع صعود النزعات القومية أصبح من الصعب وعلى نحو متزايد أن تعلن لندن الحرب باسم الإمبراطورية، ثم مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت حماية الإمبراطورية أكثر عبئًا من حماية شيء نفيس. وعلى الرغم من كل ما قيل من كلام فضفاض عن الإمبراطورية الأمريكية، تظل للولايات المتحدة درجات من الحرية أكثر من بريطانيا. وبينما واجهت بريطانيا جيرانًا أقوياء في ألمانيا وروسيا، فقد استفادت أمريكا من المحيطين ومن جوار ضعيف.

علاوة على ذلك، استخدم مصطلح (هيمنة) بطرائق مختلفة ومضطربة؛ فليس ثمة اتفاق عام على حجم التفاوت، وعلى أنواع موارد القوة التي تشكل (الهيمنة). فبعض الكتّاب يستعملون كلمة (مهيمن) (hegemonic) بشكل تبادلي مع كلمة (إمبراطوري) (imperial)، لكن الإمبراطورية الرسمية ليست شرطًا للهيمنة، وآخرون يسمونها القدرة على (ترتيب النظام الدولي)، لكن يرون أن هذا قلما تجده[11]، ولا يزال آخرون يستخدمون المصطلح مرادفًا لـ (صدارة) (primacy)، أو الاستحواذ على معظم موارد الطاقة، ويشيرون إلى (هيمنة) بريطانيا في القرن التاسع عشر، مع أنها كانت تصنف الثالثة (بعد الولايات المتحدة وروسيا) في الناتج المحلي الإجمالي، والثالثة (بعد روسيا وفرنسا) في الإنفاق العسكري، حتى في أوج قوتها عام 1870م. ومع أنه كان لبريطانيا دور راجح في الشؤون البحرية، فإن قوتها لم تكن كذلك في ميادين أخرى. وبشكل مشابه، هؤلاء الذين يتحدثون عن هيمنة أمريكية بعد عام 1945م أخفقوا في ملاحظتهم؛ إذ إن القوة العسكرية الأمريكية كانت توازنها القوة السوفييتية لأكثر من أربعة عقود. فالأمريكيون لديهم قوة لا نظير لها في الاقتصاد العالمي، لكن أعمالهم العسكرية والسياسية كان يقيّدها الاتحاد السوفييتي.

وصف بعض العلماء النظام في مرحلة ما بعد عام 1945م بأنه نظام هرمي تقوده أمريكا بخصائص ليبرالية، حيث أُعطيت الدول الضعيفة دخولًا مؤسساتيًا لتدريبات القوة الأمريكية، وقدمت الولايات المتحدة المرافق العامة، وعملت ضمن نظام فضفاض من مؤسسات وأحكام جمعية. يصفها جون إكنبيري فيقول: «قدمت الولايات المتحدة خدمات كونية؛ كالحماية الأمنية ودعم الأسواق المفتوحة، التي جعلت الدول الأخرى ترغب

في العمل مع أمريكا بدلًا من مقاومة تفوقها»[12]. ويشير بعض المحللين إلى أنه من المنطقي أن تكون بعض الدول مستفيدة من الحفاظ على هذا الإطار المؤسساتي، وإن انحدرت موارد القوة الأمريكية[13]. بهذا المعنى، يمكن للقرن الأمريكي أن يطيل من أمد الصدارة الأمريكية في موارد القوة. ويرى آخرون أن هذا النظام المؤسساتي الليبرالي المفتوح يسير اليوم إلى نهايته مع صعود قوى جديدة.

يشير النقاد إلى وجود كثير من الخيال المختلط بالواقع في أسطورة الهيمنة الأمريكية[14]؛ فالهيمنة ليست في الحقيقة نظامًا عالميًا، ولكن مجموعة من الدول متقاربة في التفكير، تمثلت في المقام الأول في الأمريكيتين وفي أوروبا الغربية، ولم يكن لها دائمًا آثار حميدة على الدول غير الأعضاء.

ويلاحظ هنري كيسنجر أنه ليس صحيحًا أن النظام العالمي الكوني لم يكن موجودًا[15]، فما دام أن أكبر الدول في العالم- الصين والهند وإندونيسيا والكتلة السوفييتية- لم تكن أعضاء فيه، فإن النظام العالمي الأمريكي كان في الواقع أقل من نصف العالم. وعلى صعيد التوازن العسكري العالمي، لم تكن الولايات المتحدة القوة المهيمنة، وأما في الاقتصاد، فقد أنشأت الريادة الأمريكية مؤسسات ليبرالية ونظمًا وممارسات تحكمت في الاقتصاد العالمي، لكن بنصف العالم فقط، فمن ثم ربما نكون أكثر دقة إذا قلنا (نصف هيمنة).

العالم النرويجي جير لندستاد (Geir Lundestad) وصف مرة هذا النظام العالمي الأمريكي الجزئي بعد عام 1945م بأنه (إمبراطورية بالدعوة)، وأكد أنصاره أنه بتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف، والسماح

لدول أخرى بالدخول إلى سلطانها، يكون الأمريكيون قد شرعنوا النظام الليبرالي الذي قد يصد- من حيث المبدأ- الانحدار التدريجي للولايات المتحدة. فهل تستطيع الصين والهند والبرازيل والقوى الصاعدة الأخرى أن تنخرط بهذا النظام؟

يعتقد الكثير، ومن بينهم أميتاف أشاريا (Amitav Acharya)، أن هذا ليس واردًا، ويتنبأ بنظام عالمي يرتكز على الإقليمية والخيارات المتعددة. ويقدم لنا استعارة من مسرح في صالة سينما متعدد الأغراض؛ حيث إنه بدلًا من تشغيل فيلم واحد، سيكون هناك العديد من الخيارات المتساوية في ظل بنية مشتركة. «ومن ثم؛ بدلًا من التعلق بنظام الهيمنة الليبرالي الذي تقوده أمريكا، علينا أن نستعد للذهاب وبكل جرأة إلى المكان الذي لم يذهب إليه أحد من قبل»[16].

نصف هيمنة

كما رأينا، يظل مصطلح (هيمنة) غير دقيق بصفته مفهومًا يفيد في تعريف (القرن الأمريكي): فهو يعني أحيانًا أن تمتلك تفوقًا في موارد القوة، وأحيانًا يعني عملية وضع النظم للآخرين، وأحيانًا أن يحصل أحدنا على النتائج التي يفضلها. ونظرًا لهذا اللَّبس، لا يمكننا أن نؤرخ بدايته ونهايته. ويرى كذلك نعوم تشومسكي أن (ضياع الصين) كان الخطوة الأساسية في (انحدار أمريكا)، أو قريبًا من هذا التوقيت حين أخذت دول أخرى تشهد عملية صعود[17]، وإن كانت هناك هيمنة أمريكية فإنها بدأت عام 1945م حينما كانت الولايات المتحدة تمثل نصف الاقتصاد العالمي نتيجة للحرب العالمية الثانية، حتى عام 1970م، حينما انحدرت حصة الولايات المتحدة

من الإنتاج العالمي إلى مستوى ربع الإنتاج العالمي، وهذا ما كانت عليه في مرحلة ما قبل الحرب، بل إنه في هذه المرحلة أخفقت الولايات المتحدة في الحصول على ما تريد؛ فشهدت حيازة الاتحاد السوفييتي للأسلحة النووية، واستيلاء الشيوعية على الصين ونصف فيتنام، والتورط في الحرب الكورية، والقمع السوفييتي للثورات في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وسيطرة كاسترو على كوبا، وهلم جرًّا. وهكذا، بدلًا من الـ(هيمنة)، أفضِّل أن أستخدم مصطلح الصدارة (primacy) أو التفوق preeminence» على صعيد حصة البلد غير المكافئة (والقابلة للقياس) لهذه الأنماط الثلاثة من موارد القوة.

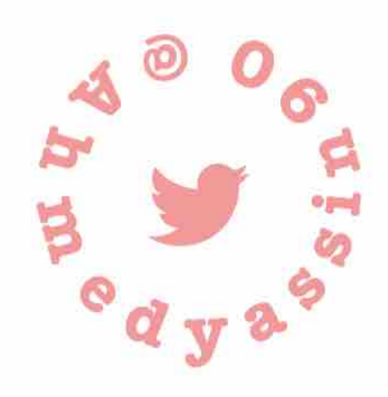
بعد عام 1945م تفوقت الولايات المتحدة في موارد القوة الاقتصادية، لكن في البعدين العسكري والسياسي للقوة لم تكن هناك (هيمنة)، بل كان العالم ثنائي القطب، وكان الاتحاد السوفييتي يعادل الولايات المتحدة في القوة، ولم تظهر أحادية القطب إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م. ولكونها هيمنة حميدة تقدم النفع العام، فقد قدم النظام العالمي الأمريكي سلعًا مشتركة مثل الأمن والرخاء لأجزاء من العالم، لكنها وفرتها للأعضاء بدلًا من أن توفرها للنفع العام الدولي، ومن ثم فبالنسبة لكثير من الدول التي ليست عضوًا في هذا النادي، مثل الهند والصين وإندونيسيا والكونغو وإيران وغواتيمالا وتشيلي وآخرين، لم تكن التدابير المتخذة لتوفير الأمن والرخاء لأعضاء النادي سلعًا حميدة.

ونظرًا للغموض الذي يكتنف فكرة الهيمنة، فحري بنا أن نعرِّف (القرن الأمريكي) بأنه المرحلة الممتدة من بداية الحرب العالمية الثانية، حين لم

تكـن الولايـات المتحـدة تملك السـيطرة التامة بـل تتبوأ الصـدارة في موارد القوة الاقتصادية، وأصبحت الدولة الفاعلة في ميزان القوة العالمية. وهكذا (فالقرن الأمريكي) تاريخ ميلاده: عام 1945م، وتاريخ وفاته: غير مؤكد.

الجـواب المختصر لسـؤالنا هـو أننا لم ندخل بعد مرحلـة ما بعد العصر الأمريكـي، وليسـ ممكنًـا لهذا الكتـاب (أو غيره) أن يرى (المسـتقبل)؛ لأن هنـاك الكثـير من الممكنـات (المسـتقبليَّة) التي تعتمد على أحـداث لا يمكن التنبـؤ بهـا، ولهـا دور كبـير إلـى أبعد من المـدى الذي يحـاول أحدنـا النظر إليـه. وهكـذا فمن المهم تحديد أفق زمني؛ فعلى سـبيل المثـال إذا بدأ القرن الأمريكي عام 1941م، فهل سـتبقى أمريكا تحتل الصدارة في موارد القوة، وتقـوم بـدور مركزي في ميـزان القوة العالمي بين الـدول، حتى عام 2041م؟ أظـن أنـه (نعم)، وبهـذا المعنى فالقرن الأمريكي لم ينتـه، لكن نظرًا لوجود قوى دوليَّة وقوى غير حكوميَّة فإنه يتغيَّر بطرق مهمة بكل تأكيد سنأتي عليها لاحقًا، لكن في البداية سننظر في الادعاء القائل إن الولايات المتحدة تنحدر.





@Ahmedyassin90

الفصل الثاني
هل هو انحدار أمريكي؟

2

الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستحتفظ بحصة الأسد من القوة العالمية إلى الأبد، يتنافى مع المنطق السليم والتاريخ، لكن ما هي دورة حياة الدولة؟

الكياناتُ السياسية بنىً اجتماعيةٌ ليس لها أعمار واضحة، بخلاف الكائنات البشرية التي تعيش قرنًا في الحد الأقصى (وإن أطال العلم من هذا إلى حد ما)، وإذا كان ممكنًا أن تحكم على الأشخاص أنهم في حالة انحدار، بالاعتماد على الوظائف التي تركز عليها- كالمهارات الرياضية مقابل البراعة الذهنية، على سبيل المثال- فإنَّ الدليل بشأن الأمم أصعب في القياس، والأفق الزمني قد يكون أطول، فقد وصلت روما إلى أوجها في عام 117م، أما الإمبراطورية الرومانية الغربية فلم تنهَرْ إلا بعد ثلاثة قرون ونصف تقريبًا، واستمرت الإمبراطورية الرومانية الشرقية حتى عام 1453م.

وعلى الرغم من هذه المعضلات فقد حاول بعض المحللين والمؤرخين أن يميِّزوا أنماطًا من القرون الطويلة في دورة حياة دول مسيطرة. في عام 1919م ذكر خبير القضايا الجيو-سياسية البريطاني هالفورد ماكندر أن

النمو غير العادل للدول يتسبب في إنتاج حرب هيمنة عالمية كل مئة سنة تقريبًا. وقد اقترح عالم السياسة جورج مودلسكي، في الآونة الأخيرة، دورة طويلة من التغيير تمتد لمئة عام في قيادة العالم، تبدأ بحرب كبرى وقوة النصر، ثم تقونن لاحقًا بمعاهدات سلام لمرحلة ما بعد الحرب، ثم تواجه التحديات وتنحدر في نهاية المطاف. ويصور لنا البرتغال دولةً غالبةً من عام 1516م حتى 1540م، وهولندا من عام 1609م حتى 1640م، وبريطانيا مرتين من عام 1714م حتى 1740م ومرة أخرى من عام 1815م حتى 1850م، وهيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى من عام 1914م حتى 1945م، وحتى وقوع الانحدار عام 1973[1].

محلل الماركسية الجديدة إيمانويل وولرشتاين يصف عهد هيمنةٍ ألمانيةٍ ترسخت في حرب (الثلاثين عامًا)، تلاها بداية الانحدار عام 1650م، وهيمنةٍ بريطانيةٍ بدأت مع حروب نابليون في بداية القرن التاسع عشر، وبدأ الانحدار في نهاية القرن العشرين، وهيمنة أمريكية بدأت مع الحروب العالمية للقرن العشرين، وانحدرت في بداية 1967[2].

يستعمل كلا المخططين الحروب العالمية تأريخًا لبداية العهد الأمريكي، لكنَّهما يفسران- خطأً- انحدار حصة أمريكا من الناتج العالمي بين الأعوام 1945-1970م على أنه اتجاه طويل الأمد، بدلًا من (العودة الدورية إلى وضعها الطبيعي)، وهكذا فالمخططان سيواجهان موقفًا صعبًا حينما يوضحان أن الولايات المتحدة التي من المفترض أن تكون في حالة انحدار، كانت القوة العظمى الوحيدة في نهاية القرن.

وطرحت مخططات أخرى، لكن كل النظريات العظمى للهيمنة والانحدار تعاني من التعريفات الغامضة، وفكرةِ ليِّ عنق النص الذي يقطع التاريخ أو يمدده بطرق غريبة.

إن محاولة تعريف الأمة بالقرن يظل مفهومًا تعسفيًا، فالتاريخ لا يعيد نفسه، وقد قال مارك توين ذات مرة مازحًا إن الفكرة والواقع يتناغمان في بعض الأحيان، لكن علينا أن نحذر من التناغم الذي يخدع عقولنا في كثير من الأحيان.

لدى الأمريكيين تاريخ طويل في الخوف من انحدارهم؛ فبعد تأسيس مستعمرة خليج ماساتشوستس في القرن السابع عشر بوقت قصير، أشفق بعض المتشددين من الانحدار في وقت مبكر، وفي القرن الثامن عشر ركّز الأجداد المؤسسون على تاريخ روما، وقلقوا من انحدار الجمهورية الأمريكية الجديدة، وفي القرن التاسع عشر لاحظ تشارلز ديكنز أنه إذا استمعت إلى مواطنيها، فستجد أمريكا (مكتئبة) على الدوام، وخاملة دائمًا، وتعيش أزمة مخيفة، ولم تكن أبدًا غير ذلك[3].

العالم السياسي صموئيل هنتنغتون يحدد لنا خمس مراحل من الانحدار في نهاية القرن العشرين: بعد أن أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر صناعي عام 1957م؛ وبعد أن أعلن الرئيس نكسون التعددية القطبية في أواخر ستينيات القرن العشرين؛ وبعد حظر النفط عام 1973م؛ وبعد توسع الاتحاد السوفييتي في نهاية السبعينيات من القرن العشرين؛ وبعد بداية العجز المالي والتجاري في عهد الرئيس ريغان في نهاية ثمانينيات القرن

العشـرين[4]، وفي هذا القرن يجب أن نضيف المرحلة التي تلت الأزمة المالية والركود الكبير لعام 2008.

وبحسـب استطلاع الـرأي الـذي قـام بـه مركـز بيـو pew» حـول مكانة أمريـكا في العـالم، فـإن 55% من الأمريكيين يشـعرون أن الولايـات المتحدة لها من الأهمية والقوة أكثر مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، في حين أن 17% فقـط صرحوا بالعكس، ولكن بحلول عـام 2013م انقلبت هذه الأرقام بكاملها تقريبًا[5]. وقد أشار جيمس فالوز، إلى أنه فقط مع ظهور أمريكا قوةً عالميـةً بعد الحرب العالمية الثانية، تضمنت فكرة (انحدار) أمريكا وبشـكل روتيني السقوط خلف أحد ما، أما قبل ذلك، فكانت تعني انخفاضًا أقل من التوقعات- توقعات الله، والمؤسسين، والأجيال القادمة- أو نقصًا في فضائل تزيَّنت بها أمريكا في الأيام الخوالي[6].

هذه الأحداث تخبرنا عن السيكولوجيا الشعبية أكثر من التحليل الجيو- سياسـي، لكنها تظهر أيضًا كيف تلامس فكرة الانحدار عصبًا حساسًـا في السياسـة الأمريكية. والقضية تؤدي إلى اتهامات وتكذيبات لا حصر لها في لعبة السياسات الحزبية اليومية، وهذا لا يهم كثيرًا إذا كان يسهم في جهود تصحيح الذات من أجل الأفضل، كما كان يعتقد هنتنغتون، لكن الخوف من الانحدار يمكن أن يؤدي أحيانًا إلى سياسـات قومية حمائية مؤذية. وخلافًا لذلك، يمكن أن تؤدي عصور الغطرسـة مثل تلك التي كانت سـائدة في عام 2002م إلى الضرر من جرَّاء السياسـات المتشددة، كالحرب الأمريكية على العراق في آذار عام 2003م، فالفضيلة في القوة الأمريكية وسط بين طرفين كلاهما إفراط وتفريط.

وقبل أن نمعن النظر في كون الولايات المتحدة في (انحدار)، يجدر الانتباه إلى أن ثمة غموضًا في الكلمة، وأنها تجمع مفهومين مختلفين تمامًا: انخفاض نسبي في القوة الخارجية، وتدهور أو أفول محلي، فالأول انحدار نسبي، والثاني انحدار مطلق، فما دام الاثنان مترابطين غالبًا فلا حاجة إليهما. في القرن السابع عشر، تراجعت إسبانيا على الصعيد الخارجي بسبب المشكلات الاقتصادية الداخلية، وبالمقابل، ازدهر الاقتصاد الألماني، ولكن هولندا شهدت تراجعًا على الصعيد الخارجي بشكل نسبي؛ لأن دولًا أخرى (بريطانيا مثلًا) أصبحت أقوى منها. وعانت جمهورية البندقية تراجعًا خارجيًّا حينما تغيرت خطوط التجارة في البحر الأدرياتيكي، ومع ذلك تابعت تقدمها الثقافي.

أما النصف الغربي من الإمبراطورية الرومانية فلم يكن ضحية صعود دولة منافسة لها، وإنما من الضغط المتواصل لغزو القبائل المهاجرة، التي كان أي منها أضعف من روما. فالفساد المدني، والحرب الضروس، وفقد الكفاءة العسكرية والإدارية، سمح للقبائل البدوية الضعيفة أن تنهب روما، فالانحدار المحلي المطلق يعني أن روما فقدت المقدرة على تحويل موارد طاقتها إلى قوة فاعلة على الأرض.

وماذا عن انحدار الإمبراطورية البريطانية؟ إن حقيقة كون دولة بحجم ولاية أمريكية تحكم ربع العالم، تعكس مكانة بريطانيا في الموجة الأولى من الثورة الصناعية في عهد سبق عصر القوميات، وعلى الرغم من ذلك، فثمة تحويل واضح لموارد القوة المحلية إلى التوسع الخارجي.

بحلول عام 1900م كان الكثير من الناس قلقين بشأن قدرة بريطانيا على الحفاظ على موقعها. الكاتب الأمريكي بروك آدم وصف ما شاهده بأنه فقد للحيوية البريطانية، بسبب ارتفاع المعيشة، وعدم رغبتها في قبول خسائرها في حرب البوير، وقد دحضت هذه بالخسائر الهائلة التي كانت تستعد بريطانيا لتحملها في الحرب العالمية الأولى. فقد برزت بريطانيا بأضخم قوى جوية وبحرية، وكانت إمبراطوريتها في قمة اتساعها، لكن العوامل الخارجية؛ مثل صراع الثلاثين عامًا مع ألمانيا، وصعود القوى البحرية الجديدة مثل الولايات المتحدة واليابان، وتنامي الشعور القومي في الإمبراطورية، خفضت نسبيًا من القوة البريطانية. وكانت هناك أيضًا علامات انحدار داخلي مطلق؛ كفشلها في الحفاظ على إنتاجية الصناعة البريطانية، وبخاصة في قطاعات جديدة مثل الكيماويات والكهرباء، والنظام التعليمي الذي فضل التدريب الكلاسيكي على العلم والمهارات التقنية كُرمى لحكام المستعمرات، وسعى رجال الأعمال الناجحون إلى الدخول في الفئات الهابطة بدلًا من استمرارهم كرجال أعمال مبدعين، وقد أثبت الترحيل الهائل لرأس المال (أكثر من 8% من الناتج القومي) أنه حينما تستثمر بريطانيا في ترابها الوطني فهذه نعمة تشوبها النقمة. لكن المشكلة الأساسية في بريطانيا كانت انحدارها النسبي، وكان يمكن للقوة البريطانية أن تبقى لو لم ترتبط مشكلاتها المحلية بصعود قوى أخرى.

وقبل أن نعاين المشكلات المحلية لأمريكا من المهم أن نسأل عن الانحدار النسبي، وما الدول الأخرى التي يمكن أن تنافس أمريكا؟

الفصل الثالث
المنافسون والانحدار النسبي

3

حتى لو لم تكن الولايات المتحدة في انحدار مطلق، فقد ينتهي القرن الأمريكي بسبب صعود دول أخرى، وقد تصبح دولة أخرى أكثر قوة من الولايات المتحدة، كما هو حال بريطانيا حينما أصبحت أكثر قوة وازدهارًا من هولندا في القرن السابع عشر. وفي نهاية القرن التاسع عشر دفع صعود ألمانيا وروسيا في الوقت ذاته، وصعود اليابان كذلك في المحيط الهادئ، والولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، دفع بريطانيا إلى تسوية كثير من القضايا مع الولايات المتحدة، وأن تحدَّ من عقيدتها البحرية (احتفظت ببحرية تكون أكبر من دولتين مجتمعتين) لتبقى في المياه القريبة من أوروبا.

لا توجد دولة يمكنها أن تتفوق على الولايات المتحدة، لكن الأحلاف بين الدول الأخرى قد تضع حدًّا للتفوق الأمريكي وقدرته على الاحتفاظ بنظام دولي، فهل من دول مرشحة وجديرة بالقيام بمثل هذا الدور؟

أوروبا

حينما تتصرف أوروبا ككيان واحد تصبح أعظم اقتصاد في العالم. ومع أن الاقتصاد الأمريكي أكبر بثلاث مرات من الاقتصاد الألماني، إلا أن الناتج

المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي هو أكبر بقليل من ناتج الولايات المتحدة، وعدد سكان الاتحاد الأوروبي البالغ 500 مليون هو أكبر من عدد سكان الولايات المتحدة البالغ 310 ملايين نسمة، ودخل الفرد في أمريكا أعلى من دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي، لكن لجهة الرأسمال البشري والتكنولوجيا والصادرات، تبقى أوروبا منافسًا اقتصاديًّا قويًّا للولايات المتحدة، وحتى أزمة عام 2010 حينما خلقت المشكلاتُ المالية في اليونان وبلدانٍ أخرى قلقًا في أسواق المال، تكهن بعض الاقتصاديين أن يستبدل اليورو بالدولار ويكون عملة احتياطية رئيسية في العالم.

وأما من جهة الموارد العسكرية، فتصرف أوروبا أقل من نصف ما تصرفه الولايات المتحدة في الدفاع، لكن الرجال الذين يحملون السلاح لديها أكثر، وتمتلك بريطانيا وفرنسا ترسانة نووية، ومقدرة محدودة على التدخل في مناطق ما وراء البحار، سواء في أفريقيا أو الشرق الأوسط.

وفي القوة الناعمة، كان للثقافات الأوروبية منذ مدة طويلة جاذبية واسعة في بقية دول العالم، وكان لاجتماع أوروبا في بروكسل وقع قوي عند جيرانها، وإن تآكل شيء منه بعد الأزمة المالية. وقد كان للأوروبيين كذلك دور مركزي في المحافل الدولية. والسؤال الأساسي في تقييم موارد القوة الأوروبية هو: هل سيتطور الاتحاد الأوروبي سياسيًّا بما يكفي ويتماسك اجتماعيًّا وثقافيًّا ليتصرف بصفته وحدةً متكاملة، وعلى نطاق واسع في القضايا الدولية، أم أنه سيبقى تجمعًا محدودًا من الدول بقوميات وثقافات وسياسات خارجية مختلفة؟

إن تحويل القوة في أوروبا- أو ما أسماه فرانسيس فوكوياما نسبة الخصم بين الموارد والنتائج- محدود، ويختلف مع تنوع القضايا، ففي قضايا التجارة والتأثير في منظمة التجارة العالمية تكافئ أوروبا الولايات المتحدة وتستطيع مقارعة القوة الأمريكية، ودور أوروبا في صندوق النقد الدولي يأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة (مع أن الأزمة المالية زعزعت الثقة باليورو)، أما في قضايا الثقة المتبادلة، فحجم الأسواق الأوروبية وجاذبيتها كان يعني أن الشركات الأمريكية التي تبحث عن اندماج، عليها البحث عن قبول لها في المفوضية الأوروبية إضافة إلى وزارة العدل الأمريكية، وأما على صعيد الفضاء الإلكتروني فقد وضع الاتحاد الأوروبي معايير عالمية للحماية الذاتية لا تستطيع أن تتجاهلها الشركات الدولية.

في الوقت ذاته، تواجه أوروبا قيودًا كبيرة تحدُّ من وحدتها؛ فمع أن بعض الشباب يعرفون أن هويتهم الأساسية هي الهوية الأوروبية، إلا أن هُوياتهم القومية لا تزال أقوى من الهوية الأوروبية المشتركة، والدليل على ذلك انتخابات البرلمان الأوروبي. ثم إن الدساتير الأوروبية من غير المرجح أن تنتج أوروبا اتحادية قوية أو دولة واحدة، وهذا لا يقلل من شأن الدساتير الأوروبية وما حققته من إنجازات؛ فالتكامل التشريعي يزداد، وأحكام المحكمة الأوروبية تلزم الدول الأعضاء أن تغيِّر سياساتها. من جهة أخرى، فقد تأخر دمج السلطتين التنفيذية والتشريعية، فبينما أوجدت أوروبا لنفسها رئيسًا وشخصية مركزية للعلاقات الخارجية، لا يزال تكامل السياسة الخارجية والدفاع محدودًا. قد لا تكون الأمم الأوروبية في مركب واحد، لكن الطرق التي تتحرك فيها المراكب الوطنية معًا فريدة من نوعها تاريخيًّا.

مـا دامـت أوروبا في تغيُّر دائم، فمن غير المرجح أن تتفوق على الولايات المتحدة؛ فأوروبا تواجه مشكلات ديمغرافية حقيقية، في نسب الولادة، وفي القبـول السياسـي للمهاجرين. كان عدد سـكان أوروبـا في أوجها عام 1900 ربع سـكان العالم، لكن بحلول عام 2060 قد تنخفض هذه النسـبة إلى 6%، وثلث هذا الرقم تقريبًا سيكون ممن تجاوزت أعمارهم 65 عامًا.

وعلى صعيد الإنفاق العسكري حظيت أوروبا بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، بـ 15% من الإنفاق العالمي (مقارنة بـ 11% للصين، و5% لروسيا)، لكن الرقم مضلل؛ لأن أوروبا تفتقر للتكامل العسكري.

أمـا علـى صعيـد القـوة الاقتصادية فتمتلـك أوروبا أضخم سـوق عالمي، ويمثـل 17% مـن التجـارة العالميـة، مقابـل 12% للولايـات المتحـدة، وتقـدم أوروبا نصف المسـاعدات الخارجية في العالم، مقابل 20% تقدمها الولايات المتحدة، لكن هذا لا ينتج عنه أثر كبير على المناطق البعيدة مثل آسيا.

وعلـى صعيد القـوة الناعمة، تمتلك أوروبا 27 جامعة مصنفة ضمن مئة جامعـة عالميًّـا (مقابل 52 جامعـة في الولايات المتحـدة)، وتصرف الولايات المتحـدة 2,7% مـن النـاتج المحلـي الإجمالي- وهو ضعف مـا تنفقه أوروبا- علـى الجامعـات والبحـث والتنمية. ومـع أن الصنـاعـات الثقافيـة الأوروبية محـط إعجـاب، إلا أن حجمها أقل مـن نظيراتها الأمريكيـة. و(الصنـاعات الإبداعيـة) للاتحـاد الأوروبـي أسـهمت في 7% تقريبًـا مـن النـاتج المحلـي الإجمالي، مقابل 11% في الولايات المتحدة[1]. وقد وجدت منظمة اليونسـكو أنـه في عـام 2009 أُنتـجَ 14 فيلمًـا روائيًّـا في الولايـات المتحـدة مـن أصـل

عشـرين، وحتـى في أوروبـا تسـيطر الصور المتحركـة للولايـات المتحدة على شباك التذاكر، وهو ما يمثل 73% من الإيرادات[2].

إذا كان على أوروبا أن تتغلب على خلافاتها الداخلية، وتحاول أن تصبح منافسًـا عالميًّا للولايات المتحدة في الميزان التقليدي للقوة، فهذه الأصول قد توازنها جزئيًا، لكن لن تعادل القوة الأمريكية، ومن ناحية أخرى، إذا بقيت أوروبـا والولايـات المتحـدة حليفتين أو محايدتين، فيمكـن أن تعزز كل منهما الأخـرى مـن خلال هذه المـوارد. وعلى الرغـم من الاحتـكاك الحتمي، فإنه من غير المرجح أن يكون هنـاك انفصـال اقتصـادي؛ فالاسـتثمار المباشـر في كلا الاتجاهين هو أعلى مما عليه مع آسـيا، ويسـاعد على ربط الاقتصادين معًـا، بالإضافة إلى أن التجارة بين الولايـات المتحدة وأوروبا أكثر توازنًا من تجارة أمريكا مع آسيا. وعلى الصعيد الثقافي انتقد الأمريكيون والأوروبيون بعضهـم بعضًـا قرونًا عديدة، لكنهم يتقاسـمون قيـم الديموقراطية وحقوق الإنسان معًا أكثر من أي مناطق أخرى من العالم، فالولايات المتحدة وأوروبا لا يمكن لأي منهما أن تهدد المصالح الحيوية أو الهامة للأخرى.

ولأن الاحتكاك السياسـي باق، فإن احتمالية أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكـثر قـوة مـن الولايـات المتحدة ويسـاعد علـى إنهـاء القـرن الأمريكي، هو احتمال ضعيف.

اليابان

يمكـن أن يقال الشـيء نفسـه عن اليابـان؛ فمنذ ثلاثة عقـود خلت، عبَّر الكثـير مـن الأمريكيـين عن خشـيتهم حينما علمـوا أن متوسـط دخل الفرد

في اليابان تجاوز نظيره في الولايات المتحدة. تنبأ العلماء بأن اليابان التي تقود كتلة المحيط الهادئ، ستقصي الولايات المتحدة، وستكون هناك حرب في نهاية المطاف بين اليابان والولايات المتحدة. وبعض المحللين تنبؤوا أن تصبح اليابان قوة نووية عظمى. مثل هذه الرؤى هي استقراء من السجل الاقتصادي الياباني المثير للإعجاب، لكنهم اليوم يذكروننا بخطر التوقعات التي تبنى على الارتفاع السريع لمعدلات النمو الاقتصادي.

بالمقابل عانى الاقتصاد الياباني طوال عقدين من الزمن النمو البطيءَ؛ بسبب القرارات السياسية البائسة التي تبعت انفجار فقاعات المضاربة في مطلع تسعينيات القرن العشرين. في عام 2010م تخطى الاقتصادي الصيني مثيله الياباني في الناتج الإجمالي (كانت معايرته بالدولار) مع أنه فقط 6/1 من الاقتصاد الياباني من حيث نصيب الفرد. وعلى الرغم من أدائها الأخير فإن اليابان تحتفظ بموارد قوة مؤثرة، وحكومة رئيس الوزراء شنزو آبي اتخذت خطوات سياسية لتزيد من معدل النمو الاقتصادي؛ فما زالت اليابان تمتلك ثالث أضخم اقتصاد وطني على مستوى العالم، وصناعة متطورة جدًا، وجيشًا حديثًا جدًا في آسيا، وإذا كانت الصين تمتلك أسلحة نووية ومزيدًا من الرجال من حملة السلاح، فإن الجيش الياباني يبقى هو الأفضل تجهيزًا، ولديه كذلك قدرة تقنية لتطوير الأسلحة النووية بسرعة إن اختارت أن تقوم بهذا.

تواجه اليابان مشكلات ديموغرافية عويصة؛ من حيث عدد سكانها الذي يتوقع أن يتناقص من 127 مليونًا ليصبح في عام 2050 مئة مليون فقط، ومن حيث ثقافتها التي ترفض المهاجرين، لكنها تحتفظ بمستوى

عـال من المعيشـة، وقوة عاملة متمرسـة جيدًا، ومجتمع مسـتقر، وهواء نقي نسبيًا وكذلك المياه، ومناطق للريادة التكنولوجية ومهارات التصنيع، أضف إلى ذلك ثقافتها (الشعبية والتقليدية)، ومسـاعداتها الإنمائية الخارجية، ودعمها للمؤسسات الدولية؛ كلٌّ ذلك يدعم موارد القوة الناعمة عندها.

مـن غير المرجـح أن تصبح اليابان منافسًـا دوليًا للولايـات المتحدة على الصعيـد الاقتصـادي أو العسـكري كمـا كان يُتنبَّـأ في نهاية القـرن الماضي؛ فدولـة بحجـم كاليفورنيا تقريبًا لـن يكون عندها معادل سـكاني أو جغرافي للولايـات المتحـدة، ونجاحهـا في التحديـث والديموقراطيـة وثقافتها العامة أعطتها شيئًا من القوة الناعمة، لكن مواقف وسياسات التقوقع أضرت بها. أطلـق بعض القـادة حملة لتعديل المادة التاسـعة من الدسـتور التي تحد من القـوى اليابانيـة لتقتصـر علـى الدفاع عن النفس، وقليل منهـم تحدث عن التسـلح النـووي، فإذا كان للولايات المتحدة أن تسـقط تحالفهـا مع اليابان، فربمـا يولـد عندها إحساس بعدم الأمان، ومن ثم سـيدفع ذلك اليابان لأن تقرر تطوير قدراتها النووية، لكن مع ذلك لن تكون منافسًا قويًا.

وبـدلًا مـن ذلـك، إذا تحالفـت اليابـان مـع الصـين، فالمـوارد المجتمعـة لـكلا البلدين ستشـكل تحالفًـا قويًا. في عـام 2006م أصبحـت الصين أكبر شـريك تجاري لليابان، لكن هذا التحالف يبدو غير واقعي؛ نظرًا للنزاعات الإقليميـة في بحر الصين الشـرقي، ولأن الجرح التاريخي لثلاثينيات القرن الماضي لم يندمل بعد. لدى الصين واليابان رؤى متصارعة تتعلق بما تتبوؤه اليابان من موقع مناسـب في هذا العالم؛ فعلى سـبيل المثال عارضت الصين

جهود اليابان في كسب مقعد دائم لها في مجلس الأمن، تريد بذلك أن تقيِّد اليابان، لكن اليابان كانت مستاءة من هذه القيود.

من المستبعد جدًا أن تنسحب الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأقصى، وقد تلتحق اليابان بالعربة الصينية، لكن في ظل المخاوف من صعود الصين لتكون قوة عظمى، فإن استمرار التحالف مع الولايات المتحدة هو النتيجة الأكثر ترجيحًا. وعلى صعيد التوازن التقليدي لموارد القوة، من المرجح جدًّا أن تبحث اليابان عن الدعم الأمريكي لتحفظ استقلالها من الصين، وهذا يعزز المكانة الأمريكية.

وعليه؛ فتحالف شرق آسيا ليس الطريق المعقول الذي يضع حدًّا للقرن الأمريكي.

بالشروط الواقعية التقليدية، من المهم أن يتحالف كيانان آخران في العالم من ذوي الاقتصادات المتطورة، وأصحاب الدخول المرتفعة، في وجه الولايات المتحدة، فهذا سيحدث فارقًا كبيرًا في الموقع الصافي للقوة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، توفر اليابان وأوروبا أكبر تجمع من الموارد للتعامل مع المشكلات الدولية المتزايدة، وعلى الرغم من أن اهتماماتهما غير مطابقة لاهتمامات الولايات المتحدة، فإن ثمة كمًّا هائلًا من التداخل بين الشبكات الحكومية والاجتماعية في هذه المجتمعات التي من المرجح أن توفر المزيد من الفرص للتعاون من أجل إيجاد أرضية طيبة بين دول العالم، بدلًا من وضع نهاية للقرن الأمريكي.

روسيا

في خمسينيات القرن العشرين خشي الكثير من الأمريكيين أن يتفوق الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة باعتبارها القوة الرائدة في العالم؛ فالاتحاد السوفييتي يمتلك أكبر مساحة جغرافية في العالم، وثالث أكبر عدد سكان، وثاني أكبر اقتصاد، ويفوق المملكة العربية السعودية في إنتاج النفط والغاز، ويمتلك تقريبًا نصف مخزون العالم من الطاقة النووية، ولديه من حملة السلاح أكثر مما لدى الولايات المتحدة، ولديه أكبر عدد من الناس تعمل في مجال البحث والتنمية، وقد عززت الدعاية السوفييتية أسطورةَ حتمية انتصار الشيوعية، وتباهى نيكيتا خورتشوف في عام 1959م بأن الاتحاد السوفييتي سيتفوق على الولايات المتحدة بحلول عام 1970م، غير أن ميخائيل غورباتشوف وصف الاقتصاد السوفييتي بأنه «في حالة فوضى عارمة، وأننا نتخلف في جميع المؤشرات»[3]، وانهار الاتحاد السوفييتي عام 1991م.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 ترك روسيا بنصف عدد السكان، ونصف اقتصاد الاتحاد السوفييتي، وعلاوة على ذلك، فالقوة الناعمة للإيديولوجيا الشيوعية التي سبق أن تآكلت، اختفت افتراضيًا. احتفظت روسيا بترسانة كبيرة من السلاح النووي، حتى إنها أكبر من تلك التي تمتلكها الولايات المتحدة، لكن قوتها التدميرية انخفضت بشكل كبير. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت روسيا قادرة على استخدام القوة بشكل كبير ضد جيرانها من الدول الضعيفة؛ جورجيا في 2008م، وأوكرانيا في عام 2014م.

في الموارد الاقتصادية، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لروسيا 2,5 تريليون دولار، وهو 7/1 ناتج الولايات المتحدة، ومتوسط دخل الفرد فيها (في تعادل القوة الشرائية) 18000 دولار، وهو تقريبًا ثلث دخل الفرد في الولايات المتحدة. ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على الطاقة، ويستحوذ البترول والغاز على ثلثي صادرات روسيا، ونصف عائدات الدولة، و20% من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل تصدير التكنولوجيا المتطورة 7% فقط من صادراتها الصناعية (بالمقارنة مع 28% للولايات المتحدة)، وهناك توزيع غير فاعلٍ للموارد عبر الاقتصاد، والاستثمار الخاص غير مستدام؛ بسبب البنى المؤسساتية والقانونية الفاسدة.

وعلى الرغم من جاذبية الثقافة الروسية الكلاسيكية، ودعوة فلاديمير بوتين لزيادة القوة الناعمة الروسية، فإن تكتيكات الاعتداء على جيرانه، وتركيزه على القومية الروسية، كان له انعكاس سلبي لزرع الثقة. قلة من الناس الذين يتابعون الأفلام الروسية، وهناك جامعة واحدة في روسيا مصنفة ضمن أول مئة جامعة في العالم.

احتمال التفتت العرقي، وإن كان لا يزال محط تهديد في مناطق مثل القوقاز، أقل مما كان في الاتحاد السوفييتي. والجنسية غير الروسية تشكل نصف سكان الاتحاد السوفييتي السابق، وهم اليوم يمثلون 20% من روسيا الاتحادية ويشغلون 30% من الأراضي الروسية. المؤسسات السياسية لاقتصاد السوق الفعال مفقودة إلى حد كبير، ورأسمالية الدولة التي لا ترحم تفتقر إلى التنظيم الفاعل وحكم القانون الذي يولد الثقة. ونظام الصحة العامة في حالة فوضى، ومعدل الوفيات في ازدياد، ومعدل

الولادات في انخفاض، فمعدل العمر لدى الرجل الروسي هو بداية الستين. وثمة إحصاءات عجيبة عن اقتصاد متطور. وتشير التقديرات التي أجراها ديمغرافيون من الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان روسيا سينخفض على المدى المتوسط من 145 مليونًا إلى 121 مليونًا في منتصف هذا القرن.

المستقبل مفتوح على الاحتمالات، لكن في هذه النقطة تظهر روسيا في حالة انحدار؛ مع اقتصاد المحصول الواحد، بمؤسسات فاسدة ومشكلات ديمغرافية يصعب حلها، لكن يجب عدم المبالغة في هذا الانحدار، ما دام أن روسيا فيها موارد بشرية موهوبة، وبعض المجالات مثل صناعة التسليح يمكن أن تنتج سلعًا متطورة، ويعتقد بعض المحللين أنه مع الإصلاح والتحديث ستكون روسيا قادرة على تجاوز هذه المشكلات، فقد كان الرئيس السابق ديمتري مدفيدف قلقًا من أن تدخل روسيا في ركود (فخ الدخل المتوسط)، فوضع خططًا «لكي تحدث روسيا اقتصادها، وتبتعد عن اعتمادها المخزي على المصادر الطبيعية، وتجنب مواقف النمط السوفييتي الذي قال عنه إنه كان يعيق جهوده لكي يبقى قوة عالمية»[4]، لكن ما نفذ كان قليلًا، والفساد المستشري جعل التحديث صعبًا. وفي حكم فلاديمير بوتين فشل التحول ما بعد الإمبراطوري لروسيا، وظل يراوح مكانه في العالم، وتمزق بين هويته الأوروبية التاريخية وهويته السلافية.

انحدار دول قوية مثل الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، والإمبراطورية العثمانية عام 1914م، يمكن أن يكون عملًا معرقلًا في النظام الدولي. روسيا بوتين تنقصها الإستراتيجية للانتعاش على المدى البعيد، وترد بانتهازية (أحيانًا تكون ناجحةً على المدى القريب) على انعدام أمنها الداخلي،

والتهديد الخارجي الملحوظ، وضعف الجوار. بهذا تصبح روسيا المصحح المفسد في سعيها الراهن لتصبح الأنموذج للقوى المصححة الأخرى التي تغتاظ من التفوق الأمريكي. لكن أيديولوجية مناهضة الليبرالية والقومية الروسية تُعدُّ مصدرًا ضعيفًا للقوة الناعمة، وبدلًا من أن يكون لروسيا جاذبية عالمية خارج حدودها، فإنها تنزع لتكون ذاتية التقييد من خلال خلق عدم الثقة، لذلك فإن احتمال تخطيط روسيا لاتحاد أوراسي لينافس الاتحاد الأوروبي هو احتمال محدود.

أيًّا كانت نتائج حركة بوتين التعديلية، فبسبب القوة النووية المتبقية لها، والنفط والغاز، ومهارتها في الفضاء التكنولوجي، وقربها من أوروبا، واحتمالية تحالفها مع الصين، سيكون لدى روسيا موارد تسبب بها المشكلات للولايات المتحدة، كما أن اعتماد بوتين على القومية الشعبوية للدعم المحلي توفر حافزًا له، لكن روسيا لن تمتلك القدرة على مقارعة القوة الأمريكية كتلك التي كانت تمتلكها أثناء الحرب الباردة، ولا يرجح أن تكون منافستها السبب في إنهاء القرن الأمريكي.

ما التوقعات من التحالف الروسي الصيني لكونه القضية هنا؟ التوازن التقليدي لسياسة القوة، قد يتنبأ بهذا الرد على الصدارة الأمريكية في موارد القوة. وهناك سابقة تاريخية: إذ تحالفت الصين مع الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة في خمسينيات القرن العشرين، وبعد انفتاح نكسون على الصين عام 1972م عمل الثلاثة باتجاه آخر، فقد تعاونت الصين مع الولايات المتحدة للحد من تهديد الاتحاد السوفييتي لهما من وجهة نظرهما، وانتهى التعاون بانهيار الاتحاد السوفييتي. في

عام 1992م صرحت روسيا والصين بأن علاقتهما ستكون علاقة (شراكة بنَّاءة). في عام 1996م أصبحت هناك (شراكة استراتيجية)، وفي شهر يوليو من عام 2001م وقَّع الطرفان معاهدة (الصداقة والتعاون)، وقد نسَّقا جيدًا معًا في مجلس الأمن، واتخذا المواقف ذاتها تجاه السيطرة الدولية على شبكة الإنترنت، وكان لهما أطر دبلوماسية مختلفة، مثل اتفاق البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، لتنسيق المواقف، وقد أقام الرئيس بوتين والرئيس كسي جنبنغ علاقات طيبة ترتكز على التوجهات المشتركة المعادية لليبرالية، ورغبتهما في مواجهة الأيديولوجيا الأمريكية وسياستها.

وعلى الرغم من هذا الخطاب، فإن هناك عقبات حقيقية تقف في وجه التحالف الروسي الصيني تتجاوز حدود التنسيق الدبلوماسي التكتيكي؛ فالصين كقوة صاعدة لديها ما تكسبه أكثر من روسيا في الوقت الراهن، من ضمن ذلك الدخول إلى التجارة والتكنولوجيا الأمريكية. علاوة على ذلك، لا تزال هناك بقايا من عدم الثقة التاريخية بين روسيا والصين؛ فهما تتنافسان في تأثيرهما في آسيا الوسطى، وأثار غضب الروس وجهة نظر الصين التجارية التي ترى أن التبادل التجاري بينهما هو تبادل الصناعات مقابل المواد الخام. كما أن الوضع الديموغرافي في الشرق الأقصى، حيث عدد السكان على الجانب الروسي من الحدود هو 6 ملايين، وعلى الجانب الصيني يزيد على 120 مليونًا، أوجد حالة من القلق في موسكو. فالانحدار الاقتصادي والعسكري في روسيا زاد قلقها من صعود القوة الصينية. في عام 2009م، أعلنت روسيا عقيدة عسكرية جديدة تحتفظ بموجبها بحقها في أن تكون البادئة في استخدام السلاح النووي (كما فعلت الولايات المتحدة

لـردع التفـوق التقليـدي السـوفييتي في أوروبـا في أثنـاء الحـرب البـاردة)، واسـتمرت تحتفظ بكمٍّ كبير من الأسلحة النووية التكتيكية القصيرة المدى، ويعتقـد كثـير من المراقبين العسـكريين أن العقيدة الروسـية جاءت ردًا على التفوق التقليدي للصين في شرق آسيا.

لا تـزال روسـيا تشـكل تهديـدًا محتمـلًا للولايات المتحـدة؛ لأنهـا الدولة الوحيـدة التـي لديهـا مـا يكفـي مـن الصواريـخ والرؤوس النوويـة لتدمـير الولايـات المتحـدة، وانحدارهـا النسـبي جعلهـا أكـثر تـرددًا في تخليهـا عن سـلاحها النووي، وتمتلك روسـيا أيضًا كفة ميزان راجحة: بشـعبها المثقف، وعلمائهـا ومهندسـيها المهـرة، والمـوارد الطبيعيـة الواسـعة، لكـن مـن غـير المحتمـل أن تمتلك روسـيا مـرة أخرى الموارد لتقدم النوع نفسـه من التوازن مـع القـوة الأمريكيـة التي قدمها الاتحاد السـوفييتي خـلال أربعة عقود بعد الحـرب العالميـة الثانية. ومن غير المحتمل أيضًـا أن يعجِّل تعافيها من نهاية القرن الأمريكي.

الهند

بعـدد سـكان يبلـغ 1,2 مليـار نسـمة تكون الهنـد أكبر بأربـع مرات من الولايـات المتحـدة، ومـن المحتمـل أن تفـوق الصـين في عـدد سـكانها بحلول عـام 2025. بعض الهنود يتوقعون عالمًـا ثلاثي الأقطاب في منتصف القرن: الولايات المتحدة والصين والهند. لكن عدد السـكان وحده ليس مؤشـر قوة مـا لم تتطور هذه الموارد البشـرية، والهنـد قد تخلفت كثيرًا عن الصين على صعيد محو الأمية ومعدلات النمو الاقتصادية.

عانت الهند لعقود عديدة ما يسميه بعضهم (معدل النمو الاقتصادي الهندوسي)؛ وهو أكثر بقليل من 1% للفرد الواحد. اتبعت الهند بعد استقلالها عام 1947م نظامًا تخطيطيًا تنظر فيه إلى الداخل، ويركز على الصناعات الثقيلة، وبعد الإصلاح الموجه للسوق في مطلع تسعينيات القرن العشرين، تغير النموذج وارتفعت معدلات النمو إلى 7%. وتوقعات أعلى من رقمين لم تتحقق، غير أنه قبل انتخابات عام 2014م قفز النمو إلى 5%، وبعد الانتخابات تعهد رئيس الوزراء الجديد بقلب الركود.

للهند طبقة وسطى صاعدة مؤلفة من مئات الملايين، واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية التي يتكلم بها بين 50 مليونًا و100 مليون. بناء على هذا، فإن صناعة البرمجيات الهندية قادرة على أن تقوم بدور كوني، ولدى الهند برنامج فضائي فعال تمكنت من خلاله من إرسال قمر صناعي إلى المريخ في عام 2104م.

للهند موارد قوة عسكرية كبيرة؛ بسلاح نووي يقدر بما بين 90 و100 رأس، وصواريخ متوسطة المدى، وجيش تعداده يتجاوز 1,3 مليون، وإنفاق عسكري سنوي يتجاوز 50 مليار دولار؛ أو 3% من الإجمالي العالمي.

أما على صعيد القوة الناعمة فقد أسست الهند لديموقراطية وثقافة شعبية تنبض بالحياة، وذات تأثير عالمي. ولدى الهند شتات فاعل، وصناعة الصور المتحركة (بوليوود) هي الأكثر ضخامة في العالم على صعيد عدد الأفلام التي تنتجها سنويًا، وهي تنافس (هوليوود) في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط، واليوم أمريكا اللاتينية.

تبقى الهند في الوقت ذاته دولة غير متطورة، فيها مئات الملايين من المواطنين الأميين يعيشون حالة الفقر، فقرابة ثلث سكان الهند البالغ 1,1 مليار شخص يعيشون حالة من الفقر المدقع. والناتج المحلي الإجمالي للهند هو 3,3 ترليونات دولار، وهو أكثر بقليل من ثلث الناتج الصيني البالغ 8 بلايين دولار، ويشكل 20% من الناتج المحلي الأمريكي. متوسط دخل الفرد في الهند 2,900 دولار (في تعادل القوة الشرائية) وهو نصف دخل الفرد في الصين، و1/15 من دخل الولايات المتحدة. والمدهش أن تجد 95% من سكان الصين متعلمين، في حين ينخفض الرقم في الهند إلى 65%. في كل عام تخرج الهند من المهندسين ضعف ما تخرجه الولايات المتحدة، لكن- تبعًا لمجلة الأوكونومست- أقل من خمسهم يمكن أن «يعملوا في الشركات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، بعد تدريب ستة أشهر فقط»[5]، ومن أسباب هذا أداء الجامعات الهندية البائس مقارنة بالجامعات الدولية، إذ لم تصنف أي جامعة هندية ضمن المئة الأولى. وصادرات الهند من التكنولوجيا المتطورة فقط 5% من مجمل الصادرات، مقارنة بـ 30% للصين.

ليس من المرجح أن تطور الهند موارد القوة لديها لتصبح المنافس الكوني للولايات المتحدة في النصف الأول من هذا القرن، لكن لديها ملكات يمكن إضافتها إلى موازين التحالف الهندي الصيني، فالتجارة بين البلدين تزداد بسرعة، لكن احتمال أن يصبح هذا التحالف خطرًا على الولايات المتحدة هو احتمال ضعيف. كما أن للشكوك المزمنة في العلاقة الروسية الصينية، ما يناظرها في العلاقة الهندية الصينية، لكن حينما وقع الطرفان اتفاقات عام 1993 و1996 وعدت بتسوية سلمية للنزاع الحدودي الذي أدى إلى

دخولهما الحرب عام 1962، ثم أصبحت الحدود مثار جدل مرة أخرى بعد التحركات الصينية في عام 2009م. فحتى إن بقي المسؤولون الهنود هادئين في العلن بشأن العلاقة مع الصين، فإن الهاجس الأمني يؤرقهم في السر، وبدلًا من أن تصبح حليفًا، فمن المرجح أن تصبح الهند جزءًا من مجموعة الأمم الآسيوية التي تنزع لأن تقارع الصين، وسبق أن بدأت بتقوية علاقاتها الدبلوماسية مع اليابان، ومن غير المرجح أن يعجل التنافس الهندي من نهاية القرن الأمريكي.

البرازيل

البرازيل أيضًا عضو مهم في مجموعة البريكس، وهي البلد الأكبر في أمريكا اللاتينية، وهي سابع أكبر اقتصاد في العالم، على الرغم من تصنيفها الخامس والتسعين في حصة الفرد من الدخل. وبعد الحد من التضخم والإصلاحات التي قامت بها في السوق في تسعينيات القرن العشرين، ارتفع معدل النمو ارتفاعًا مثيرًا، إذ وصل إلى ما نسبته 5% في العقد الذي تلا الإصلاح، مع أن هذه النسبة تراجعت في السنوات الأخيرة. وبمساحة تعادل ثلاثة أضعاف مساحة الهند، تجد نسبة التعليم 90% من عدد السكان الذي يبلغ 200 مليون. أما الناتج المحلي الإجمالي لديها فيبلغ 2,5 تريليون، وهذا يساوي الناتج المحلي لروسيا، ومتوسط دخل الفرد 12,000 دولار (أكثر بثلاثة أضعاف من الهند)، ولدى البرازيل موارد اقتصادية مثيرة للإعجاب، ويعِد ما اكتشف في عام 2007م من احتياطيات نفطية في البحر بأن تكون البرازيل مؤثرًا أساسيًّا في ميدان الطاقة.

أما قوتها العسكرية فصغيرة قليلًا، وليس لديها سلاح نووي، ومن ناحية أخرى هي أكبر دولة في القارة الأمريكية الجنوبية، وليس لها منافس بين جيرانها.

على صعيد القوة الناعمة، فللثقافة الشعبية في المهرجانات وكرة القدم صدى عالمي، وقد تبنت دبلوماسية خارجية تهدف إلى إعطاء صورة إيجابية عنها في أمريكا اللاتينية وما وراءها.

تواجه البرازيل العديد من المشكلات الحقيقية؛ فبنيتها التحتية غير مؤهلة، والنظام القانوني لديها مثقل بالأعباء، ولديها معدل جريمة مرتفع جدًا، ومشكلات فساد خطيرة، وتصنَّف في الدرجة 72 من أصل 175 دولة في التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية (مقارنة بـ 80 للصين، و94 للهند، و127 لروسيا). وأما في التنافس الاقتصادي فقد صنَّف المنتدى الاقتصادي العالمي البرازيل بالمرتبة 57 من بين 144 دولة (مقارنة بـ 28 للصين و71 للهند، و53 لروسيا).

وتصرف البرازيل أقل من المعدل على البحث والتنمية، وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الدولية (oecd)، في حين أن كوريا الجنوبية، التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البرازيل، سجلت براءات اختراع أكثر من البرازيل بثلاثين مرة. والنمو الإنتاجي لا يزال تقريبًا (في حالة ركود منذ عام 2000م، واليوم لم تحقق أكثر من نصف المستوى الذي حققته المكسيك) [6]، مع أن البرازيل هي الموطن الأصلي لكثير من الشركات العابرة للقارات الناجحة؛ مثل إمبراير وفيل، التي وصفها رجل أعمال برازيلي بقوله: «لن يكون عندنا هارفارد أو غوغل هنا» [7]، ويعتقد بعض المحللين البرازيليين

أنهم لن يكونوا قادرين على رفع معدل الإنتاج عندهم ما لم يزيدوا من استثماراتهم وادخارهم في مجال التعليم.

وعلى صعيد أهداف السياسة الخارجية رفضت البرازيل العديد من طلبات الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه دول مثل إيران وفنزويلا. من ناحية أخرى، لم تحقق البرازيل تقدمًا ملحوظًا في أهدافها الرئيسة، ومنها الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، واستكمال التكتل القوي في أمريكا الجنوبية.

ومع أن البرازيل الجديدة تعقد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة مع الماضي، إلا أنه من غير المرجح أن تحاول البرازيل منافسة الولايات المتحدة كندٍّ لها: فهذا الدور سيترك للصين، وحتى إن كانت البرازيل ترى أن تنسيقها الدبلوماسي مع الصين سيكون مفيدًا، فإن هناك قيودًا صارمة على هذا التعاون. مرة أخرى، يصعب أن تشاهد نمو البرازيل يتخطى الولايات المتحدة ويساعد على إنهاء القرن الأمريكي.

الدولة الوحيدة المرشحة لتقوم بهذا الدور هي الصين؛ فمن بين دول البريكس (BRICS- Brazil, Russia، India & China) تعد الصين هي الدولة العملاقة، وباقتصاد يعادل اقتصاد دول أخرى مجتمعة، ولديها أضخم جيش، وأضخم موازنة عسكرية، مع ارتفاع كبير في نموها الاقتصادي، وهي أكثر الدول استخدامًا للإنترنت. قد تتأخر الصين عن روسيا والبرازيل في معدل دخل الفرد، لكن هذا قد يتغيَّر إن استمر تقدم الصين في معدلات نموها الاقتصادي، وبأي رقم يزيد على 7% سنويًّا سيتضاعف الاقتصاد الصيني خلال عشر سنوات. وقد تعافت الصين

بسـرعة من الأزمة المالية التي عصفت بها عام 2008م. وقد معنا سـابقًا أن العديد من المحللين يتوقعون أن يتجاوز الحجم الإجمالي للاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي في القريب العاجل. والأكثر من هذا توقع أحد الاقتصاديين الحائز جائزة نوبل، أنه بحلول عام 2040م ستنتج الصين 40% من مجمل الإنتـاج العالمي (وسـتنتج الولايـات المتحدة وأوروبا واليابـان فقط 21%)[8]، وقـد كتب جدعون راشـمان، المحـرر في صحيفة فايننشـال تايمز: «يمكن أن يُصفَح عن الأمريكيين إن هم رحبوا بقدوم منافس جديد من الصين، وهي حالة أخرى للطفل الذي أبكى الذئب، لكن في كثير من الأحيان يُتغاضى عن حقيقـة أن الطفـل كان على حق: فالذئب وصل»[9]. والصين هنا هي الذئب، وسنعود إلى الصين في الفصل القادم.



الفصل الرابع
صعود الصين

4

يـرى كثـير مـن المحللـين أن الصين هـي المنافـس المحتمل لمقارعـة القوة الأمريكيـة والتفـوق عليهـا، وهـي من سـتنهي القـرن الأمريكي. قـال المؤرخ نيَّـال فيرغسـون: «إن القـرن الحـادي والعشـرين سـيكون القـرن الصيني». وثمـة كتاب جديـد يحمل عنوان: (حينما تحكم الصـين العالم: نهاية العالم الغربي وولادة نظام عالمي جديد)[1]، حتى اسـتطلاعات الرأي التي أجريت في تسعينيات القرن العشرين تظهر بأن نصف الأمريكيين يتوقعون أن تكون الصين هي المنافس الكبير للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين[2].

وفي حـين أن معظـم التوقعـات عـن القـوة الصينيـة ترتكـز علـى النمـو السـريع للنـاتج المحلـي الإجمـالي، فـإن الصـين تمتلـك مـوارد طاقـة مهمة أخرى؛ فمساحتها تعادل مساحة الولايات المتحدة، وعدد سكانها يفوق عدد سـكان الولايـات المتحدة بأربعة أضعاف، وجيشـها أضخم جيش في العالم، ولديهـا أكـثر من 250 رأسًـا نوويًا، وتمتلك قدرات حديثـة في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني (من ضمن ذلك أكبر عدد لمسـتخدمي شـبكة الإنترنت في العـالم). أمـا في مجـال مـوارد القوة الناعمـة، فلا تـزال الصين عاجزة عـن الصناعة الثقافية التي تضاهي بها هوليوود أو بوليوود، وجامعاتها غير

مصنفة في القمة، وهي تفتقر لمنظمات المجتمع المدني الذي يولد الكثير من القوة الناعمة للولايات المتحدة. لكن للصين دومًا ثقافة تقليدية جذابة، وقد أوجدت المئات من معاهد كونفوشيوس حول العالم لترتقي بهذه الثقافة.

وقد سبق أن كتبت في تسعينيات القرن العشرين بأن الصعود السريع للصين قد يسبب نوعًا من الصراع وصفه ثيوسيديدز حينما نسب الحرب البيلوبونيزية إلى صعود قوة أثينا وما خلفته من خوف في أسبرطا[3]. ويؤكد عالم السياسة جون ميرشايمر جازمًا أن الصين لا يمكنها الصعود بأمان[4]، ويمكن أن نضرب مثالًا تاريخيًّا من الحرب العالمية الأولى، حينما تفوقت ألمانيا على بريطانيا في قوة التصنيع، وكان القيصر يتبع سياسة خارجية مغامرًا فيها وذات توجه كوني، حتم عليها أن تدخل بصراع مع قوى عظمى أخرى.

بالمقابل، لا تزال الصين متأخرة كثيرًا عن الولايات المتحدة في الأبعاد الثلاثة للقوة، وتركز سياساتها بشكل أساسي على منطقتها ونمو اقتصادها؛ فبينما يوفر نمط اقتصادها- (السوق اللينيني)- القوة الناعمة لبعض الدول الاستبدادية، فإن له تأثيرًا معاكسًا في ديمقراطيات عديدة[5]، وعلى الرغم من ذلك، فصعود الصين يُذكر بالتحذير الآخر لثيوسيديديز؛ من أن الاعتقاد بحتمية الصراع يمكن أن يصبح أحد أسبابه الرئيسة[6]، فاعتقاد كل طرف أن الخاتمة ستكون حربًا حتمية مع الطرف الآخر. يخلق استعدادات عسكرية منطقية يفهمها الطرف الآخر على أنها تأكيد على أسوأ مخاوفه. وبهذا الصدد، يبدو ما أفتى به جوناثان فينبي- من «أن

الصين لن تمتلك الموارد الاقتصادية والسياسية والبشرية لتهيمن على العالم، حتى وإن رغبت أن تقوم بهذا»[7]- مصدر تفاؤل لنا.

القوة الاقتصادية

(صعود الصين) تسمية غير صحيحة، والكلمة الأكثر دقة هي (تعافي): فقد كان اقتصاد الصين أضخم اقتصاد في العالم، حتى حينما تفوقت عليها أوروبا وأمريكا في القرنين الماضيين نتيجة الثورة الصناعية، فالإصلاحات الاقتصادية التي قام بها دينغ هسياوبنغ في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وتسجيل معدل النمو بين 8 و10% أدى إلى مضاعفة إجمالي الناتج القومي إلى ثلاثة أضعاف في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويعتقد الكثيرون أنها ستستعيد موقعها حالًا لتكون أكبر اقتصاد عالمي.

وفضلًا عن أن أمام الصين طريقًا طويلة لكي تعادل مواردُ القوة لديها مواردَ الولايات المتحدة، فهي لا تزال تواجه عقبات عديدة في طريق نموها: فالاقتصاد الأمريكي يعادل حاليًّا ما يقارب ضعف حجم اقتصاد الصين وفقًا لأسعار الصرف الرسمية في الصين، لكن الصين- كما مرَّ معنا في الفصل الأول- ستتجاوز الولايات المتحدة قريبًا بميزان تعادل القوة الشرائية (purchasing power parity-PPP)*. لكن كل هذه التوقعات والمقارنات تبقى اعتباطية إلى حد ما؛ لأنها تعتمد على أسئلة تبحث لها عن مجيب.

* تعادل القوة الشرائية (ppp): مجموعة من النظريات الاقتصادية والتقنية تستخدم لتقرير القيمة النسبية لعملات مختلفة. (المترجم)

و(تعـادل القوة الشـرائية) هو تقديـر أوجده الاقتصاديـون ليقارنوا بين مسـتويات الرفاهية في مختلف المجتمعات، لكنه حساس بالنسبة إلى حجم السكان، ومـن هنـا: فالهنـد التي هي عاشـر أكبر اقتصـاد في العالم، الذي يحسـب بموجب سـعر صرف الدولار مقابل الروبية، تأتي في الدرجة الثالثة بموجب معيار تعادل القوة الشرائية. من ناحية أخرى، مع أن المقارنات التي تبنى على أساس سـعر الصرف الحالي تتذبذب تبعًا لقيمة العملة، إلا إنها أكثر دقـة في تقديـر مـوارد القـوة؛ فقيمة الراتـب الذي يقدم لـك من حيث أنك تستطيع أن تشتري منزلًا أو تقص شعرك، هو أفضل مقارنة باستخدام معيـار تعـادل القوة الشـرائية. من جانب آخر، كلفة النفط المسـتورد، وقطع الغيار لمحركات الطيران المتطورة، هي أفضل حكم على أسعار الصرف التي تستخدم لدفع أثمانها.

حتـى إن تجـاوز النـاتج المحلـي الإجمـالي للصين نظـيره الأمريكـي (أيًّا كان المقيـاس)، فسـيكون كلا الاقتصاديـن متكافئـين في الحجم، لكن ليس في التكويـن والتطـور؛ فـلا يـزال في الصـين ريـف متخلف ويواجـه تحديات عديدة، من ضمنها التوسـع العمراني السريع. وإذا كان متوسط دخل الفرد يقـدم معيـارًا أفضـل لتنامـي الاقتصـاد، فإن معـدل دخل الفـرد في الصين حتـى بمعيار (تعـادل القوة الشـرائية) يعادل 20% من متوسـط دخل الفرد الأمريكي، وسيسـتغرق هذا عقودًا حتى يصل إلى مسـتوى الدخل الأمريكي (وقد لا يصل).

طبعًـا الحجـم الإجمـالي جانب مهـم من القـوة الاقتصادية؛ فـأن يكون لديك سـوق جاذبة، وأن تكون أكبر شـريك تجاري ولأكبر عدد من البلدان،

هـو مصـدر مهـم للنفـوذ الـذي تمارسـه الصـين دائمًـا، لكـن ليسـت هـذه المسـاواة ذاتها؛ فعلى سـبيل المثال، مع أن الصين تفوقت على ألمانيا في عام 2009م بصفتهـا أكـبر دولـة تجاريـة في العـالم من حيث الحجـم، فما يزال الصينيـون يشـعرون بالقلـق من أن بلدهـم (لم يتطور ليصبـح دولة تجارية بحـق)؛ لأن التجـارة في الخدمـات تجارة باهتـة، فكثير من الصـادرات لها قيمـة مضافة منخفضـة، وتفتقر الصين إلى «علامات تجارية رفيعة مقارنة بالقـوى التجاريـة العالميـة كالولايـات المتحـدة وألمانيـا» (19 علامـة تجارية مـن الدرجـة الأولـى في أمريكا من أصـل 25)[8]، و46% من أعلى الشـركات العابـرة للقـارات، التـي يبلغ عددهـا 500، يمتلكهـا أمريكيـون[9]؛ بمعنى أن التجارة الصينية هي أكثر ضخامة، لكن أقل تطورًا نسبيًّا من تلك الموجودة في الولايات المتحدة وألمانيا.

مثال آخر نورده من المجال النقدي؛ فبعد أن درسـت الصين الدور الذي يضطلع به الدولار في العالم، والفائدة التي تجنيها الولايات المتحدة من هذا الـدور (بمـا في ذلك العقوبات الماليـة)؛ حاولت أن تزيد من قوتها المالية من خـلال تشـجيع اسـتخدام الـين لتمويـل التجارة، وهـو إن كان يمثـل الآن 9% مـن المجمـوع العالمـي، فإن الدولار لا يزال يسـتحوذ على 81%. سـيزداد دور الـين بـكل تأكيـد، لكـن من غـير المرجـح أن يحل محـل الدولار ما لم تسـمح الصـين للأسـواق الدوليـة أن تحدد سـعر الصـرف، وما لم تنمِّ أسـواق المال المحلية تنمية عميقة، وأن يرافق ذلك بنية قانونية تولد الثقة بهذه الأسواق. وتـرى صحيفـة الإيكونومسـت أن «الحجـم والتطور لا يجتمعـان دائمًا... في عشـرينيات هـذا القـرن قد تمتلك الصـين أكبر اقتصـاد في العالم، لكن لن يكـون الأكـثر تطـورًا، فالتطـور الأمريكي ينعكـس في عمق أسـواقها المالية».

فأسواق المال الصينية تشكل فقط 8/1 بحجمها، ولا يسمح للأجانب بالتملك سوى أعشار قليلة من هذا[10].

والتكنولوجيا هي مثال آخر على الفوارق التقنية: فالصين لديها إنجازات تقنية مهمة، لكن تعتمد بشكل كبير على استراتيجية تقليد التقنيات الأجنبية أكثر من الإبداع المحلي، وقد ورد على لسان الصحيفة الصينية ساوث ريفيوز: «تتفاخر الصين بكونها أكبر قوة اقتصادية في العالم، وبراءات الاختراع ذات المنشأ الصيني تتزايد بسرعة، وتتجاوز بها الدول المتطورة، لكن معظم براءات الاختراع التي تسجل في الصين ليست ذات أهمية كبرى في السلسلة الصناعية... باختصار، ستبقى الصين ضعيفة في العلم والإبداع التقني»[11]. فالصينيون يتذمرون في الغالب من أنهم ينتجون الآي فون جوبز IPhone، لكن ليس ستيفي جوبز. حجم التجارة يظهر في الإحصائيات الصينية، ولكن القيمة المضافة تظهرها الأرقام الأمريكية.

وباستشراف المستقبل، يبدو أنه في وقت ما سيتباطأ النمو الصيني، كحال كل الاقتصادات في تطورها، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الصيني سيتباطأ حتى 5%، مع أنه تقليص للاستثمار السياسي المترف في قطاع حكومي غير فاعل، وقد يواجه مشكلات في الحفاظ على ذاك المستوى مع ظهور المشكلات الديمغرافية بعد عام 2012م[12]، لكن حتى مع المعدلات المنخفضة يمكن للصين أن تستمر في النمو بصورة أسرع من كثير من دول العالم. ومع ذلك فإن المسارات الطولية لاتجاهات النمو قد تكون مضللة، لأن البلدان تنزع لاغتنام المكاسب السريعة السهلة، وهي تستفيد من التقنية المستوردة ورخص العمالة في المراحل الأولى من انتعاش الاقتصاد، ومعدلات

النمو تكون بطيئة في العادة حينما تصل الاقتصاديات إلى مستويات حصة الفرد من الدخل (بحسب تعادل القوة الشرائية) التي تقترب منها الصين اليوم. وما يسمى بـ (فخ الدخل المتوسط) ليس قانونًا حديديًا (كما أثبتت اليابان وكوريا الجنوبية)، ولكنها النمطية التي تواجهها الكثير من الدول إذ تفشل في ابتكار نمط نموها وتغييره. الرئيس شي جيبنغ يعي المشكلة جيدًا، وتحاول الصين أن تجري إصلاحات على صعيد السوق لكي تتجنبها.

يواجه الاقتصاد الصيني عوائق حقيقية من جراء انتقاله من مشروعات غير فاعلة تملكها الدولة وتنمو بنسب متفاوتة، وتدهور بيئي، والهجرة الجماعية الداخلية، وشبكة أمان اجتماعية مبتورة، والفساد، وسلطة قانون مبتورة، حتى تفوَّق شمال وشرق البلاد على جنوب وغرب البلاد، فهناك فقط من 10 ولايات إلى 13 ولاية فيها معدل دخل الفرد فوق المعدل الوطني، وكذلك الولايات النامية، من ضمنها تلك التي تضم نسبًا عالية من الأقليات، مثل التيبت وكيسنجيانغ. والأكثر من هذا، ستبدأ الصين مواجهة مشكلات ديمغرافية من الآثار المؤجلة لسياسة الطفل الواحد لكل زوج، التي فرضت في القرن العشرين[13]، فالقادمون الجدد إلى سوق العمل في الصين بدؤوا بالتناقص بدءًا من عام 2011م، وستصل قوة العمل في الصين إلى أوجها في عام 2016م، فالصين تهرم بسرعة، وبحلول عام 2030م ستعتمد على كبار السن أكثر من الأطفال، ويبدي الصينيون قلقهم من أن بلدهم (سيشيخ قبل أن يصبح غنيًا).

تخطيط الصين لخفض المدخرات وزيادة الاستهلاك المحلي، حل واضح، لكنه ليس سهلًا؛ لأن السكان المسنين قد يحتفظون بنسبة مدخرات عالية في

منازلهـم، ومدخرات عالية تعكس اهتمامات خاصة، ومنافسة محدودة في بعض القطاعات. ومع أن الصين تحتفظ بأضخم احتياطي نقدي في العالم، وبحـدود 4 تريلونات دولار، فإنها ستجد صعوبـة في زيادة نفوذها المالي إلى أن يصبـح عندهـا سـوق للسـندات المفتوحـة، إذ إن أسـعار الفائـدة يضعها السـوق وليس الحكومة، كمـا أن الاحتياطي الضخم من الـدولارات لا يمنح الصـين القـوة التفاوضية المباشـرة مع الولايـات المتحدة؛ لأنـه في العلاقات التشاركية تعتمد القوة على تباينات هذه التشاركية، فالصين تمتلك الدولار مـن مبيعاتهـا لأمريكا، لكن تترك الولايات المتحدة أسـواقها مفتوحة للسـلع الصينيـة، وهـذا يخلق نموًّا وعملًا واسـتقرارًا في الصـين. وعلى الرغم من الإزعاجـات والإغـراءات، لم تُلـق الصين بدولارها في أسـواق المـال العالمية، فـإن فعلـت ذلك فربما تأتي بأمريكا على ركبتيها، لكن على حسـاب أن تأتي هي كذلك بنفسها إلى كاحليها.

النظام السياسي الشمولي الصيني لا يزال يُظهر حتى الآن قدرة تحويل قوة مثيرة، ترتبط بأهداف محددة، منها على سبيل المثال بناء مدن جديدة مثيرة، ومشـاريع قطارات بسرعات فائقة. وإن استطاعت الصين الاحتفاظ بهذه المقدرة مدة أطول، فهذا سيبقى سرًّا غامضًا لكل من الأجانب والقادة الصينيين أنفسهم.

وخلافًـا للهنـد التـي ولدت بدسـتور ديمقراطي، لم تسـتطع الصين حتى الآن أن تجـد طريقـة تحل فيها مشـكلة المطالبات بالشـراكة السياسـية (إن لم تكـن ديموقراطيـة)، التـي يمكـن أن ترفـع من مسـتوى دخل الفـرد. فقد ولـى عصـر الإيديولوجيا الشـيوعية، وشـرعية الحـزب الحاكم التـي تعتمد

على النمو الاقتصادي والقومية العرقية لهان Han، فهل يأتي التحول الاقتصادي بالتحول السياسي حينما تصبح حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقارب 10,000 دولار بحسب مقياس تعادل القوة الشرائية، كما حدث في كوريا الجنوبية المجاورة لها وتايوان؟ فعدد الأثرياء اليوم الذي يملكون مليارات الدولارات في الصين (الشيوعية) هم أكثر بكثير من بقية الدول الأخرى، فضلًا عن الولايات المتحدة، فالأغنياء يزداد ثراؤهم، لكن يتم هذا «على حساب الناس الفقراء في البلاد»[14]، وسنرى هل تكون الصين قادرة على تطوير صيغة تعالج فيها توسيع الطبقة الوسطى المتحضرة، والظلمَ المناطقي، واستياءَ الأقليات الإثنية؟ الفكرة الأساسية هي أنه ما من أحد يدري- ومنهم القادة الصينيون- كيف سيتطور المستقبل السياسي للصين، وكيف سيؤثر هذا في نموها الاقتصادي.

السياسة الفضائية (الإلكترونية) تقدم لنا تعقيدًا آخر: فمع ستين مليون مستخدم، تمتلك الصين أكبر جمهور إنترنت، إلى جانب نظام حكومي متطور جدًا في الرقابة، لا يكتفي بمراقبة كثير من مستخدمي الإنترنت من القوميين المتشددين فحسب، بل يخضع الأقلية ذات الآراء الليبرالية للرقابة أيضًا، ويعاقب المنشقون، حتى الشركات تفرض رقابة ذاتية، وتتبع أوامر الحكومة. ومع ذلك لا بد من تسرب بعض المعلومات؛ فالتعامل مع تدفق كبير للمعلومات، في الوقت الذي يمكن للقيود أن تعيق النمو الاقتصادي، يشكل معضلة حقيقية للقادة الصينيين. ومع أنه من غير المرجح أن تفقد النخبة من الحزب الشيوعي سيطرتها على الشعب، إلا أن بلدًا لا يستطيع التحكم في تدفق المهاجرين، وفي الآثار البيئية في المناخ العالمي، والصراع

الداخلي، سيواجه مجموعة مختلفة من المشكلات الصعبة، فالسياسة في بعض الأحيان لها طريقتها في إرباك التوقعات الاقتصادية.

القوة العسكرية

ما دام الاقتصاد الصيني يتنامى، فمن المرجح أن يزداد كذلك إنفاقها العسكري، فالصين تنفق حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش (وهو نصف المعدل الأمريكي)، لكن الناتج المحلي الإجمالي يتنامى بسرعة، فالموازنة العامة للصين في عام 2014م بلغت 132 بليونًا، وهي تقريبًا ربع الموازنة الأمريكية، لكن الإحصائيات الصينية على الإنفاق العسكري لا يدخل ضمنها الكثير من البنود التي تدرج في موازنة الدفاع الأمريكية؛ فالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أضاف 20 إلى 30 بليون دولار إلى الرقم الرسمي، وبعد مدة من الاستثمار المنخفض، من عام 1989م حتى 2009م، ازدادت الموازنة العسكرية الرسمية للصين بأرقام مضاعفة في كل عام، حتى ارتفعت في عام 2013م إلى 12%.

تمركزت ذات مرة قوة ضخمة غير متطورة تكنولوجيًا في مواقع دفاعية ضد الاتحاد السوفييتي، ذلك كان جيش التحرير الشعبي الصيني، الذي تطور اليوم إلى قوة حديثة تركز على مواجهة التدخلات الأمريكية في منطقة شرق آسيا.

في الوقت ذاته، ما تنفقه الصين على جيشها، الذي يمثل 11% من الإنفاق العالمي، هو أقل بكثير مما تنفقه الولايات المتحدة، الذي يصل إلى 39%. وبمعدل النمو الحالي قد يصبح ما تنفقه الصين على

الجيش يعادل نصف ما تنفقه أمريكا بحلول عام 2020م، وقد يقترب من التساوي في منتصف القرن، لكن في المخزون التراكمي للتجهيز العسكري الحديث تحتفظ الولايات المتحدة على الأقل بتقدم 1/10 في مصلحتها، هذا من دون أن نحسب حلفاءها أيضًا[15]، فالصين لم تطور قدراتها بشكل هادف لتجابه القوى العالمية، وإنما زادت قدرتها لتعقد العمليات البحرية الأمريكية مقابل سواحلها، فهي مجرد بداية لعملية معقدة لتطوير بحرية المياه الزرقاء مع مجموعة حاملة طائرات. ومع تزايد اعتماد الصين على نفط الشرق الأوسط، فالقوى البحرية لديها ستكون على تواصل مع مضيق ملاكا في جنوب شرق آسيا، لتضمن سلاسة المرور، لكن البحرية الأمريكية ستبقى حاسمة في مضيق هرمز في الخليج العربي.

مع حاملة طائرات أوكرانية تم تجديدها (وحاملتين أخريين في مراحل مختلفة من التخطيط) تبقى الصين لعقود خلف عشر حاملات طائرات أمريكية مقاتلة، ترفدها تجربة طويلة في المناورات العالمية. الصين تطور أنموذجين مختلفين من الجيل الخامس من المقاتلات الحربية، لكن- مرة أخرى- دون أن تصل إلى الامتداد العالمي للأمريكيين.

على الصعيد العالمي، لدى الصين عدد محدود من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ولا تزال تقوم بجهود حثيثة لتطوير قدراتها المتماثلة في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني، لكن لم تصل حتى الآن إلى ما وصلت إليه أمريكا في هذه المجالات. وأما في الميدان التقليدي فهي تحتاج إلى حلفاء، وقواعد خارجية، وإمداد لوجستي طويل المدى، وخبرة التدخل السريع لدى

القوات الأمريكية، وفي حين أن الولايات المتحدة لديها ما يقارب 24000 وحدة عسكرية متمركزة في عشرات البلدان الأجنبية، فإن لدى الصين آلافًا قليلة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

حقيقة أن الصين لن تكون المناظرة في استعراض القوة العالمي، لا ينتقص من حقيقة أن الاستثمارات الصينية في المقاتلين، والغواصات، وصواريخ كروز، والصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط، زادت من تكاليف أي تدخل أمريكي في البحار قرب السواحل الصينية. فالقدرة العسكرية العالمية يجب ألا تدمج بفاعلية عسكرية إقليمية. فإذا استمرت التوجهات الحاليَّة، وأرادت الولايات المتحدة الاستمرار في طمأنة حلفائها في المنطقة، فعليها أن تحدَّ من ضعف قوتها في مواجهة استراتيجية الصين في الأرض الحرام، وهذا يتطلب استثمارات مكلفة: مثل طائرات سريَّة دون طيار يمكن أن تعمل من سطح حاملة الطائرات، وغواصات ذات مقدرة قتالية عالية في البر، ودفاعات صواريخ باليستية محلية، ومزيد من منظومة الأقمار الصناعية الصغيرة المرنة، وقدرات فضائية إلكترونية[16].

القوة الناعمة

في عام 2007 أخبر الرئيس الصيني هو جينتاو الحزب الشيوعي الصيني بأن الصين بحاجة إلى زيادة قوتها الناعمة؛ فقوة صاعدة كالصين، تخيف جوارها بقوتها الاقتصادية والعسكرية وتدفعهم إلى تحالفات موازية، تجعلها الإستراتيجية الذكية، من ضمنها القوة الناعمة، تبدو أقل تخويفًا، والتحالفات الموازية أقل فاعلية.

القـوة النـاعمـة لبلـد مـا ترتكز أساسًـا علـى ثلاثـة مـوارد: ثقافتها (في مواقـع تكون جاذبـة للآخرين)، وقيمها السياسـية (حينما تعمل من أجلهم داخل الوطن وخارجه)، وسياستها الخارجية (حينما ينظر إليهم على أنهم شـرعيون ولديهم سـلطة أخلاقية)، لكـن أن تجمع موارد القـوة الناعمة مع القوة الصلبة في استراتيجية ذكية ليس دائمًا عملًا سهلًا؛ فعلى سبيل المثال، قد يساعد تأسيس معهد كونفوشيوس في مانيلا لتعليم الثقافة الصينية على إنتـاج القـوة النـاعمـة، لكـن من غـير المرجح أن ينجـح في بيئة تمارس فيها الصـين التعـدي علـى الفلبين مـن جرَّاء امتلاكهـا لجزيرة متنـازع عليها في بحـر الصـين الجنوبي. وما دامـت الصين أكثر حزمًـا في مطالبها الإقليمية مع جيرانها، فهذا يصعب عليها إمكانية تحقيق أهدافها في القوة الناعمة.

عـلاوة علـى ذلـك، في أمريكا الكثـير من القـوة الناعمة، التـي هي نتاج المجتمـع المدني- كل شـيء؛ بـدءًا بالجامعات والمؤسسـات وانتهـاء بهوليوود وثقافة البوب- وليس من الحكومة. أحيانًا تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ علـى درجـة من القوة الناعمة نظرًا لأن المجتمع المدني له أهمية كبيرة وغير خاضـع للرقابـة، وحتـى حينمـا تكـون الإجـراءات الحكوميـة مقوضـة للقوة النـاعمـة- مثـل غزو العراق- فإنه في اسـتراتيجية القـوة الذكية يمكن للقوة الناعمة والقوة الصلبة أن تدعم كل منهما الأخرى.

يفصِّـل لنا ديفيد شـامباو في كتابـه (الصين في طريقها إلـى الكوكبة)، كيـف صرفـت الصـين بلايين الـدولارات علـى دعايتها الخارجية السـاحرة لتزيـد مـن قوتها النـاعمـة، فبرنـامج المسـاعدات الصيني لأفريقيـا وأمريكا اللاتينيـة غـير مقيد بمخـاوف مؤسسـاتية أو مخـاوف حقوق الإنسـان التي

تقيِّد المساعدات الغربية، والنمط الصيني يشدد على إيماءات ظاهرة، وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن الآراء كانت إيجابية تجاه التأثير الصيني في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لكن كانت سلبية في الغالب تجاه القوى الكبرى؛ الولايات المتحدة وأوروبا والهند واليابان.

وعلى الرغم من كل جهودها، لا تغير الصين كثيرًا من اهتمامها للاستثمار، فدورة الألعاب الأولمبية عام 2008م في بكين كانت نجاحًا في القوة الناعمة، لكن حملة القمع التي قامت بها الصين بعد ذلك بوقت قصير لنشطاء حقوق الإنسان قوضت مكاسبها في القوة الناعمة. معرض شنغهاي عام 2009م كان أيضًا معرضًا ناجحًا، لكن تبعه اعتقال ليو شياوبو الحائز جائزةَ نوبل للسلام، وقد سيطر على شاشات التلفاز في كل أنحاء العالم الكرسي الفارغ في احتفالات أوسلو، وهذا ما يسميه خبراء التسويق بـ(الدعس على رسالتك الخاصة)، كما أن العقوبة التي وجهتها الصين إلى النرويج بوضع قيود على مستوردات السلمون لم تكن في مكانها الصحيح.

أخطأت الصين التفكير حين عملت من الحكومة المصدر الأساسي للقوة الناعمة؛ ففي العالم اليوم ليست المعلومة هي القليلةَ، لكن جذب الانتباه إليها هو القليل، وجذب الانتباه يرتكز على المصداقية، والدعاية الحكومية نادرًا ما تكون ذات مصداقية، ومن ثم فأفضل دعاية هي ألا تكون هناك دعاية، من ثم فكل جهود الصين لعودة محطة شينخوا والتلفزيون الصيني المركزي إلى مصافِّ منافسيه من (سي إن إن) و(هيئة الإذاعة البريطانية)، تصطدم بجمهور دولي محدود جدًا يأبه بتلك الدعاية الهشّة.

وكما علقت الإيكونومست عن الصين، أن الحزب لم يتبنَّ «رؤية ناي Nye بأن القوة الناعمة تنبع من الأفراد، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لذلك تأخذ الحكومة على عاتقها التعريف بالرموز الثقافية القديمة حينما تظن أنها ستكسب شهرة عالمية»[17].

تطور القوة الناعمة لا يحتاج إلى لعبة محصلتها صفر، كل البلدان يمكن أن تكسب حينما تجد عند غيرها جاذبية، أما في الصين فلكي تنجح عليها أن تكبح مزاعمها تجاه جيرانها، وهذا يصعب عليها في مرحلة صعود النزعة القومية عندها. وبالنظر إلى بعض البلدان البعيدة في أوروبا أو أمريكا الشمالية، أنت بحاجة إلى أن تكون ناقدًا للذات، وتطلق العنان للمواهب الخلاقة في المجتمع المدني، لكن يصعب هذا في وقت يسعى فيه الحزب الشيوعي لتشديد قبضته. ففي الوقت الذي تنجح الصين باقتصادها، وببرنامج مساعداتها الاقتصادية، ومئات معاهد كونفوشيوس التي تعلم الثقافة الصينية، وهذه كلها يمكن أن تعزز القوة الناعمة، ستبقى محدودة ما دامت القيود المحليَّة على صعود النزعة القومية، وهيمنة الحزب، لا تزال قوية.

الإستراتيجية الصينية والردود الأمريكية

أدرك الجيل الحالي للقادة الصينيين أن النمو الاقتصادي السريع هو المفتاح للاستقرار السياسي المحلي، لهذا فقد ركزوا على النمو الاقتصادي، وما يسمونه (تناغم) البيئة الدولية، لكن الزمن تغير، والقوةُ تخلق في بعض الأحيان الغطرسة، والشهيةُ أحيانًا تزداد مع الأكل. يرى مارتن جاك أن «القوى الصاعدة تستخدم مع مرور الوقت قوتها الاقتصادية

المكتشفة حديثًا لغايات سياسية وثقافية وعسكرية واسعة. وهذا ما تفعله القوة المهيمنة، وسوف تكون الصين بكل تأكيد إحداها»[18]. ابتدع القادة الصينيون أسطورة بأن الصين لم تغزُ جيرانها قط، ولم تتصرف (بطريقة المهيمن)، لكن ماذا عن كلمة وزير الخارجية يانغ جيتشي في اجتماع رابطة جنوب شرق آسيا في عام 2010 حينما قال: «إن الصين دولة كبيرة، والدول الأخرى هي دول صغيرة، وتلك هي الحقيقة»؟

تقليديًا، الصين ترى نفسها أنها (المملكة الوسطى)، أو أنها النظام الرافد للدول في شرق آسيا، ويعتقد بعض المحللين بأنها تسعى إلى خلق هذا النظام[19]، وآخرون من أمثال جون إكينباري يرى أن النظام الدولي الجديد له خاصية التكامل الاقتصادي المفتوح، والمقدرة على احتواء الصين بدلًا من التحوُّل إلى النظام الذي تقوده الصين[20]. وحتى الآن، لم يتخذ القادة الصينيون إلا خطوات قليلة باتجاه الدور العالمي الرئيس، سواء مهيمنين أو أصحابَ مصلحة.

ويرى بعض المحللين أن الصين تهدف على «المدى القصير إلى أن تزيح الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة في شرق آسيا، وعلى المدى البعيد ستنافس المكانة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة في العالم». ويقول آخرون بأن الصين تسعى إلى تقسيم المحيط الهادي، وإبعاد الوجود الأمريكي إلى ما بعد سلسلة الجزر الواقعة مقابل سواحلها (وهذا يشمل اليابان)[21]. لكن الكثير من الخبراء لا يتفقون على أن هذا التبسيط تقييمٌ دقيقٌ للنوايا الصينية؛ فالصين استفادت كثيرًا من النظام المؤسساتي الدولي القائم،

لكنها هي أيضًا تريد أن تجري بعض التغييرات، وحتى الصينيون لا يمكن أن يعرفوا رؤى الأجيال القادمة[22].

والأهم من ذلك أن من غير الممكن أن تمتلك الصين القدرة العسكرية لتحقق أحلامها الطموحة في العقود القليلة القادمة؛ فالقضية قضية نفقات، فمن السهل أن ينغمس أحدنا في قائمة الرغبات إذا لم تكن تحمل قائمة الأسعار.

يتعين على القادة الصينيين أن يتعاملوا مع ردات فعل الدول الأخرى، ومع القيود التي أنشأتها أهدافهم من النمو الاقتصادي، والحاجة إلى الأسواق والموارد الخارجية. الوضع الذي عليه الجيش الصيني يمكن أن ينتج تحالفًا تعويضيًّا في المنطقة مفرطًا في العدائية، لكنه سيضعف قوته الصلبة والناعمة على حد سواء.

حقيقة أن الصين من غير المرجح أن تصبح المنافس الند للولايات المتحدة على القاعدة الكونية. لا يعني أنها لن تنافس الولايات المتحدة في آسيا، لكن صعود القوة الصينية في آسيا - كما ذكرت سابقًا - هو موضع تنازع مع الهند واليابان (إضافة لبعض دول الجوار الصغار مثل فيتنام)، وهذا يعطي ميزة قوية للولايات المتحدة[23]. تحالف الولايات المتحدة مع اليابان، الذي أكده إعلان بيل كلينتون وهاشيموتو عام 1996م بوصفه قاعدةً لاستقرار شرق آسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يمثل عائقًا مهمًّا أمام الطموحات الصينية، وكذلك تحسن العلاقات الأمريكية الهندية، والعلاقات اليابانية الهندية، هذا يعني أنه في ظل سياسات القوى العظمى في المنطقة، لا يمكن للصين أن تطرد أمريكا.

من هذا الموقع للقوة الأمريكية، يمكن أن تعمل الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا لتقديم محفزات للصين لكي تقوم بدورٍ مسؤول، مع الحذر من إمكانية أي سلوك عدائي مع تنامي القوة الصينية.

الردود الأمريكيَّة

باستشراف المستقبل، يتنبأ المتشائمون بصراع وشيك مع تنامي القوة الصينية، وسعيها لطرد الولايات المتحدة من غرب المحيط الهادي. يرى البعض أن هذا قد يكون محبطًا بقبول مناطق النفوذ التي تحد فيها الولايات المتحدة من أنشطتها بالأساس في شرق المحيط الهادي، لكن مثل هذا الرد على صعود الصين من شأنه أن يهدم المصداقية الأمريكية، وسيؤدي بدول المنطقة إلى المسايرة بدلًا من التوازن مع الصين، من ثم فإن مثل هذه السياسة ستمثل في الواقع بداية النهاية للقرن الأمريكي. بالمقابل، وجود أمريكا المستمر يمكن أن يعزز ردود التوازن الطبيعية لدول المنطقة، ويساعد على صوغ بيئة تشجع بطريقة ما التصرف الصيني المسؤول.

الرد السياسي المناسب لصعود الصين يجب أن يوازن ما بين الواقعية والتكامل، فحينما فكرت إدارة كلنتون كيف سترد على صعود الصين في تسعينيات القرن العشرين، حثَّ بعض النقاد على سياسة الاحتواء قبل أن تصبح الصين قوية ما يكفي، لكن لم تقبل مثل هذه النصيحة لسببين: الأول، أن من المستحيل أن تشكل حلفًا ضد الصين، إذ ترغب معظم بلدان المنطقة بإقامة علاقات طيبة مع كلا البلدين: الصين والولايات المتحدة، والأهم من ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تضمن بالضرورة عداء مستقبليًّا مع الصين، وبالمقابل: اختارت الولايات المتحدة سياسة ما يسمى (اندمج

وتأكد) (Integrate and insure). فالصين دخلت منظمة التجارة العالمية مرحَّبًا بها، لكن المعاهدة السرية بين اليابان والولايات المتحدة تم إحياؤها لتمنع الصين من القيام بأي اعتداء. فإذا ألقى صعود الصين بثقله على من حوله، فإن دول الجوار ستسعى لإجراء توازن مع قوتها؛ بمعنى أن الصين لا تستوعبها إلا الصين.

تلك هي النقطة الأساسية في تقييم القوة النسبية بين الولايات المتحدة والصين، وقد كتب يان شيوتنغ عن الكيفية التي يمكن للصين أن تهزم بها أمريكا قائلًا: «لكي تشكل بكين بيئةً دوليةً صديقة لصعودها، تحتاج إلى تطوير علاقاتها السياسية والعسكرية بصورة أرقى من واشنطن، فلا يمكن لأي قوة رائدة أن تكون لها علاقة وديَّة مع كل الدول في العالم، وبهذا فجوهر التنافس بين الصين والولايات المتحدة سيكون من منهما لديه أصدقاء من الطراز الأول»[24]. في هذه النقطة، الولايات المتحدة في موقع أفضل للاستفادة من هذه الشبكات والتحالفات؛ إذ لدى واشنطن ما يقارب 60 معاهدة تحالف، في حين لا تمتلك الصين إلا القليل. وفي الاصطفاف السياسي قدَّرت صحيفة الإكونومست بأنه من أصل 150 دولة كبرى في العالم، تميل 100 دولة تقريبًا إلى الولايات المتحدة، في حين تميل 21 دولة ضدها[25].

في عام 2011م أعلنت الولايات المتحدة استراتيجية إعادة التوازن في آسيا، الجزء الأسرع نموًا في الاقتصاد العالمي، وقد رأى بعض الصينيين في قيام إدارة أوباما «بإعادة التوازن في آسيا صورة من صور الاحتواء»، لكن في عقيدة الحرب الباردة لم يكن هناك أي تواصل أو علاقة تجارية

أو اجتماعيـة للولايـات المتحدة مع الاتحـاد السـوفييتي، في حين أن لها تجارة شـاملة مـع الصـين، وهنـاك حـوالي 230 ألـف طالـب صينـي يدرسـون في الجامعات الأمريكية، من ثم فـ(تشكيل البيئة للرد على القرارات الصينية) هو الوصف الأكثر دقة من الاحتواء في الإستراتيجية الأمريكية.

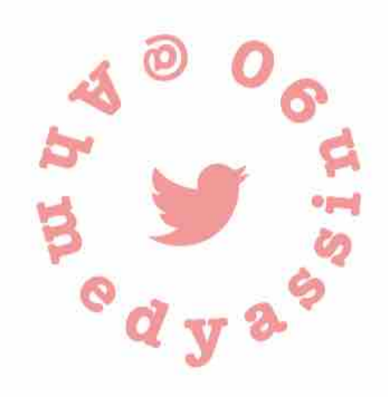
يـرى بعض المحللين أن الصـين دولة تصحيحية، ومع تنامـي قوتها تتوق للإطاحـة بالنظـام الـدولي القائـم. لكـن الصـين ليسـت دولـة تصحيحيـة بالمعنـى الدقيـق للكلمـة، كما كانـت ألمانيا النازيـة أو الاتحـاد السـوفييتي في القـرن الماضـي، فقد انضمت لتشـكيل بنك التنمية لدول البريكـس، وتعزيز المنظمـات الإقليمية التي تلبي حاجاتها، واسـتفادت الصين بشـكل كبير من المؤسسـات الدولية كالأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولـي، ومنظمـة التجـارة العالميـة، ولا ترغـب في تخريبهـا، كمـا هـو حـال البلـدان الأخـرى. وبعيـدًا عـن الأنانية، كان للصـين دور في اسـتقرار الأزمات المالية خلال العقدين الماضيين[26]، فاليابان والهند وأوروبا قوى مهمة تسـاعد على تشـكيل بيئة دولية تشـجع السلوك المسـؤول، والصين حريصة على سمعتها. غـير أن الصـين، في الوقـت ذاتـه، مع تنامي قوتهـا الاقتصادية، سـتكون في وضع أفضل حينما تقاوم هذه الضغوط.

بالإضافـة إلى ذلـك، تفرض التغـيُّرات التكنولوجيـة والاجتماعية عددًا مـن القضايا الدولية على الأجندة العالمية، مثل التغيرات المناخية، والأوبئة، والإرهـاب، والجريمـة المنظمـة، والجريمـة الإلكترونيـة. هـذه القضايـا لا تمثـل عبـور القوة بين الدول وحسـب، وإنما أيضًا انتشـار القوة بعيدًا عن كل

الحكومات، والتعامل مع هذه التهديدات يتطلب مزيدًا من التعاضد بين الحكومات، ومن ضمنها الصين وأوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى.

تطمح الصين إلى أن يكون لها دور مهم في شرق آسيا، ولدى الولايات المتحدة حلفاء آسيويون ملتزمة بالدفاع عنهم. سوء التقديرات دائمًا ممكن، لكن الصراع لا بد منه. فشرعية الحكومة الصينية تعتمد على معدل عال من النمو الاقتصادي، والقادة الكبار يدركون أن الصين ستحتاج إلى عقود كثيرة قبل أن تقترب من التطور التقني للاقتصاد الأمريكي. ومع أن ألمانيا سارت بقوة على خُطا بريطانيا (وتفوقت عليها في القوة الصناعية) - كما رأينا - إلا أن الولايات المتحدة ستظل متفوقة على الصين عقودًا طويلة في كل من القوى الناعمة والعسكرية والاقتصادية على المستوى العالمي، وعلاوة على ذلك، لا يمكن للصين أن تتبع سياسة كتلك التي اتبعتها ألمانيا القيصرية؛ فالسياسة المغامرة كثيرًا تهدد مكتسباتها واستقرارها في الداخل والخارج.

بكلمات أخرى، لدى الولايات المتحدة من الوقت لتصلح علاقاتها مع القوة الصاعدة أكثر مما كان لدى بريطانيا منذ قرن مضى، ولدى الصين كثير من المحفزات لضبط النفس. الكثير من الخوف قد يحمل تحقيقًا للمخوف منه. إن استطاعت الولايات المتحدة والصين إصلاح علاقاتهما فهذه قضية أخرى، فالخطأ وسوء التقدير من سمة البشر، لكن مع الخيارات الصحيحة، لن تكون الحرب الإقليمية شيئًا حتميًّا، وصعود الصين عالميًّا عملية طويلة، ولا تزال بعيدة عن أن تدل على نهاية القرن الأمريكي.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس
الانحدار المطلق: هل تشبه أمريكا روما؟

5

هل نحن روما؟ بعد أن سأل كالن موري في هذا السؤال بعنوان كتابه المعروف، استخلص بأن هذا (ممكن)[1]؛ فروما لم تستسلم لصعود إمبراطورية أخرى، إذ إنها - كما رأينا سابقًا - عانت انحدارًا مطلقًا في مجتمعها واقتصادها ومؤسساتها، وهو ما تركها عاجزة عن حماية نفسها من جحافل القبائل البربرية الغازية. بعض المحللين يرون أن كلفة ممارسة القوة في الخارج تضعف الاقتصادات المحلية، وتسهم في انحدار مطلق؛ بسبب «التمدد الإمبراطوري»[2]. حتى الآن، الحقائق الأمريكية لا تماشي هذه النظرية جيدًا لأن حصة الإنفاق على الخارجية والدفاع انحدر من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود القليلة الماضية.

مع ذلك، فالولايات المتحدة قد تنحدر على صعيد القوة النسبية، ولكن ليس بسبب (التمدد الإمبراطوري)، بل لأسباب محلية. روما فسدت من الداخل حينما فقد الناس ثقتهم بثقافتهم ومؤسساتهم، وبدأت النُّخبة تتقاتل للسيطرة، وازداد الفساد، وأخفق الاقتصاد في نموه[3]. فهل فقدت الولايات المتحدة قدرتها على التأثير في الأحداث العالمية بسبب معاركها المحلية على الثقافة، وانهيار المؤسسات، والركود الاقتصادي؟ إذا فشل الاقتصاد، فإن

الولايات المتحدة ستفقد قوتها الصلبة كفقدها لقوتها الناعمة. وحتى إذا استمرت الولايات المتحدة بحمل موارد مؤثرة من اقتصادية وعسكرية وقوة ناعمة، فسيعوزها القدرة على تحويل هذه الموارد إلى تأثير فاعل.

المجتمع والثقافة

الثقافة ليست ساكنة، والنقاد يلومون دائمًا أساليب الجيل الحالي. على سبيل المثال، تجد بعض الناس يشيرون إلى أن المادية المتنامية، أو تغير العادات الجنسية، أو فظاظة الثقافة الشعبية، دليل على الانحدار المطلق، في حين يرى آخرون في التغيرات الواضحة في الجنوسة والعلاقات بين الأجناس، على أنها تقدم. إذا كان لدى الولايات المتحدة الكثير من المشكلات الاجتماعية، فلا يبدو أنها تزداد سوءًا بأي صورة، بل إن بعضها يتناقص؛ مثل الجريمة، ومعدلات الطلاق، وحمل المراهقات، في حين تجد حروبًا ثقافية على قضايا مثل الزواج المثلي والإجهاض.

وتظهر استطلاعات الرأي أن ثمة زيادة في التسامح، والمجتمع المدني قوي، وتظهر كذلك أن نسبة الحضور إلى الكنيسة هو 37%، وهو أقل بقليل فقط مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، لكنَّ وسائل الإعلام تحمل ميلًا طبيعيًّا لترويج الأخبار السيئة (لكي تبيع)، لذلك فإن ردود الفعل على الميول القومية ظاهرة وسطية. فإذا كان كل شخص (يعرف) من وسائل الإعلام فقط أن الأمور في حالة فوضى في واشنطن، وليس لديه خبرة مباشرة على هذا الصعيد، فإنه سيدلي بدلوه ويخبر استطلاعات الرأي بما يعرفه عن الحالة القومية، ومن ثم فنتائج استطلاعات الرأي ليست البيِّنة المقنعة عن الانحدار، والمعارك الثقافية السابقة حول العبودية ومنع الخمور

والماكارثيَّة* والحقوق المدنيَّة، كانت مشكلات جدية أكثر من أية قضية في هذه الأيام، فالناس تنسب غالبًا التوهج البرَّاق إلى الزمن الماضي، وهذا يسهل من تأكيد الانحدار.

الحروب الثقافية تؤثر سلبًا في القوة الأمريكية إذا تشرذم المواطنون أو انقسموا بحروب محلية على قضايا ثقافية أو اجتماعية، بحيث تفقد الولايات المتحدة قدرتها على التصرف كليًّا في السياسة الخارجية، وقد ظهر هذا وأصبح مشكلة في سبعينيات القرن العشرين في أعقاب حرب فيتنام، وفي الآونة الأخيرة يمكن لأحدنا أن يستشهد بتأجيل زيارة الرئيس أوباما إلى آسيا بسبب إغلاق الموازنة في عام 2013م، الذي يذكرنا بتأجيل مماثل ولأسباب مشابهة من قبل الرئيس كلنتون عام 1995م.

تدهور الشروط الاجتماعية الأمريكية يمكن أن يخفض من القوة الناعمة، ومع أن الولايات المتحدة أحرزت تقدمًا في بعض القضايا الاجتماعية، إلا أنها متأخرة عن كثير من الدول المتقدمة في معدل وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، والأطفال الفقراء، وفي السجن، وجرائم القتل. مثل هذه المقارنات قد تكون مكلفة للقوة الناعمة الأمريكية، لكن الولايات المتحدة ليست وحيدة في هذه التغيرات الثقافية التي تسبب جدلًا في الدول المتقدمة، فاحترام السلطة وبعض معايير السلوك انحدرت عام 1960م في جميع أنحاء العالم الغربي، لكن لا تزال هناك إشارة ضئيلة إلى أن المستويات الأمريكية هي أكثر انخفاضًا، وبشكل ممنهج، من الآخرين.

---

* الماكارثيَّة: هي كيل الاتهامات بالتآمر والخيانة دون الاعتماد على أي دليل، وجاءت نسبة إلى السيناتور الأمريكي جوزيف ماك آرثر. (المترجم)

بعض السلوكيات مثل التصدُّق والخدمة المجتمعية هي العليا في أمريكا. من ناحية أخرى، المؤشر الأخير (للعيش) يضع الولايات المتحدة في التصنيف السادس عشر من أصل 132 دولة[4].

تعدُّ الهجرة قضية حساسة جدًّا في العديد من الدول المتقدمة، لكن قد تكون الولايات المتحدة هي إحدى الدول القليلة التي تتجنب الانحدار الديمغرافي، وتأخذ نصيبها الأعلى من سكان العالم نتيجة الهجرة. أما المخاوف الحالية من تأثير المهاجرين في القيم القومية وفي الشعور المتماسك للهوية الأمريكية، فليس فيها من جديد؛ فحزب (لا يعرفون شيئًا) الذي أُسس في القرن التاسع عشر على خلفية معارضة المهاجرين، وبخاصة الإيرلنديين، اختار ناخبوه بعد قرن رئيسًا كاثوليكيًّا إيرلنديًّا. فالولايات المتحدة تبقى دولة المهاجرين مع عقيدة الفرصة للوافدين الجدد. سجلت أمريكا في عام 1910م أعلى نسبة ولادات من السكان أجنبيي المولد: 14,7% من السكان، وبعد قرن من الزمان فقرابة 40 مليونًا، أو ما يقارب 13% من الأمريكيين اليوم، هم مواطنون مولودون من أجانب.

ومع أنها دولة مهاجرين، تظهر استطلاعات بيو للرأي أن 36% من الأمريكيين يريدون الحد من الهجرة الشرعية؛ فعدد المهاجرين وأصلهم، على حد سواء، سبب المخاوف من تأثير المهاجرين في الثقافة الأمريكية.

تظهر البيانات من تعداد عام 2010 أن عدد البيض قد ازداد بنسب عالية بسبب موجات المهاجرين الجديدة، من شرعيين وغير شرعيين، وحلَّ البيض بمعدل 16% من مجموع عدد السكان مكان السود: الأقلية الكبرى في البلاد، ويخشى النقاد من عدم استيعابهم في المجتمع، لكن كل المؤشرات

تؤكد أن المهاجرين في الآونة الأخيرة اندمجوا في المجتمع بالسرعة ذاتها التي اندمج فيها أجدادهم. إن كان ارتفاع معدل الهجرة السريع قد يسبب مشكلات اجتماعية على المدى البعيد، فإن الهجرة تزيد من مناعة القوة الأمريكية.

معظم البلدان المتقدمة ستعاني نقصًا في عدد السكان مع تقدم هذا القرن، في حين يشير مكتب الإحصاء السكاني إلى أن عدد سكان أمريكا سيزيد بين عامي 2010م و2050م إلى 439 مليونًا، وبنسبة زيادة 42%. الولايات المتحدة اليوم ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان، وبعد خمسين سنة من الآن ستبقى على الأرجح الأولى بين الدول الثلاث أو الأربع الأكثر سكانًا، وليس مرد هذا إلى القوة الاقتصادية وحدها، ولكن بناء على حقيقة أن كل الدول المتقدمة تقريبًا ستهرم وتواجه عبء التقديم للأجيال الهرمة، فالهجرة قد تساعد على خفض حدة هذه المشكلة السياسية.

أما بالنسبة إلى الآثار المباشرة، فقد أظهرت الدراسات أن تنامي عدد المهاجرين من حملة الشهادات الجامعية، سيزيد من معدَّل من يحصلون على براءات الاختراع، فربع شركات التقانة المتطورة الناشئة هي من تأسيس المهاجرين، و40% من الثروة لـ 500 شركة أسسها مهاجرون أو أولادهم[5].

تستفيد الولايات المتحدة من الهجرة أيضًا لقوتها الناعمة؛ فحقيقة أن يرغب الناس في القدوم إلى الولايات المتحدة يعزز الإغراء الأمريكي، فتزايد عدد المهاجرين يعد عملية جذب لأناس من دول أخرى، فأمريكا جاذبة، والكثير من الناس يتمنون في أنفسهم لو كانوا أمريكيين. والأكثر من

هذا، أن الارتباط بين المهاجرين وعائلاتهم وأصدقائهم في بلدانهم يساعد على نقل المعلومات الدقيقة والإيجابية عن الولايات المتحدة. فبدلًا من تمييع القوة الصلبة والناعمة، تعزز الهجرة كليهما. فكما أخبرني لي كوان يو، المراقب المخضرم في شؤون الولايات المتحدة والصين. فالولايات المتحدة تعيد تكوين نفسها بجذبها ألمع وأذكى الناس من بقية دول العالم لتذيبهم في ثقافة إبداعية متنوعة. قد يكون عدد سكان الصين أكبر، تجندهم من الداخل، لكن من وجهة نظره فإن الثقافة المركزية الصينية تجعلها أقل إبداعية من الولايات المتحدة.

الاقتصاد

المشكلات الثقافية والاجتماعية التي ناقشتها لا تشير إلى انحدار محلي سيحدث قريبًا يرجح أن يضعف القوة الخارجية الأمريكية، لكن الركود الطويل الأمد على صعيد الإنتاجية والقدرة على النمو الاقتصادي المستدام يمكن أن يفعل ذلك.

فمع أن التنبؤات الاقتصادية تبدو غير دقيقة، إلا أنها أظهرت أن الولايات المتحدة تعاني بطئًا في النمو خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008م أقل مما صنف على أنه انعدام النمو الذي ابتليت به اليابان في العقد الذي تلا انفجار فقاعات المضاربة في مطلع تسعينيات القرن العشرين. يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل 2-3% خلال السنوات القادمة، وهذا أدنى من المتوقع، لكنه ليس ركودًا. وخلافًا للتوقعات الدارجة عن مستقبل اقتصادي قاتم نسبة النمو فيه 2%، فإن الدخل القومي سيتضاعف بحلول 35 سنة.

في ثمانينيات القرن العشرين، كان العديد من المراقبين يعتقدون أن الهيمنة الأمريكية ولت؛ وهذا مردُّه إلى مزاج الانحدار الذي ذكرناه آنفًا. فالمعدل السنوي لزيادة إنتاجية العمل، الذي يبلغ 2,7% في العقدين اللذين تليا الحرب العالمية الثانية، انزلق إلى 1,4% في ثمانينيات القرن العشرين. وكان يعتقد أن ألمانيا واليابان ستتفوقان على أمريكا وتبتران القوة الصلبة والناعمة لها، وبدت الولايات المتحدة وكأنها على وشك أن تفقد هامش تنافسها. اليوم، وعلى الرغم من الأزمة المالية وما تلاها من ركود، فقد صنف المنتدى الاقتصادي العالمي الولايات المتحدة الدولة الثالثة من بين 154 دولة في التنافسية الاقتصادية العالمية، مع عدم وجود اقتصادات كبرى تتقدمها، وكان تصنيف الصين 28[6]. ويشير نيَّال فيرغستون إلى أن ذلك سقوط من المركز الأول بين عامي 2008 – 2009م، لكن ليس واضحًا مدى انعكاسه على الركود، وعلى التشريع المفرط والتنظيم، والانحدار المؤسساتي، الذي يستشهد به. في الوقت ذاته، سيكون الاقتصاد الأمريكي الرائد في الكثير من القطاعات الجديدة، حاسمًا في هذا القرن مثل تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو.

فهل سيدعم نمو الإنتاجية القوة الأمريكية جيدًا في هذا القرن، أم أن هناك انحدارًا مطلقًا؟ المتفائلون يستشهدون بريادة الولايات المتحدة في الإنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات، ففي تسعينيات القرن العشرين، عزز الانخفاض الملحوظ في كلفة القدرة الحاسوبية الإنتاجيةَ الأمريكية، لكن لم يكن هذا هو المصدر الوحيد؛ فقد شهدت الولايات المتحدة ابتكارات زراعية مهمة، كما أن الانفتاح على العولمة كان له أيضًا دور في هذا.

الطاقة هي مصدر آخر للتفاؤل، بناء على ثورة الصخر الزيتي التي بدأت في الولايات المتحدة، فمع أن الحفارات الأفقية والتكسير الهيدروليكي لم تكن جديدة، إلا أن استخدامها الرائد في الصخر الزيتي هو إنتاج أمريكي وريادة في العمل منذ بدايات الألفية الثانية. مع بداية القرن، اعتقد معظم الخبراء أن إنتاج النفط في الاقتصاد العالمي وصل إلى قمته، وكان من المتوقع أن تضعف الولايات المتحدة بشكل متزايد باعتمادها على النفط المستورد، وكانت تنشئ منافذ لتستورد الغاز الطبيعي المسال، لكن بدلًا من ذلك حوَّلت، اليوم، هذه المنافذ لتصدر الغاز بأسعار منخفضة، ومن المتوقع أن تصل قارة أمريكا الشمالية إلى الاكتفاء الذاتي بحدود عشرينيات هذا القرن. وحسب تقدير وزارة الطاقة الأمريكية فإنه عندما تُجمع موارد قابلة للاسترداد من طاقة الصخر الزيتي مع موارد النفط والغاز الأخرى، يمكن أن تستمر هذه الطاقة قرنين[7].

فثورة الصخر الزيتي لها عدد من التطبيقات، ومن بعض فوائدها المنتجات الواضحة لقوى السوق، فالطاقة الصخرية تدعم الاقتصاد، وتوجِد فرصَ العمل، كما أن خفض التوريد يساعد على توازن المدفوعات، فالإيرادات الجديدة تسهل الموازنات الحكومية. والطاقة الرخيصة تجعل الصناعة أكثر تنافسية على المستوى الدولي، وبخاصة الصناعات شديدة الاستهلاك للطاقة، مثل البتروكيماويات والألمنيوم، والفولاذ وصناعات أخرى. ثم إن هناك أيضًا آثارًا نفسية على الأسواق؛ فالاعتماد على الطاقة المستوردة كان لبعض الوقت يُستشهد به على أنه دليل على الانحدار. فليست الثورة الصخرية هي التي ستغيِّر ذلك الاعتماد، وإنما تعطي مثالًا لدمج

ريادة الأعمال، وحقوق الملكية وأسواق المال التي تمثل جميعها القوة الكامنة للاقتصاد الأمريكي.

في مجال البحوث والتنمية الشاملة كانت الولايات المتحدة رائدة بـ 465 بليونًا في عام 2014، أو بحصة 31% من الإجمالي العالمي (مقارنة بالصين 17,5%، واليابان 10,3%)، فالولايات المتحدة تنفق 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي في مجال البحوث والتنمية، وهو أقل بقليل مما تنفقه اليابان وكوريا، البالغ 3,5%[8]. وقد سجل المخترعون الأمريكيون في عام 2014م قرابة 133 ألف براءة اختراع في الولايات المتحدة، أو ما يعادل 48% من الإجمالي العالمي[9]. وقد عبرت عدد من التقارير عن قلقها من مسائل مثل معدلات الضريبة على الشركات، والرأس المال البشري، وتنامي براءات الاختراع الخارجية. ويرى آخرون أن الأمريكيين أكثر إبداعًا في استخدام وتجارة التكنولوجيا؛ لأن فيها ثقافة ريادة الأعمال، ورأس المال الصناعي الاستثماري الأكثر نضجًا، وتقليد العلاقة الحميمة بين الجامعات والصناعة، وسياسة الهجرة المفتوحة.

ثمة مخاوف أخرى بشأن مستقبل الاقتصاد الأمريكي تشمل المعدل المنخفض للمدخرات الشخصية، والعجز في الحساب الجاري (الذي يعني أن الأمريكيين أصبحوا أكثر مديونية للأجانب)، والارتفاع في الدين الحكومي. أما المدخرات الشخصية فيصعب إحصاؤها، وتخضع لأخطاء قياسية خطرة. لكن كان المؤشر نحو الانخفاض من 9,7% من الدخول الشخصية في سبعينيات القرن العشرين إلى ما يقارب الصفر في عام 2011م، ثم ما لبث أن ارتفع إلى ما يقارب 4% بعد الأزمة المالية لعام

2009/2008م[10]، وأيًّا كانت أهميته يصعب تحديده. أضف إلى المدخرات الشخصية، معدل المدخرات القومية، ومن ضمنها المدخرات الحكومية والشركات، فاليابان احتفظت بمعدل عال من المدخرات الشخصية، لكن أصاب اقتصادها الركود. وللحقيقة فإن معدات الإنتاج أرخص في الولايات المتحدة، فالاستثمار الأمريكي الحقيقي يقارن لمصلحته مع دول منظمة التعاون والتنمية oecd، ويتمثل الخطر في الركود الحاد، بقيام المستثمرين الأجانب بسحب استثماراتهم بسرعة، وهذا ما يتسبب في انعدام الاستقرار في الاقتصاد، لكن خلافًا لهذه التنبؤات المخيفة ظل الدولار ملاذًا آمنًا بعد أزمة عام 2008م.

وبعد الأزمة المالية، أصبح المصدر الرئيس للمخاوف مستوى الدين الحكومي، ففي مفردات التاريخ البريطاني (تلك هي الطريقة التي انحدرت بها الإمبرطوريات؛ بدأت بانفجار الديون). ومضى فيرغسون إلى القول: «فكرة أن الولايات المتحدة هي الملاذ الآمن بعد عام 2008م كلام لا معنى له، فالدين الحكومي عندها هو الملاذ الآمن، مثلما كان ميناء بيرل هاربر عام 1941م.... فالدين الفيدرالي الإجمالي عند القطاع العام سيتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتين فقط»[11].

بالمقابل، يشير محللون أقل تشاؤمًا إلى أن العجز الفيدرالي يقارب اليوم 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تحت السيطرة، وهذه النسبة القليلة من الناتج المحلي الإجمالي آخذة في التراجع، ولدى اليابان من الدين الحكومي ضعف ما لدى الولايات المتحدة. بكل الأحوال، التوقعات البعيدة المدى هي أكثر إخافة ما لم تتغير السياسة، وبحسب مكتب الموازنة

في الكونغرس سيصل العجز إلى 6,5% من مجمل الناتج المحلي في عام 2039م.

التعليم مصدر قلق آخر بوصفه المفتاح للنجاح الاقتصادي في عصر المعلوماتية. للوهلة الأولى، قد تجد أن الولايات المتحدة تحسن صنعًا؛ فتبعًا لوزارة التعليم في عام 2013م فإن 88% من الطلاب أتموا المرحلة الثانوية، و32% أتموا الدراسة الجامعية، ومعدل خريجي الجامعات هو الأعلى بين معظم البلدان، وتنفق الولايات المتحدة على التعليم العالي من إجمالي ناتجها المحلي أكثر مما تنفقه فرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان. ويصنف النظام التعليمي في أمريكا بأنه الأفضل في العالم، وقد ازدادت سمعة الجامعات الأمريكية الأكاديمية على منافساتها في بريطانيا والقارة الأوروبية واليابان خلال العقود القليلة الماضية. وفي دراسة قدمتها جامعة جايو تونغ في شنغهاي لأفضل عشرين جامعة في العالم كانت 17 منها في الولايات المتحدة. (ولم تدرج أي جامعة من الصين)[12]، وعدد الأمريكيين الذين حصلوا على جائزة نوبل لا يضاهيه أي عدد من أي بلد آخر، وهي الأكثر نشرًا للأوراق البحثية في المجلات العلمية. إن كل هذه الإنجازات تعزز كلًّا من القوة الاقتصادية والقوة الناعمة.

لكن، بينما تجد التعليم الأمريكي في أوج قوته، فهو أقل وقعًا في المستويات الأدنى؛ فالتعليم العالي والشريحة العليا من النظام الثانوي هما من يضعان المعيار العالمي، لكن الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية في المنطق الأقل ثراء تجدها متأخرة كثيرًا. وقد يعني هذا بأن جودة القوة العاملة لا تواكب صعود المعدلات المطلوبة في الاقتصاد القائم على المعلوماتية. التقييم القومي

للتقـدم التعليمـي في عـام 2013 وجد أن 42% فقط مـن الصف الرابع كانوا ضمن المعدل أو أكثر قليلًا في الرياضيات، و35% فقط سجلوا ذاك المستوى في القراءة، مع وجود تحسن طفيف خلال العقد[13].

في تقريـر نشـرته منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة عـام 2013م، يقارن مهارات البالغين في عشرين دولة متقدمة، تبين أن 36 مليون أمريكي لديهـم مهـارات خفيضـة، وأن العمـال الأمريكيـين تم تصنيفهـم في الأخير في الحسـاب والكفـاءة التكنولوجيـة، وليسـ واضحًا كون أداء الطلاب أسـوأ مما كان عليه في الماضي، لكن مزية التعليم الأمريكي تتآكل؛ لأن الكثير من الـدول كانـت تقدِّم تعليمًـا أفضل منه في الماضي[14]. ومـن بين 23 دولة غنيَّة كانت فقط نيوزلندة وإسبانيا وتركيا والمكسيك لديها معدلات أدنى منها في التعليم الثانوي[15]، فالطلاب الأمريكيون لا يبدو أنهم يحسِّنون من معارفهم ومهاراتهم بما يكفي لمواكبة الاقتصاد المتطور.

ويفرضـ الشـكل المتغـيِّر لتوزيـع الدخـل في أمريـكا مشـكلة محتملة على الاقتصـاد الأمريكـي، فقـد أظهـر مكتـب الإحصـاء أنـه بين عامـي 1947-1968م، انخفضـ متوسـط دخل الأسـرة على نحو متفاوت، لكنـه ارتفع بعد 1968م. معـدل مقياسـ معامـل (جينـي) الأمريكـي (45,0) مرتفع نسـبيًّا مقارنـة بالمعيـار الـدولي، «وقـد ارتفـع بشـكل مطـرد خـلال العقـود القليلة الماضيـة»[16]، العشـرة بالمئـة للشـريحة الأكـثر ثـراء بـين السـكان تأخذ من الكعكـة الاقتصاديـة أكثر ممـا كانت عليه عـام 1913م، فحصة دخل الفرد التـي ترتفـع بمعـدل 1% قـد ارتفعـت بمعدل 10% مـن النقاط خـلال الجيل الماضي، وحصة الشريحة الدنيا (90%) نزلت بالمقدار نفسه.

التغير التكنولوجي، والتحولات في الطلب على اليد العاملة بعيدًا عن العمال الأقل تعليمًا، قد تكون العوامل الأكثر أهمية في توضيح سبب اتساع هوة الدخل بين الأكثر ثراء والأكثر فقرًا في معظم الدول المتقدمة خلال ربع القرن الماضي. وبالنسبة إلى أهدافنا، يبقى السؤال هل كان التفاوت سيؤثر في القوة الناعمة والقوة الصلبة؟ لا يتفق الاقتصاديون على أن هذا يبطئ النمو، وبهذا فالتفاوت الكبير لم يغيِّر الانتقال الطبقي لمعظم الناس في الولايات المتحدة. فنحن ندرك جازمين بأن هذا يؤثر في فرص التعليم والصحة لشريحة القوة العاملة الأقل مهارة، وهذا ليس سيئًا على إنتاجية العمل فقط، وإنما يؤثر كذلك في تكافؤ الفرص[17]، وقد يؤدي أيضًا إلى مزيد من تخندق النخبة السياسية، إضافة إلى الردود السياسية الواسعة التي قد تقيِّد إنتاجية الاقتصاد.

القوة الناعمة للاقتصاد الأمريكي هي في الغالب محط سجال، فكثير من الناس يتعجبون من النجاح الذي يحققه الاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد، لكن ينتقدونه نمطًا. وللحكومة الأمريكية دور ثانوي في الاقتصاد الأمريكي، وتنفق بحدود 40% من الناتج المحلي الإجمالي (على الصعد كافة)، في حين تقترب أوروبا من نصف هذه النسبة. فثمة ضعف في استثمار المنتجات الحكومية، كالبنية التحتية، فقوى السوق المنافسة أقوى، وشبكة الأمان الاجتماعي أضعف. الاتحادات أضعف، وأسواق العمل أكثر مرونة وأقل تنظيمًا. العناية الصحية الأمريكية كانت مكلفة وغير عادلة على حد سواء. المواقف الثقافية وقوانين الإفلاس والبنى المالية أكثر قوة لمصلحة ريادة الأعمال. التنظيمات أكثر شفافية، ويمتلك المساهمون مزيدًا من التأثير في مديري الشركات. وإن تقبَّل الأجانب بعضًا من هذه القيم،

فإن الآخرين يعارضون ثمن عدم المساواة، وعدم الأمان، وزعزعة الاقتصاد الكلي الذي يصاحب هذا الاعتماد الكبير على قوى السوق. وعلى الرغم من هذه المشكلات والشكوك، فليس من الدقة أن نصف الاقتصاد الأمريكي بأنه في حالة انحدار مطلق، ويبدو أنه من المرجح أن يستمر في إنتاج قوة خارجية صلبة للبلد.

المؤسسات السياسية

ثمة شكوك كبيرة تحيط بمسألة المؤسسات السياسية؛ إذ يعتقد الكثير من المراقبين أن الجمود في النظام السياسي الأمريكي سيمنعها من ترجمة موارد القوة عندها إلى نتائج قوة. يرى فرانسيس فوكوياما أن «المجتمع الأمريكي ليس في حالة انحدار؛ لأن الوضع الاقتصادي برمته قوي نسبيًّا، لكن يخضع النظام السياسي لتسوس كبير»[18]، وفي حين يزداد الجمود الحزبي هذه الأيام، يبقى السؤال ما مدى سوء هذا الوضع مقارنة بما كان عليه في الماضي؟ تقول سارة بندر: «المسافة بين الأحزاب على الصعيد الأيديولوجي رجعت تقريبًا إلى المستويات التي لم تر فيها منذ نهاية القرن التاسع عشر». في حين أن الكونغرس الثاني تحت إدارة الرئيس أوباما ارتبط مع الكونغرس الثاني تحت إدارة الرئيس كلنتون لكونه الكونغرس الأكثر جمودًا، نجح الكونغرس الحادي عشر في تمرير الحوافز المالية الرئيسة، وإصلاح الرعاية الصحية ونظام الرقابة المالية ومعاهدة الحد من الأسلحة، ومراجعة السياسة العسكرية فيما يتعلق بالمثليين. وترى بندر أنه «قد يكون من الصائب أن ينجو نظامنا السياسي من هذه البقعة الخشنة بشيء من الأذى الذي يمكن أن يلحق به، ومع ذلك لم يبق لنا حاليًّا سوى هذا التشريع الوطني الذي يعاني قدرات تشريعية خفيضة»[19]. وكشفت استطلاعات بيو

للـرأي أنه في حين تضاعف الاتساق الأيديولوجـي خلال العقدين الماضيين، مـن 10 إلـى 12%، فـإن معظـم الأمريكيـين ليسـ لديهـم رؤى محافظـة أو ليبراليـة موحـدة، ويريدون أن يلتقـي ممثلوهم في منتصـف الطريق. وعلى الرغـم من هـذا، أصبحت الأحزاب أكثر تناغمًا من الناحيـة الأيديولوجية منذ سبعينيات القرن العشرين[20].

تحويل القوة- وترجمة موارد القوة إلى تأثير فعال- ليس قضية جديدة للولايـات المتحـدة، فالدسـتور بـيَّن بحسـب الرؤيـة الليبرالية للقـرن الثامن عشـر، أن أفضـل قبض للقوة هو التجـزؤ مع ضوابط وتوازنـات موازية بدلًا من المركزية.

الحكومـة الأمريكية مصممة لتكون غير فاعلة، وبحيث تمثل تهديدًا أقل للحرية. وفي السياسـة الخارجية، كتب الدسـتور بطريقة يدعو فيها الرئيس والكونغرس للصـراع علـى السـيطرة. فالمجموعـات الاقتصاديـة والعرقيـة الضـاغطـة تقاتـل ضمـن محددات ضيقـة للمصلحة القوميـة، وتضغط على الكونغرس لشـرعنة تكتيـكات السياسـة الخارجيـة وقواعـد السـلوك مـع العقوبات التي تفرض على الدول الأخرى. وكما أشـار هنري كيسـنجر ذات مـرة: أن «ما نسـمعه مـن منتقدين أجانب بـأن الولايات المتحـدة تبحث عن الهيمنة، هو استجابة غالبًا لمجموعات ضغط محلية»[21].

تظهـر اسـتطلاعات الـرأي أن ثمـة انحدارًا في ثقة النـاس بالمؤسسـات؛ ففـي حـين قال ثلاثة أرباع الجمهور الأمريكي، عام 1964م، إنهم يثقون بأن الحكومة الفيدرالية تقوم بالشيء الصحيح معظم الأوقات؛ يعبر اليوم 5/1 خُمس الجمهور عن ثقتهم بهذا المسـتوى العالي. والأعـداد اختلفت إلى حد

ما بطبيعة الحال مع مرور الأيام، فارتفعت في المناخ الوطني بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، قبل أن تنحدر تدريجيًا مرة أخرى (مع أن الأعداد المتعلقة بالولاية والحكومة المحلية أصبحت أفضل قليلًا)[22]. فالحكومة ليست وحدها. وخلال العقود القليلة الماضية، انحدرت ثقة الجماهير إلى النصف في الكثير من المؤسسات الأساسية: من 61 إلى 30% بالجامعات، ومن 55 إلى 13% بالشركات الرئيسة، ومن 73 إلى 33% بالطب، ومن 29 إلى 11% بالصحافة. وخلال العقد الماضي، ارتفعت الثقة بالمؤسسات التعليمية والمؤسسات العسكرية، لكنها انحدرت في الوول ستريت وبعض الشركات الكبرى[23].

يقول جيفرسون في كلام مأثور له: يجب على الأمريكيين ألا يقلقوا على مستوى الثقة بالحكومة، فلا تسأل عن الحكومة بين اليوم والآخر، بل ابحث عن البيئة الدستورية والوطنية الكامنة، حيث سيكون الجمهور إيجابيًّا، فلو سألت الأمريكيين ما هو أفضل مكان تحب أن تعيش فيه، فسيقول 82% أمريكا، وإذا سألتهم هل يحبون النظام الديمقراطي لحكومتهم، فسيجيب 90% بنعم. فقليل من الناس يظنون أن النظام فاسد ويجب إسقاطه[24].

قد تجد المزاج الحالي في بعض جوانبه متقلبًا، فثمة أناس يعبرون عن استيائهم من المشاحنات الحالية، ومآزق في العملية السياسية. وبالمقارنة بالماضي القريب أصبحت السياسة الحزبية أكثر استقطابًا، لكن السياسات الكريهة ترجع جميعها إلى الأجداد المؤسسين. جزء من مشكلة التقييم هي أن الثقة بالحكومة أصبحت عالية على نحو غير معهود عند

الجيل الذي عاش الكآبة وربح الحرب العالمية الثانية. في هذه الحالة، وعلى المدى البعيد، منح الشذوذ الثقة الزائدة بالحكومة بعد خمسينيات القرن العشرين ومطلع الستينيات، ولم تعد الثقة بها بمستويات خفيضة بعد ذلك. وعلاوة على ذلك، فمعظم الدلائل على فقد الثقة بالحكومة تأتي من بيانات استطلاع الرأي، وبينما كان هناك اتجاه تنازلي للإجابة عن الأسئلة نفسها مع مرور الزمن، فأهمية هذا الانحدار لا يزال ملتبسًا. بعد كل هذا، أكبر انحدار حدث منذ أربعة عقود تقريبًا كان في نهاية الستينيات من القرن العشرين ومطلع السبعينيات، وليس في العقد الأخير.

ثم إن النتائج السلوكية كانت محدودة؛ فعلى سبيل المثال تشهد خدمة إيرادات الداخلية ازديادًا طفيفًا في الغش على الضرائب، على الرغم من انحدار الثقة في استطلاعات الرأي[25]، فالبنك الدولي يعطي الولايات المتحدة درجة مرتفعة (تسعون بالمئة) «على محاربة الفساد»[26]، فالعودة الطوعية لإعادة نماذج الإحصاء السكاني بالبريد ارتفع إلى 67% في عام 2000م، وظلت هكذا حتى عام 2010 لتغيِّر 30 عامًا من الانحدار منذ عام 1970م[27]، ومعدلات التصويت انحدرت من 62% إلى 50% بعد النصف الثاني من القرن العشرين، لكنها توقفت عن التراجع في عام 2000م، وعادت إلى 58% في عام 2012م، فلا يبدو أن السلوك قد تغيَّر بالدرجة الكبيرة التي تغيرت فيها الردود على أسئلة استطلاعات الرأي. فالأسباب التي أدت إلى فقد الثقة بالمؤسسات قد تكون متجذرة في اتجاهات أكثر عمقًا نحو الفردانية، وأقل إذعانًا للسلطة التي هي سمة لكل مجتمعات ما بعد الحداثة.

ما مدى خطورة تغيرات رأس المال الاجتماعي هذه على فعالية المؤسسات الأمريكية؟ لاحظ روبيرت بوتينام أن الروابط المجتمعية لم تضعف بشكل مطرد خلال القرن الماضي، بل على العكس، تفحَّص التاريخ الأمريكي بدقة ووجد أنها قضية صعود وهبوط في المشاركة المدنية، ولم تكن مجرد هبوط: قضية انهيار وتجديد[28]. ثلاثة أرباع الأمريكيين يشعرون بارتباطهم بمجتمعاتهم ويقولون إن مستوى المعيشة هنا ممتاز أو جيد، ويشارك نصف البالغين في أنشطة أو في مجموعات مدنية. علاوة على ذلك، فالنظام الأمريكي نظام فيدرالي، وفيه مزيد من اللامركزية مقارنة بالآخرين. فالجمود الحزبي في العاصمة القومية يصاحبه تعاون سياسي وابتكار في الولاية، وعلى المستويات الحضرية للحكومية، وقد علّقت الإكونومست: «النظام السياسي لأمريكا صُمم ليكون التشريع على المستوى الفيدرالي صعبًا وليس سهلًا. ويعتقد مؤسسوه بأن دولة بحجم أمريكا من الأفضل أن تحكم على المستوى المحلي وليس على المستوى القومي... لهذا يعمل النظام الأساسي، لكن ليس هناك من مبرر أن تغفل مناطق يمكن إصلاحها»[29]. إن استطاع النظام السياسي الأمريكي أن يصلح نفسه، ويتعامل مع المشكلات التي ذكرت آنفًا، تبقى مراجعته ضرورية، لكنه ليس معطلًا إلى الحد الذي يتناوله النقاد الذين يشبهونه بالسقوط المحلي لروما، أو يصفون البلد كما لو أنه يعاني الشلل. ويلاحظ المؤلف المحافظ ديفيد فرام أنه خلال العقدين الأخيرين، شهدت الولايات المتحدة انحدارًا سريعًا في الجريمة، والانتحار، والانبعاثات التي تسبب الأمطار الحمضية، والإجهاضات، واستهلاك الكحول والتبغ، في الوقت الذي تتزعم فيه ثورة الإنترنت[30].

من ناحية أخرى، يبقى السؤال هل كانت المؤسسات السياسية في مستوى متطلبات تحويل الطاقة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين؟

الخلاصة

كما رأينا من قبل، كان لروما القديمة اقتصاد لكنه من دون إنتاجية، وكانت تمزق مجتمعها الحرب الضروس والفساد المتفشي، وانحدار المؤسسات السياسية، وهو ما جعل روما غير قادرة على أن تدافع عن نفسها، وهذه الحقيقة تجعل من الصعب بمكان أن نجري مقارنة بين الولايات المتحدة وروما.

الثقافة الأمريكية فيها انشقاق، لكن تبقى قابلة للعلاج، وأقل خطورة من أي وقت مضى. والمشكلات الاجتماعية زاخرة، بعضها تحسن وبعضها تردى، ويبقى المجتمع منفتحًا على العالم الخارجي، وأفضل من كثير من المجتمعات في قدرته على تجديد نفسه عن طريق الهجرة. والاقتصاد الأمريكي ينمو بشكل أسرع مما كان عليه في الماضي، لكنه يبقى إبداعيًّا في استخدام وتسويق التكنولوجيا بسبب ثقافته القائمة على ريادة الأعمال، وصناعة رأس المال الاستثماري الأكثر نضجًا، والعلاقات التقليدية الحميمة بين الصناعة والجامعات الأكثر رقيًّا على مستوى العالم، فهي تقود العالم في مجال البحوث والتنمية وهي على أعتاب فضاء إلكتروني جديد، ونانو، وبيو، وتكنولوجيا وطاقة جديدة.

وتوجد مشكلات حقيقية من حيث اللامساواة وتعليم القوة العاملة في المستقبل. تبقى الأسئلة الكبرى حول المؤسسات السياسية؛ فالجمود

السياسي كان مدرجًا في النظام الأمريكي منذ البداية، لكنه ازداد في واشنطن في السنوات الأخيرة. حتى وإن لم يكن أسوأ مما قبل، السؤال الأهم هو هل كانت المؤسسات قادرة على التعامل مع مشكلات المستقبل؟ في الوقت ذاته يضمن النظام الفيدرالي التنوع والقدرة على الابتكار في الولايات والمدن، فانحسار دور الحكومة يعني أن مزيدًا من الإبداع يحدث في أمريكا وخارج نطاق الحكومة وخارج واشنطن. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من تزايد المشاحنات الحزبية، فثمة مشكلات حقيقية تراوح بين العجز في الطاقة وتكاليف الرعاية الصحية التي تحسنت بدلًا من أن تتراجع في السنوات الأخيرة، ومن ثم فأمريكا لديها الكثير من المشكلات، وهي تثير أسئلة عديدة، لكن هذه المشكلات لا يمكن أن تخلق انحدارًا مطلقًا يجيبنا بوضوح عن الزمن الذي سينتهي فيه القرن الأمريكي.



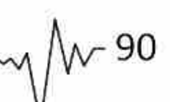
الفصل السادس
تحولات القوة والتعقيد الكوني

6

ثمة تحوّلان كبيران للقوة يحدثان في هذا القرن: انتقال القوة بين الدول من الغرب إلى الشرق، وانتشار القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين بسبب ثورة المعلومات الكونية[1]. وكنت قد بينت فيما مضى أن أول انتقال للقوة بين الدول قد لا ينهي مركزية أمريكا في ميزان القوى العالمي خلال السنوات الثلاثين القادمة.

ليس من الواضح تمامًا هل سيدمر هذا الانتقال المؤسسات التي أسماها أميتاف أتشاريا Amitav Acharia (بالنظام العالمي الأمريكي) the American world order. يفترض تشبيهه المجازي وجودَ دار للسينما متعددة الشاشات، وبقصص متعددة، وحوارات إقليمية، لكنه لا يعطي تفاصيل كثيرة عن المبنى وكيفية صيانته والحفاظ عليه. فهل ستدخل الصين لتقدم السلع العامة التي يبحث عنها منظّرو ثبات الهيمنة؟

بكل تأكيد استفادت الصين كثيرًا من المؤسسات الليبرالية: مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، لكن سجل الصين بعيد عن المثالية؛ فكما الولايات المتحدة في مرحلة ما بين الحربين في القرن الماضي، تستمتع



الصين بمغريات الركوب المجاني، ما دام أن هناك من يقود الحافلة، كما أننا من غير المرجح أن نشاهد سلعًا عامة كونية تقدمها قوى صاعدة أخرى.

التعقيد العظيم

في الوقت ذاته، فإن انتقال القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين، في الشرق والغرب، يضع العديد من القضايا الدولية؛ كالاستقرار المالي، وتغيرات المناخ، والإرهاب، والأوبئة، على جداول الأعمال الدولية، ويضعف قدرة الحكومات في الوقت نفسه على الرد. وإذ ليس هناك دولة واحدة بمفردها قادرة على التعامل بنجاح مع هذه القضايا الدولية، فلا بد لأي قوة عظمى أن تعمل مع الآخرين.

بعد نهاية الحرب الباردة وثنائية القطب، أصبحت القوة في عصر المعلومات تتوزع في نماذج تشبه لعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد. في أعلى رقعة الشطرنج تجد القوة العسكرية أحادية القطب، وهي الولايات المتحدة التي يُرجح أن تحتفظ بالصدارة لبعض الوقت، لكن في رقعة الشطرنج الوسطى ستكون القوة الاقتصادية بين دول متعددة الأقطاب لأكثر من عقد (حسنًا قبل الأزمة المالية لعام 2008م)، وتكون فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين لاعبين أساسيين، وغيرها من الدول ذات الأهمية. أما رقعة الشطرنج السفلى فهي عالم العلاقات الدولية التي تجتاز الحدود خارج نطاق سيطرة الحكومات، وتشمل نشطاء غير حكوميين، وهم متنوعون؛ كعمال المصارف الذين يحولون الأموال إلكترونيًا، والإرهابيين الذين ينقلون الأسلحة، والقراصنة الذين يهددون الأمن الإلكتروني، وتهديدات أخرى مثل الأوبئة والتغيُّر المناخي. على هذه الرقعة السفلية تنتشر القوة على

نطاق واسع، والحديث هنا عن أحادية قطبية وأقطاب متعددة وهيمنة كلام لا معنى له، فالكثير من هذه القضايا لا تتأثر مباشرة بالحلول العسكرية، وشبكات التعاون ستصبح أساسية.

يرى نيال فيرغسون أن التاريخ شهد على الدوام صراعًا بين الشبكات والأنظمة الهرمية. ربما شهدت الحكومات الشمولية المركزية أوج الهرمية في القرن العشرين، لكن ستصبح الشبكات الأكثر أهمية في هذا القرن[2]، وإن أحدثت هذه الشبكات والأفراد المتمكنون المشكلات لكل الحكومات، فقد تسبب للولايات المتحدة مشكلات أقل من الصين أو الدول الاستبدادية الأخرى، والثقافة الأمريكية بانفتاحها وإبداعها ستظل محورية في عالم تكمِّل فيه الشبكات القوة الهرمية، إذا لم نقل تستبدلها[3].

التعقيد يتنامى، ويؤكد رندال شويلر أنه بدلًا من أن تقلق على أن دولة ما قد تجاوزتك، «فإن قانون توسع الكون يعني أن النظام في هذا العالم استبدل بفوضى واسعة، وعلى نحو مذهل»، ويبين أن النمط المستقبلي لن يكون قوة عظمى تصارع أو تهادن، وإنما «الكون المعلوماتي»[4]، وهو الجواب عن: من هو التالي؟ إنه: «لا أحد». في الوقت الذي يبدو فيه هذا الجواب بسيطًا، إلا أنه يشير إلى اتجاهات مهمة قد لا تنهي القرن الأمريكي، لكن بكل تأكيد ستغيِّره.

العالم في عام 2030م

مجلس الاستخبارات القومي الذي يعد التقديرات بخصوص الرئيس الأمريكي، نشر أخيرًا تقريرًا عن عام 2030م يتنبأ فيه أن تبقى الولايات

المتحدة الدولة العظمى الوحيدة في العالم، لكن لن تكون هناك (هيمنة)، فقد انتهت لحظة (القطب الواحد)، والولايات المتحدة لن تكون قوية كما كانت في الماضي[5]، ودرجة الانحدار النسبي لن تكون كما لو أنها نهاية العهد الأمريكي.

ومع أنه لا يوجد (مستقبل واحد) نتنبأ به، لكن ثمة اتجاهات معينة واضحة ويمكن التنبؤ باستمرارها، «الأشياء الأخرى متساوية» (وتبدو في بعض الأحيان ليست كذلك). فعلى سبيل المثال، الاتجاه الديمغرافي يمكن التنبؤ به أكثر من الأحداث السياسية، فمن المرجح أن يزداد عدد سكان الولايات المتحدة، في حين سيتقلص عدد سكان أوروبا وروسيا واليابان والصين، وبالقدر نفسه من الاهتمام، فهل يرجح أن يتضاعف عدد سكان قارة أفريقيا؟ ومع أن هذا لا يعني أن بلدًا أفريقيًا سينافس التفوق الأمريكي، إلا أنه يشير إلى أن مناطق بعينها من العالم ستظهر المزيد من المشكلات المعقدة، وبخاصة حينما يجتمع التزايد السكاني مع التوسع العمراني السريع، ووجود مؤسسات تعليمية وأنظمة اجتماعية غير ملائمة.

ويمكن لأحدنا أن يتنبأ بالتوجهات الاقتصادية، وإن كانت هذه التنبؤات لا يوثق بها كثيرًا، كما رأينا. فعلى سبيل المثال دخلت الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين بحصتها البالغة 23% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك قبل الركود الكبير، ثم بدأ هذا بالانحدار تدريجيًا، ولم يكن سببه الفشل الأمريكي بل النمو السريع في بقية أنحاء العالم، وليس في الصين وحدها فقد كان هناك كثير من الاقتصادات الصاعدة. وخلافًا لبعض التأكيدات أن حصة أمريكا من المخرجات العالمية لم تتغيَّر، فهي في الواقع تراجعت[6]،

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تمثل الولايات المتحدة، في عام 2008، 17,7% من الاقتصاد العالمي[7]، لكن تناقص الحصة الأمريكية ليس شيئًا فريدًا؛ فقد تقلصت حصة الغرب بين عامي 2001- 2010م من الاقتصاد العالمي ما نسبته 10,33%، وهي أكبر مما أضاعته مجتمعة خلال 40 سنة الماضية، وهو وإن كان جزء منه ناتجًا عن الركود، يشير إلى نمو سريع في اقتصادات أماكن أخرى من العالم، ولأنه يشمل الحلفاء المقربين من أمريكا، فإنه يمثل ضياعًا للشبكات الأمريكية.

ومع أن هذا النمو في الأسواق الصاعدة من غير المرجح أن يخلق تحديًا فريدًا يمكن أن يتخطى الولايات المتحدة، فإن (صعود البقية) يخلق عالمًا معقدًا لا بد من مواجهته. بالمقابل، في ستينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة وأوربا تمثلان معًا 3/2 ثلثي الاقتصاد العالمي، أضف إليهما اليابان بأكثر من 10%[8]، أضف إلى ذلك أن عدد الدول في العالم تضاعف أكثر من ثلاث مرات عن تلك المرحلة، فزاد من ثم عدد المفاوضين حول الطاولة، وهذا يعني أن معدلات التفاوض التجاري من اتفاقات طيران، وأنظمة اتصالات، واتفاقيات بيئية، وأشياء أخرى، أصبحت أكثر تعقيدًا في معالجتها.

يمكن لمنظمات جديدة كمجموعة العشرين أن تساعد، لكنها تترك معظم الدول، وحتى العشرين، عددًا غير عملي. يمكن أن نسمي هذه الاتجاهات بـ(الانحدار النسبي)، لكن هذا الوصف قد يشوش الحالة بصعود منافسين معروفين، لهذا فمن المفيد أن نشير إليهم عندما نتحدث عن صعود البقية.

يرى بعض المراقبين أن هذه الكونية تغذي الفوضى في الاقتصاد العالمي، ويرون أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ستتأذى، لكنها ستكون في موضع أفضل في التعامل مع هذه الكونية أكثر من الدول الأخرى[9]، لكن هذا يضخم مشكلة الكونية، ويستخف بالدور المتبقي لأمريكا، فعلى سبيل المثال في ظروف الأزمة الاقتصادية لعام 2008م، كان ثمة اتفاق بين قادة دول العشرين يساعد على كبح جماح الحمائية، لكن مقايضة الدولار بين المصارف المركزية عن طريق شبكة من الاتفاقات غير الرسمية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أثبت نجاحه. فالأزمة المالية أضرت بالقوة الصلبة والناعمة للولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة ظلت حازمة بإدارتها[10].

مشكلة الريادة في هذا العالم هي كيف ستدخل الجميع في العمل ويبقى عندك عمل؟ والدور الأمريكي في إمداد المؤسسات وتنظيم الشبكات غير الرسمية يعطي إجابة حازمة عن هذا اللغز. وقد مرَّ معنا، أنه كان هناك مبالغة أنانيَّة حول توفير الولايات المتحدة للسلع العامة في الماضي، لكن يراد من هذه الحالة القوة*، ويتحدث مايكل ماندلبوم الدور الأمريكي، الذي تنتقده الدول الأخرى، بقوله: «لكن حينما يغيب هذا الدور فسيفتقدونه»[11].

والأكثر أهمية أن هذا الدور لم يُفتقد حتى في القضايا التي تضاءلت فيها موارد قوتها، إذ تبقى الريادة الأمريكية في الغالب حاسمة للعمل الجماعي الكوني. خذ التجارة وعدم انتشار الأسلحة النووية مثالين من القضايا ذات

* وردت في الأصل Goliath، ويعني جالوت، وهو محارب فلسطيني ورد ذكره في القرآن الكريم: «فهزموهم بإذن الله وقتل داود جالوت»، لكن هذا الاسم أصبح يستخدم ليدل على القوة. (المترجم)

الأهمية الاقتصادية والأمنية، تجد أن التفوق الأمريكي فيهما ليس كما كان سابقًا.

ففي التجارة، كانت الولايات المتحدة وحتى الآن الدولة الأكثر تجارية، فحينما أسست منظمة الغات (الاتفاق الدولي للتعرفة والتجارة) في عام 1974م، قبلت الولايات المتحدة التمييز التجاري عمدًا مع أوروبا واليابان، بصفته جزءًا من استراتيجية حربها الباردة، وبعد أن تعافت هذه الدول انضمت إلى ناد تقوده الولايات المتحدة ضمن اتفاقية الغات أسمته نادي الدول ذات التفكير المتشابه[12]، وفي تسعينيات القرن العشرين، مع ازدياد حصة بعض الدول في التجارة العالمية، دعمت الولايات المتحدة توسيع منظمة الغات إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبح نمط النادي في حكم الماضي. ثم دعمت الولايات المتحدة دخول الصين في منظمة التجارة العالمية، وتفوقت الصين على الولاياتِ المتحدة أكبرِ دولة تجارية في العالم. وفي حين أصبحت جولات المفاوضات التجارية العالمية أكثر صعوبة في نجاحها مع انتشار الاتفاقات المختلفة للتجارة الحرة، فإن مبادئ منظمة التجارة العالمية ظلت مستمرة توفر البنية العامة عن طريق معيار الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة بالمثل الذي أوجد إطارًا يمكن من خلاله أن تعمم صفقات معينة على أكبر عدد من الدول. علاوة على ذلك وجد منضمون جدد كالصين أن من مصلحتهم أن تراقب حتى الأحكام السلبية في عملية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية.

والأمر نفسه يمكن أن يقال عن أحكام عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ففي أربعينيات القرن العشرين حينما كان للولايات المتحدة الاحتكار النووي،

اقترحت خطة باروخ لرقابة الأمم المتحدة، التي رفضها الاتحاد السوفييتي لكي يتابع برنامجه في التسلح النووي. وفي الخمسينيات من القرن الماضي استخدمت الولايات المتحدة الذرة للأغراض السلمية مقرونًا ذلك بعمليات تفتيش قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية المستحدثة، في محاولة منها لفصل التكنولوجيا الذرية للأغراض السلمية عن تلك المتعلقة بالتسلح النووي التي بدأت بالانتشار. وفي ستينيات القرن العشرين تفاوضت الدول الخمس الذرية لوضع معاهدة عدم الانتشار، التي وعدت بتقديم الدعم السلمي للدول التي تقبل بالوضع القانوي للدول التي لا تمتلك السلاح. ثم في السبعينيات بعد أن فجرت الهند القنبلة النووية، وانتشرت تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة للمواد الانشطارية بشكل أوسع، أسست الولايات المتحدة مع الدول التي تشاطرها التفكير ذاته (مجموعة الموردين النوويين) التي اتفقت على (ممارسة ضبط النفس) في تصدير التكنولوجيا الحساسة، بالإضافة إلى (التقييم الوطني الدولي لدورة الوقود النووي)، التي دعت إلى التشكيك في ادعاءات عدم استخدام وقود البلوتونيوم.

في حين لم تكن أي من التعديلات المؤسساتية كاملة، واستمرت المشكلة مع كوريا الشمالية وإيران اليوم، فقد كان الأثر الصافي للتركيب المعياري والريادة الأمريكية خفض عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي من 25 دولة في ستينيات القرن الماضي، إلى 9 دول هي الموجودة اليوم[13].

في عام 2013م أطلقت الولايات المتحدة (مبادرة أمن الانتشار)، وهي تجمع ذو بنية فضفاضة لدول تتقاسم المعلومات وتنسق الجهود لوقف الاتجار بالمواد التي تتعلق بالانتشار النووي.

قضية أخرى صعدت على السطح اليوم حول التحكم في شبكة الإنترنت والأنشطة الإلكترونية؛ فمنذ الأيام الأولى كانت الشبكة أمريكية بامتياز، اليوم تمتلك الصين من مستخدمي الشبكة ضعف مستخدمي الولايات المتحدة. وقد كانت الحروف الرومانية في وقت ما وحدها المستخدمة على الشبكة، أما اليوم فتجد أسماء نطاقات عالية في النصوص الصينية والعربية والسيريالية، مع توقع المزيد.

في عام 2014م أعلنت الولايات المتحدة أنها ستخفف رقابة (الدائرة التجارية) المسؤولة عن (دفتر عناوين) الشبكة، وعن الجمعية الدولية للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، بعض المراقبين ساورهم القلق من أن يمهد هذا الطريقَ للدول المستبدة لمحاولة بسط سيطرتها وفرض رقابة على عناوين المعارضين.

مثل هذه المخاوف مبالغٌ فيها على الصعيد التكنولوجي وعلى صعيد أماكن عملها الأساسي؛ فلن تكون الرقابة وحدها الصعبة، وثمة مصلحة مشتركة بين الدول لكي تتجنب هذا التجزؤ في شبكة الإنترنت. وإن وصف انحدار القوة الأمريكية في مسألة الفضاء الإلكتروني مبالغ فيه، ولن تبقى الولايات المتحدة الدول الثانية في عدد مستخدمي الشبكة، بل هي الموطن لثمانٍ من أصل عشرِ أضخم شركات للمعلومات في العالم[14].

وعلاوة على ذلك، حينما ينظر أحدنا إلى تشكيل جمعيات تطوعية غير حكومية (مثل فرقة هندسة الشبكة العنكبوتية)، يجد العدد غير المناسب من الأمريكيين المشاركين بسبب خبرتهم. فتخفيف الرقابة من قبل الحكومة على الجمعية الدولية للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) يمكن النظر

إليه على أنه استراتيجية لتقوية المؤسسة وتعزيز فلسفة تعدد المستفيدين التي تتبناها أمريكا بدلًا من النظر إليه على أنه هزيمة[15]، فهناك شيء من استقرار الفضاء الإلكتروني، لكن أن يخلق انعدام الأمن في الفضاء الإلكتروني مخاطر كامنة لكل من الولايات المتحدة ومعارضيها، يعطي أساسًا لاتفاقات محتملة[16].

باختصار، بالإمكان القول إن التوقعات التي تقوم على نظريات انحدار الهيمنة قد تكون مضللة حول واقع الريادة الأمريكية في المؤسسات والشبكات الدولية، وحتى في ضوء تناقص موارد القوة، تبقى الريادة الأمريكية أساسية في خلق السلع العامة.

ثورة المعلومات وانتشار القوة

تنامي عدد الدول الغنية ليس المصدر الوحيد للتعقيد المتزايد في هذا القرن، لكن المشكلة أن ما يحدث في كل دول عصر المعلومات اليوم هو خارج سيطرة حتى أقوى الحكومات، أو ما أسميته انتشار القوة. يشير موسى نعيم إلى صعود (القوى الدقيقة) ويقول: «فك الارتباط بين المقدرة على استخدام القوة بشكل فاعل والسيطرة البيروقراطية الويبيرية* العملاقة يغيِّر العالم اليوم»[17].

في عالم قائم على المعلومات، يبدو انتشار القوة مشكلة تصعب إدارتها أكثر من انتقال القوة. الرأي التقليدي المتعارف عليه يؤكد دائمًا أن الحكومة ذات القوة العسكرية العملاقة هي التي تسود، لكن في عصر المعلومات قد

* له علاقة بالنظريات الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث عنها ماكس وايبر. (المترجم)

تربح الدولة (أو المنظمات غير الحكومية) التي لديها قصة أجمل؛ فالقوة الناعمة تصبح الجزء الأكثر أهمية في هذه الفوضى.

ظلت الدول على الدوام قلقة من تدفق المعلومات والسيطرة عليها، والعصر الحالي ليس أول عصر تأثر بالتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات، فقد كانت مطبعة غوتنبيرغ مهمة لأصول الإصلاح البروتستانتي، والاضطراب الذي تبعه في أوروبا، واليوم، يمكن للقسم الأكبر من السكان داخل البلدان وبينها، الوصول إلى القوة التي تأتي من المعلومات. وليس من المدهش أن ترى اضطرابًا كالذي يحدث في أجزاء من الشرق الأوسط؛ ذلك أن التقرير العربي للتنمية البشرية أشار إلى أن منطقة تخلفت في التعليم والعلوم، والتجارة غير المتصلة بالطاقة والمعلومات، كانت ناضجة للاضطراب من جرَّاء ثورة المعلومات، وهذه الاضطرابات الدينية والسياسية قد تستمر لعقود. وقد قارنت مجموعة من المحللين هذه المنطقة اليوم بحرب ألمانيا التي استمرت ثلاثين عامًا في القرن السابع عشر.

ثورة المعلومات الحالية ترتكز على التقدم التكنولوجي السريع الذي خفض بشكل مثير كلفة خلق المعلومات وإيجادها وبثها. وتبعًا لـ (قانون مور) فقوة الحاسوب تضاعفت كل 18 شهرًا لمدة ثلاثين عامًا، وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت تكلفتها واحدًا على ألف من تكلفتها في سبعينيات القرن الماضي. فإذا كانت تكلفة السيارات انخفضت بسرعة انخفاض أنصاف النواقل، فإن السيارة ستكلف من 15-20 دولارًا. فالخاصية الرئيسة لثورة المعلومات ليست سرعة الاتصالات وحدها، وإنما الانخفاض الهائل في تكلفة بث المعلومات التي خفضت عوائق دخولها.

في منتصف القرن العشرين، خشي الناس من أن تحيي ثورة الحواسيب والاتصالات اليوم رواية جورج أورويل (1984)، مع تخطيط مركزي وقوى رقابية من أعلى قمة هرم السيطرة. صحيح أن رخص الحوسبة وتخزين المعلومات جعل الرقابة الحكومية أسهل، حتى باتت الحكومات الشمولية مثل الصين والسعودية وآخرين تستخدم هذه التقنيات لمحاولة الهيمنة على شعوبهم، لكن الحوسبة الرخيصة والبيانات الضخمة مكنت الشركات الخاصة من محاولة توجيه ما يفضله زبائنهم، ومن ثم فإن المجموعات الإجرامية المنظمة يمكن أن تخلق تهديدًا كبيرًا بنهبها هذه الملفات.

في الوقت ذاته، مع تناقص ثمن القوة الحاسوبية والحواسيب التي كانت في يوم ما تملأ غرفة بكاملها، وتقلص حجمها إلى حجم هاتف ذكي وأجهزة محمولة أخرى تضعها في جيبك، فإن آثارها اللامركزية أثقلت آثارها المركزية، فالقوة التي تسبب بها انتشار المعلومات أكثر إزعاجًا اليوم مما كانت عليه منذ عقود، وصار وميض الغوغاء والمظاهرات حول العالم تتحدى جهود الحكومات في إغلاق الشبكة والرسائل النصية، والتلفاز.

ما يعنيه هذا، أن السياسات الدولية لن تكون مناطق عازلة للحكومات، فالأفراد والمنظمات الخاصة، بدءًا من ويكيلكس مرورًا بالشركات والمنظمات غير الحكومية والإرهاب، وصولًا إلى الحركات الاجتماعية العفوية، كلها ستتمكن من القيام بأدوار مباشرة في السياسة الدولية، فانتشار المعلومات يعني أن القوة ستكون أكثر انتشارًا، والشبكات غير الرسمية ستقوض احتكار البيروقراطية التقليدية، فسرعة الشبكة يعني أن كل الحكومات لديها القليل من السيطرة على برامجها، والقادة السياسيون سيتمتعون بدرجة

أقل من الحرية قبل أن يردوا على الأحداث، ومن ثم فعليهم ألا يتواصلوا فقط مع الحكومات الأخرى، وإنما مع المجتمعات المدنية أيضًا؛ وهنا نشير إلى الصعوبات التي تعانيها إدارة الرئيس أوباما في محاولتها تهذيب ردها على أحداث الثورات العربية، التي سميت خطأً (الربيع العربي).

في الأساس، ولكونها خفضت ثمن وعوائق الدخول إلى الأسواق، يمكن لثورة المعلومات أن تخفض قوة الدول الكبرى وتعزز قوة الدول الصغيرة، واللاعبين غير الحكوميين، لكن سيكون من الخطأ (التعلم المفرط) من دروس المصريين والثورات الأخرى. فالسياسة والقوة هما أكثر تعقيدًا مما تعنيه الحتمية التكنولوجية.

بعد الحرج الأولي من التويتر عام 2009م، كانت الحكومة الإيرانية قادرة على قمع الحركة الخضراء عام 2010م، ومع أن سور الصين (الحمائي) بعيد عن الكمال، إلا أن الحكومة نجحت كثيرًا في التعامل مع التدفق المعلوماتي لـ 600 مليون مستخدم لشبكة الإنترنت في البلد. وهكذا فوسائل التواصل الاجتماعي كان لها أثر واضح في توفير المعلومات في الصين.

قد تكون ثورة المعلومات في بعض جوانبها ساعدت الدول الصغرى، لكنها ساعدت كذلك الدول الكبرى والقوية، فحجم الدول ما يزال مشكلة، فمع أن القرصان والحكومة قد يستطيعان إيجاد معلومات واستغلال الشبكة لأغراض كثيرة ذات أهمية، إلا أن الحكومات الكبيرة يمكن أن تنشر عشرات الآلاف من الناس المدربين، وأن تمتلك قوة حوسبة هائلة لكسر الشفرة أو التجسس على منظمات أخرى. وإن كان من السهل اليوم أن تنشر

معلومـات موجـودة، فإن جمع المعلومات الجديدة وإنتاجها يتطلب اسـتثمارًا أساسـيًا في العديـد من المواقف التنافسـية. المعلومات الجديـدة مهمة جدًا، والمخابـرات مثـال جيـد، وأمـن الفضـاء الإلكـتروني مثـال آخـر، فيروس ستكسـنت Stuxnet الـذي عطـل أجهزة الطـرد المركزي قيل إنـه من إنتاج الحكومات.

مـن ناحيـة أخرى، فإن القدرة على الترابط القوي يخلق هشاشـة أقوى، فثـورة المعلومات تزيد من انتشـار القوة في هذا القـرن. فالحكومات والدول العظمـى لا يـزال لديهـا موارد كبـيرة، لكن المسـرح الذي ينشـطون عليه هو أكثر ازدحامًا بأناسـ محددين متمرسين بالمعلومات، من ضمنهم الشركات الدوليـة، والإرهابيـون الرعـاع المجرمـون أو الأفـراد، فنحـن بدأنـا الآن باستيعاب أثر ثورة المعلومات في القوة في هذا القرن. والفكرة الواضحة هي أن زيادة تعقيدات النظام الدولي جعل سـيطرة الحكومات أكثر صعوبة. إنه لَتبسـيطٌ أن ترى في سياسـات العالم المعاصر (عصـر العشـوائية)، أو عصـر (نهاية القوة)، لكن السيطرة ستظل صعبة على كل الفاعلين.

وبمثـل هذه الظروف- وفق ما يذكر موسـى نعيم- فـإن الفراغ الحكومي يرمي بـ(المفسـرين الرهيبين) الشعبويين الديماغوجيين من اليمين واليسار الذيـن يسـعون لتعميـق الشـلل دون أن يوجـدوا حلـولًا حقيقيـة[18]، أو كمـا قـال ديفيـد بروك: «الزعماء السياسـيون ليسـوا في مقدمـة التاريخ. فالقوة الحقيقية هي في الحشد»[19].

قد لا يفسـر هذا نهاية القرن الأمريكي، إنما قد يدل على البيئة المعقدة التي تجعل اسـتخدام القوة أكثر صعوبـة، فمع ازدياد اللاعبين- الحكوميين

وغير الحكوميين- ستصبح برامج عمل السياسيين الدوليين أكثر تعقيدًا، ولن تبقى القضايا التقليدية من اقتصاد وأمن هي المهمة، إذ هناك عدد من القضايا الدولية ازدادت، والكثير من هذه القضايا لا تتأثر بأدوات القوة الصلبة التقليدي؛ فعلى سبيل المثال لا تؤثر القوة العسكرية كثيرًا في التغيُّر المناخي، والأوبئة، أو التحكم بشبكة الإنترنت.

بتأثير ثورة المعلومات والعولمة يتغيَّر العالم السياسي بطريقة تعني أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحقق أهدافها الدولية وهي تتصرف بمفردها، خذ مثالًا على ذلك الاستقرار المالي الدولي؛ فهو يعد حيويًّا لرفاهية الأمريكيين، لكن تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون الآخرين لضمانه، والتغير المناخي الكوني سيؤثر في جودة الحياة، لكن لا يستطيع الأمريكيون معالجة القضية وحدهم.

وبكلمة واحدة، حيث تصبح الحدود نفوذة لكل شيء، من الأدوية إلى الأمراض المعدية إلى الإرهاب، يجب على الأمم أن تستخدم قوتها الناعمة لتطوير الشبكات وبناء المؤسسات لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة.

ستبقى الولايات المتحدة أعظم دولة في النظام العالمي، وبلدًا عملاقًا رائدًا في تنظيم إنتاج السلع الجماعية العالمية، وستبقى بلدًا قويًا. في بعض جوانب السلع الاقتصادية والعسكرية، يمكن للولايات المتحدة أن تعطي الجزء الأكبر من الجواب، فعلى سبيل المثال تعد البحرية الأمريكية حاسمة في تطبيق قانون البحار، وكما رأينا في الأزمة المالية 2008/2009، الثقة التي تأتي من مقرض يكون ملاذًا أخيرًا، جاءت من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

لكن على صعيد القضايا الدولية الجديدة، فإنه في حين تبقى الريادة الأمريكية مهمة- كما مرَّ معنا- يتطلب النجاح تعاون الآخرين. بهذا المعنى، تصبح القوة لعبة تجميع نقاط إيجابية. وإذا كان على القرن الأمريكي أن يستمر، فالتفكير بالقوة العسكرية وحدها لن يكون كافيًا، علينا أن نفكر بالقوة على أنها تحقيق لأهداف مشتركة تنطوي على القوة مع الآخرين، ففي كثير من القضايا الدولية يمكن أن يساعد تمكين الآخرين الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها، ففي هذا العالم تصبح الشبكات والارتباطات مصدرًا مهمًّا للقوة المطلوبة. فالقرن الأمريكي سيستمر، بمعنى محورية الولايات المتحدة في توازن القوة، وريادتها في إنتاج السلع العامة، لكن ستعمل بشكل مختلف عما فعلته في النصف الثاني من القرن الأخير.



الخلاصة

أي جهد لتقييم القوة الأمريكية في العقود القادمة يستدعي الجهود التي بذلت في وقت سابق التي كانت غير دقيقة. إنه لمن المؤلم أن نتذكر مدى المبالغة الكبير في تقييم الولايات المتحدة للقوة السوفييتية في سبعينيات القرن العشرين، وللقوة اليابانية في ثمانينياته. واليوم يتنبأ بعض المحللين بكل ثقة أن الصين ستحل بدلًا من الولايات المتحدة في ريادة العالم، في حين يؤكد آخرون وبكل ثقة أيضًا بأن «الولايات المتحدة لا تزال في بداية قوتها، فالقرن الحادي والعشرون سيكون القرن الأمريكي»[1]، لكن الأحداث غير المرئية يمكن أن تنقض التوقعات، فهناك مجموعة واسعة من الفرص المستقبلية الممكنة، وليس فرصة واحدة، والبدائل تنطوي على حوادث وحسابات خاطئة وخيارات إنسانية بإحساس ذاتي.

إن القوة الأمريكية المرتبطة بالصين ستعتمد على شكوك التغيير السياسي في المستقبل لكلا البلدين؛ فإذا لم تجابه الصين الشكوك المعاكسة، فحجم اقتصادها وارتفاع معدل نموه، سيزيد بشكل شبه مؤكد من قوتها النسبية، ويقربها أكثر من الولايات المتحدة في موارد الطاقة

خلال العقود القليلة القادمة، وهذه المكاسب النسبية لا تعني بالضرورة تفوق الصين على الولايات المتحدة كقوة عظمى؛ إذ إن الصين - كما رأينا سابقًا - حتى إذا لم تعانِ من نكسات سياسية محليَّة. فكثير من التوقعات القائمة على نمو الناتج المحلي الإجمالي ستكون توقعات طولانية بسيطة لمعدلات النمو الحالية التي من المرجح أن تتباطأ في المستقبل. والأكثر من ذلك أن التوقعات الاقتصادية هي ذات بعد واحد، وتتجاهل القوة العسكرية للولايات المتحدة ومزايا القوة الناعمة، إضافة إلى مساوئ الموقع الجغرافي للصين داخل موازين القوى الآسيوية، مقارنة بأمريكا التي تربطها علاقة جيدة بأوروبا واليابان والهند وآخرين. فلك أن تتخيل مدى اختلاف الوضع الأمريكي لو كان لديها مجموعة من الدول على حدودها مثل الهند واليابان القويتين والمرتابتين، بدلًا من المحيطين والجارتين الصديقتين.

أظن أنه من بين الخيارات المستقبلية الممكنة، أن يظهر منافس جديد - كأوروبا وروسيا والهند والبرازيل أو الصين - يتفوق على الولايات المتحدة وينهي محورية أمريكا في ميزان القوة العالمي، وهذا ليس مستحيلًا. لكنه ليس مرجحًا، والأكثر من هذا - وفق ما يرى الاستراتيجي البريطاني لورانس فريدمان - أنه خلافًا «للقوى العظمى المهيمنة في الماضي؛ ترتكز القوة الأمريكية على تحالفات بدلًا من مستعمرات»[2]. فالتحالفات والشبكات غير الرسمية موجودة، والمستعمرات مطلوبة.

وحول قضية الإطلاق بدلًا من النسبية بشأن الانحدار الأمريكي، نجد أن الولايات المتحدة تواجه مشكلات حقيقية في مسائل من مثل الديون،

والتعليم الثانوي، وعدم تساوي الدخل، والجمود السياسي. لكن يمكن أن يلاحظ أحدنا أنها جزء من المشهد، إذ ثمة على الجانب الإيجابي من القضية مزايا الديموغرافيا والتكنولوجيا والطاقة. إضافة إلى المزايا الثابتة مثل الجغرافيا وثقافة العمل الحر المفتوحة. فالمشكلات الأمريكية واقعية، والإخفاق في التعامل معها سيضعف قدرة البلد على التعامل مع التعقيدات الدولية المتنامية، ولكن الأمر يستحق التمييز بين حالات يمكن أن تحل وأخرى لا تجد إرادة في حلها أساسًا.

فلو بحثنا في السيناريوهات التي قد تعجِّل في الانحدار، أن تصبح الولايات المتحدة خائفة جدًّا وتبالغ في ردها على الهجمات الإرهابية بانكفائها على نفسها، وبهذا تحرم نفسها من القوة التي حققتها من الانفتاح، وبدلًا من ذلك يمكن أن تبالغ في الرد بأن تنغمس وتهدر الدم والثروة كما فعلت في العراق وفيتنام.

كتقييم عام: وَصْف القرن الحادي والعشرين بأنه قرن الانحدار الأمريكي، من المرجح أن يكون غير دقيق ومضللًا. فكلمة (انحدار) كلمة مضطربة؛ فعلى سبيل المثال من عام 1945م حتى 1970م اختلقت السياسات الأمريكية وبشكل متعمد انحدارًا نسبيًّا فسَّره وقتها ريتشارد نكسون وهنري كيسنجر بأنه توجه طويل الأمد، لكن في نهاية القرن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. والكلام الأكثر أهمية أن (الانحدار) قد يؤدي إلى خيارات سياسية خطيرة، إذ يشجع دولًا مثل روسيا على الانخراط في سياسات مغامر فيها، والصين لتكون أكثر حزمًا مع جيرانها، أو أن تبالغ الولايات المتحدة في ردها نتيجة الخوف.

لدى أمريكا الكثير من المشكلات، لكنها ليست في انحدار مطلق، وحتى بالمعنى النسبي فمن المرجح أن تبقى أكثر قوة من أي دولة منفردة في العقود القليلة القادمة. المشكلة الحقيقية في الولايات المتحدة ليست أن الصين ستتفوق عليها، أو أي منافس آخر، لكن في أنها ستواجه بصعود موارد القوة لدول عديدة أخرى؛ لاعبين حكوميين وغير حكوميين، فهذا الانتشار للقوة سيجعل الولايات المتحدة نسبيًّا أقل قدرة على التحكم في الآخرين؛ فالكونية قد تبرهن على تحدٍّ أكبر من تحدي الصين. والأكثر من هذا أن العالم سيواجه المزيد من القضايا الدولية الجديدة التي تتطلب القوة مع الآخرين بقدر القوة على الآخرين. في عالم تتنامى فيه التعقيدات، قد يصبح العجز الأمريكي المزمن في تحويل القوة مشكلة عويصة.

الخيارات الإستراتيجية

حتى لو استمرت الولايات المتحدة في امتلاك القوة العسكرية والاقتصادية والقوة الناعمة أكثر من أي بلد آخر، فهذا لا يعني أنها ستختار أن تحوِّل هذه الموارد إلى سلوك قوة فاعلة في المشهد الدولي. وكما مرَّ معنا، ففي المرحلة بين الحربين العالميتين لم تأخذ بهذا الخيار، وبعضهم يرى أن هذا يحدث مرة أخرى. بعد نهاية عقد من الحرب على العراق وأفغانستان، كشفت استطلاعات الرأي في عام 2013م أن 52% من الأمريكيين يعتقدون بأن «على الولايات المتحدة أن تلتفت إلى أعمالها دوليًّا، وتدع الدول الأخرى لتحصل على أفضل ما تستطيع من تلقاء نفسها». فلأول مرة منذ أن بدأ مركز بيو في استطلاعات الرأي عام 1964م، أكثر من نصف المستطلعين وافقوا على هذه العبارة، التي راوحت تاريخيًّا بين 20 و40%، ونسبة من رفض هذه العبارة كان فقط 38%.

بعض المعلقين أعلنوا فورًا عودة الانعزالية إلى السياسة الخارجية الأمريكية، لكن الكلمة أصبحت هراوة سياسية أكثر من مصطلح تحليلي. وكما رأينا، الانعزالية الأمريكية في القرن التاسع عشر لم تكن تعني عدم التدخل في الشؤون الدولية للجوار، وإنما كانت موقفًا باتجاه أوروبا البعيدة المكان التي تتركز فيه موازين القوى العالمية. فالانعزالية الحقيقية لثلاثينيات القرن الماضي نُصت في تشريعات مختلفة، والهدف منها منع أي تدخل في الشؤون الأوروبية.

أفضل طريقة لفهم المزاج الحالي هو أن تنظر إليه كجزء من التأرجح المزمن في السياسة الخارجية بين ما أسماه ستيفان سيستانوفيتش السياسات (المتطرفة)، والسياسات (المنكمشة)[3]: فالانكماش ليس انعزالية، بل تعديل لأهداف ووسائط استراتيجية، والرؤساء الذين اتبعوا سياسة الانكماش منذ بداية القرن الأمريكي، كان من بينهم أيزنهاور ونكسون وفورد وكارتر وبوش الأب وأوباما، لكن إذا كان نكسون يعتقد أن أمريكا في حالة انحدار، فإن آخرين، أمثال أيزنهاور، لم يعتقدوا بذلك، فجميعهم كانوا دوليين أقوياء مقارنة بالانعزالية الحقيقية في ثلاثينيات القرن العشرين، لكن هذا لا يحميهم من الانتقاد، فعلى سبيل المثال من أواخر ثلاثينيات القرن الماضي إلى أواخر الستينيات حذّر المعلقان الصحفيان (كاتبا الأعمدة) المشهوران: جوزيف وستيوارت ألسوب، من «أن الضعف والتردد لدى القادة الأمريكيين سيفتح الباب أمام الخصوم». شكوك ألسوب بأيزنهاور كانت حادة تجاهه، «من ضمنها الفجوة الصاروخية التي كادت تكون برمتها محض افتراء»[4]، وهكذا، فحينما اتهم النقاد المعاصرون «إدارة أوباما بأنها تبدو وكأنها تسعى عمدًا لانحدار أمريكا»، أو أن (الانكماش) هو ضعف لأنه ضعف؛

«يخبرنا هذا النقد عن السياسة الحزبية أكثر مما يخبرنا هل سينتهي القرن الأمريكي قبل عام 2041م»[5].

يستطيع المؤرخون تقديم حالة جديرة بالثقة، ذلك أن مراحل فرط الالتزام بـ (التطرف) سببت أذية في قدرة أمريكا على تحويل القوة أكثر من مراحل الانكماش، وقد خلفت ردة الفعل السياسية على مثالية ويلسون العالمية انعزالية أخرت الرد الأمريكي على هتلر، أما تصعيد كيندي وجونسون الحرب على فيتنام فقد أوجد عَقدًا موجهًا إلى الداخل في سبعينيات القرن الماضي، وقد ساعد غزو جورج بوش للعراق على إيجاد أرقام الاستطلاع التي ذكرت سابقًا. وكما يشير فريد زكريا، فحينما يمجد المحافظون الجدد «التدخل المباشر الواسع» لإدارة روزفلت وترومان، فإن تاريخهم الانتقائي يتجاهل الهزائم في الاتحاد السوفييتي والصين وكوريا، فالانحناء إلى الأمام كان يعني الردع، لكن الذي حدث غير ذلك[6].

إن الاختباء وراء المناظرات السياسية يمثل مجموعة خطِرة من النقاشات السياسية والخيارات الإستراتيجية التي على الأمريكيين مواجهتها في أثناء خفض الإنفاق، من بينها: كم على الولايات المتحدة أن تنفق على السياسة الخارجية والدفاع؟ يرى بعض الذين يعتقدون بالتمدد الإمبراطوري المفرط أن الولايات المتحدة ليس لها خيار سوى تقليص السياسة الخارجية والدفاع، لكن ليست المشكلة هنا. باعتبارها جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي، فما تنفقه الولايات المتحدة لا يتعدى نصف ما كانت تنفقه في أوج الحرب الباردة حينما كان القرن الأمريكي قويًا. وتبرز المشكلة حينما ينظر أحدنا إلى الميزانية بدلًا من النظر إلى قيود الاقتصاد برمتها، فالمشكلة ليست

بنادق مقابل الزبد، بل بنادق مقابل الزبد ومقابل الضرائب. ما لم تزدد الموازنة بالاستعداد لرفع الضرائب، فسيبقى الإنفاق على الشؤون الدفاعية والسياسة الخارجية حبيس مقايضة محصلتها صفر، مع استثمارات مهمة مثل إصلاح التعليم المحلي والبنية التحتية والإنفاق على البحث والتنمية، وهذا يمكن أن يؤذي كلًّا من الإصلاح المحلي والدفاع.

نقاش واقعي آخر عن التدخل: كيف وبأي طريقة تصبح الولايات المتحدة منخرطة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؟

قال الرئيس أوباما إن أمريكا ستستخدم القوة العسكرية من جانب واحد إذا استدعت الضرورة حينما يهدد أمنها أو أمن أحد حلفائها، وحينما تكون المسألة مختلفة، كأن يُستحث ضمير البلد للرد على حالة يقوم بها دكتاتور بقتل عدد كبير من شعبه، فإن الولايات المتحدة لن تتصرف وحدها، وستستخدم القوة فقط إذا كان هناك احتمال جيد للنجاح. هذه أسس معقولة، لكن ما عتبات مقايضة القيم بالوقائع العملية؟ فالمشكلة ليست جديدة؛ فجون كوينزي آدمز ظل يصارع مع المطالب المحلية للتدخل في حروب الاستقلال الخارجية منذ قرنين تقريبًا، كان هذا حينما قال عبارته المشهورة بأن أمريكا «لا تذهب للخارج بحثًا عن وحوش تبيدهم»، بل خوفًا من أن «تورط نفسها خارج قوة إنقاذهم من كل حروب المصلحة والخديعة، والطمع الفردي، والحسد، والطموح الذي يأخذ على عاتقه ألوان اغتصاب السلطة بمعيار الحرية».

لكن ماذا عن ضبط النفس في حرب أهلية كتلك الدائرة في سوريا، التي تسمح لمجموعة إرهابية أن تجد لها ملاذًا آمنًا، كما فعلت طالبان في

أفغانسـتان منذ عقدين، أو كما تحاول أن تفعل الدولة الإسـلامية في العراق والشام؟ إن شيئًا من التدخل قد يكون ضروريًا، لكن ستظل الولايات المتحدة بعيـدة عـن التدخل العسـكري أو الاحتـلال. ففي عصر القوميات والحشـود السـكانية، سـيولد الاحتلال الأجنبي الاسـتياء. وقد وصل الرئيس أيزنهاور إلـى هـذا الاسـتنتاج في خمسـينيات القـرن الماضـي، لكـن ما الـذي حدث؟ اسـتخدام القـوة، لكـن ضمن حدود، كان هو الرد، لكن في الشـرق الأوسـط تحديدًا، الذي ستسـتمر فيه الثورات إلى جيل آخر، سـيكون استخدام القوة الذكيـة أساسـيًّا، والرؤيـة مـن منظـور أطـول، فسياسـة الاحتـواء كسياسـة كينـان (ممثل كوميـدي أمريكي) قد تكون واعدة أكثر من محاولة الاحتلال والسيطرة.

ونقاش آخـر حـول كيـف سـتبني وتدعـم المؤسسـات، وتخلق الشـبكات، وتؤسـس سياسـات تتعامـل بها مع قضايـا دولية تحدثنا عنهـا. فالريادة من قبـل دولـة عظمـى شـيء مهـم لإنتاج السـلع العامـة الدوليـة؛ فحينمـا تعمل الولايـات المتحـدة بشـكل أقل، فسـيعمل الآخرون كذلك بشـكل أقل. فلسـوء الحـظ الجمـود السياسـي المحلي غالبًا مـا يحجب هذه الريادة. على سـبيل المثال، فشـل مجلس الشـيوخ في التصديق على معاهدة قانون البحار مع أنه يخـدم مصالحها القومية وتحتاج إليه الولايات المتحدة في الواقع لكي تدعم موقعها الدبلوماسي في بحر الصين الجنوبي. وبشكل مشابه فشل الكونغرس في الوفـاء بالالتـزام الأمريكـي في دعم إعادة توزيع حصص صندوق النقد الدولي المقدمة من أوروبا لأسـواق البلدان الناشـئة، مع أنه لا يكلف الولايات المتحدة شـيئًا. لكن على صعيد الريادة بالرد على التغيُّر المناخي، ثمة رفض محلـي قوي لفرض ضريبة على انبعاث غاز الكربون، وبشـكل مشـابه هناك

رفض محلي لاتفاقيات التجارة العالمية. مثل هذه المواقف تضعف قدرة الولايات المتحدة على أخذ الريادة في التعامل مع السلع العامة الكونية، وهذا بدوره يمكن أن يضعف الشرعية والقوة الناعمة التي هي حاسمة لاستمرار القرن الأمريكي.

أخيرًا، أمد القرن الأمريكي يعتمد على مجموعة واسعة من التحالفات، وسيبقى لها المفعول المتزايد في السياق الجديد للسياسة العالمية، فكيف ستحافظ الولايات المتحدة على مصداقية هذه التحالفات إذا أدركت الدول الأخرى أن البلد ينكفئ على ذاته؟ وفي الوقت نفسه، كيف ستوفق الولايات المتحدة بين توازنها في آسيا ومنع تدهور التزاماتها في مناطق أخرى مثل أوروبا والشرق الأوسط؟ وفي الهند حيث التعاون والمنافسة جوهريان في الإستراتيجية ضد الصين، سيكون هذا مهمًّا لتجنب عسكرة السياسة.

القوة العسكرية ستبقى مكوّنًا مهمًّا للقوة الأمريكية، كما أن تقديم الأمن للحلفاء هو مصدر مهم للتأثير، والتدخلات المحدودة تعد حاسمة أيضًا، لكن القوة أداة غير حادة، ومن الخطأ أن تساوى الريادة بالعمل العسكري الأحادي الجانب؛ فعلى من يرى الوحدات الأمريكية الحاضرة في النجاحات الاقتصادية والسياسية لأوروبا واليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، فعليه ألا ينسى أن هذه الوحدات رُحِّب بها بسبب التهديدات الخارجية الواضحة، ومن ذلك فقد استغرق نشوء الديموقراطية في كوريا الشمالية ثلاثة عقود.

الإستراتيجية الأمريكية التي تتمسك بالتوازن العسكري في أوروبا وشرق آسيا كان مهمًّا للقرن الأمريكي، لكن محاولة الاحتلال والسيطرة

على السياسات الداخلية لسكان قوميين في ثورات الشرق الأوسط قد يكون طريقة لاختصاره. والقوة العسكرية لا تساعد كثيرًا في حل القضايا الدولية؛ كشبكة الإنترنت والتغيُّر المناخي والاستقرار المالي، فإذا أرادت الولايات المتحدة أن يطول أمد قرنها، فعليها أن توفر البيئة الدولية، وتخلق محفزات للآخرين؛ من خلال التجارة، والمال، والثقافة، والمؤسسات، وخلق شبكات ومؤسسات للعمل، كما أن أنماطًا جديدة من الشبكات والمؤسسات ذات الشأن سيكون لها دور مهم. وكما رأى روبيرت زوليك، المدير السابق للبنك الدولي، فإنه «ثمة فرص اليوم لتكيُّف العالم لمصلحة أمريكا، الذي لا يشمل القوة العسكرية»[7]، وثمة كثير مما يمكن فعله في المبادرات التجارية مع أوروبا وآسيا، إضافة إلى خفض العوائق للتكامل مع أمريكا الشمالية. في حين لا يزال شرق آسيا منطقة الديناميَّة الاقتصادية، وفي العقود القادمة الوضع الديموغرافي والمتعلق في الطاقة سيكون واعدًا في أمريكا الشمالية. حتى في شرق آسيا، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تطلق مبادرات اقتصادية ومناخية إذا أرادت أن تتبع استراتيجية فاعلة للحفاظ على القرن الأمريكي. الردود على الأحداث ضمن غرض محدد ليست كافية، فعهد الانكماش يحتاج استراتيجية قوة ذكية.

في الخلاصة، القرن الأمريكي لم ينته، إذا كنا نقصد بهذا العهد الاستثنائي الذي تفوقت به أمريكا في موارد القوة العسكرية والاقتصادية والقوة الناعمة التي جعلت الولايات المتحدة محورية في عمل التوازن الدولي للقوة، وفي تزويد السلع العامة الكونية. وخلافًا لهؤلاء الذين يعلنون أن هذا هو القرن الصيني، فنحن لم ندخل بعد عالم ما بعد أمريكا، لكن استمرار

القرن الأمريكي لا يبدو أنه كما كان في القرن العشرين؛ فحصة أمريكا من الاقتصاد العالمي ستكون أقل مما كانت عليه في منتصف القرن الماضي، والتعقيدات التي تتمثل بصعود دول أخرى، إضافة إلى ازدياد دور المؤثرين غير الحكوميين سيجعل من الصعب على أحدنا أن يكون له نفوذ أو أن يرتب لحدث ما، وعلى المحللين أن يوقفوا التشدق بأحادية القطب وتعدد الأقطاب؛ عليهم أن يعيشوا مع المسألتين المختلفتين في الوقت ذاته، وعليهم أن يتوقفوا عن الحديث والقلق من الأفكار الخاصة البائسة عن الانحدار الذي يمزج أنماطًا عديدة ومختلفة من السلوك ويؤدي إلى استخلاصات سياسية خاطئة.

فالريادة تختلف عن الهيمنة، وعلى أمريكا أن تصغي لتجند الآخرين بما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلنتون «عالمًا متعدد الشركاء». ومن المهم أن نتذكر بأن هناك دائمًا درجات من الريادة ودرجات من التأثير في أثناء القرن الأمريكي؛ فالولايات المتحدة لم تكن في يوم ما بحالة من السيطرة الكاملة، وكما مرَّ معنا في الفصل الأول، حتى حينما كانت للولايات المتحدة موارد راجحة، فقد أخفقت في تحقيق ما تريد، ومن يجادل بأن التعقيد اليوم والاضطراب في عالم التدهور الحتمي هو أسوأ بكثير مما كان عليه في الماضي، فعليه أن يتذكر عام 1956م حينما كانت الولايات المتحدة عاجزة عن منع قمع الاتحاد السوفييتي للثورة في هنغاريا، وإضاعة فرنسا لفيتنام، أو غزو السويس من قبل حلفائنا بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، على أن نحذر من النظر إلى الماضي من خلال نظارات ملونة، ولنا هنا أن نقتبس العبارة الكوميدية: «الهيمنة ليست ما اعتدنا عليه، وإنما ذاك الذي لم نعتد عليه أبدًا».

واليوم، مع القليل من ضبط النفس والكثير من التعقيدات العالمية، ستحتاج الولايات المتحدة إلى أن توجد خيارات استراتيجية ذكية، داخل البلد وخارجه على حد سواء، ومن المرجح أن يستمر القرن الأمريكي لعدد من القرون على أقل تقدير، لكن سيبدو مختلفًا تمامًا عما كان عليه، حينما نطق به هنري لوس أول مرة.



ملاحظات

ملاحظات الفصل الأول

1. Lester Thurow, The Zero Sum Solution (New York: Simon & Schuster, 1985), p. 67.

2. Kenneth Waltz, cited in Nuno P. Monteiro, Theory of Unipolar Politics (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 29.

3. Herbert Block, The Planetary Product in 1980 (Washington, DC: Department of State, 1981), p. 74; Simon Kuznets, Economic Growth and Structure (New York: W.W. Norton, 1965), p. 144.

4. Chris Giles, "China to overtake US as top economic power this year," Financial Times, April 30, 2014.

5. "Balance of power" is used to refer both to the distribution of power resources – military, economic, soft – among states, and to the policy of states acting to prevent any one country becoming so powerful as to pose a threat to the independence of others.

6. Michael Lind, "The American Century is over: How our country went down in a blaze of shame," Salon, July 12, 2014.

7. Alan Brinkley, The Publisher: Henry Luce and His American Century (New York: Knopf, 2010), pp. 266–273.

8. Charles Kupchan, No-One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn (New York: Oxford University Press, 2012), p.84.

9. See Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict Among the Great Powers from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987), pp. 154, 203. See also Bruce

Russett, "The mysterious case of vanishing hegemony," International Organization 39, Spring 1985, p. 212.

10. Corelli Barnett, The Collapse of British Power (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, 1986), p. 72.
11. Richard Ned Lebow and Benjamin Valentino, "Lost in transition: A critical analysis of power transition theory," International Relations 23/2, 2009, p. 389.
12. G. John Ikenberry, Liberal Order and Imperial Ambition (Cambridge: Polity, 2006) p. 14.
13. Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton: Princeton University Press, 1984).
14. Amitav Acharya, The End of American World Order (Cambridge: Polity, 2014).
15. Henry Kissinger, World Order (New York: Penguin, 2014), p. 2.
16. Acharya, The End of American World Order, p. 11.
17. Noam Chomsky, "Losing the world: American decline in perspective, part 1," Guardian, February 14, 2012.

ملاحظات الفصل الثاني

1. George Modelski, Long Cycles in World Politics(Seattle: University of Washington Press, 1987).
2. Immanuel Wallerstein, The Politics of the World Economy (New York: Cambridge University Press, 1984,) p. 41.
3. Charles Dickens, quoted in David Whitman, The Optimism Gap: The I'm OK – They're Not Syndrome and the Myth of American Decline (New York: Walker, 1998), p. 85.
4. Samuel P. Huntington, "The US – Decline or Renewal?" Foreign Affairs 67, Winter 1988/9, p. 95.
5. America's Place in the World 2013 (Washington, DC: Pew Research Center, 2013), pp. 4, 10.

6. James Fallows, "How America can rise again," The Atlantic, January/February 2010.

ملاحظات الفصل الثالث

1. Nicolas Serge, Creative Industries and Culture-Based Economy – Creative Industries and Cultural Diplomacy (Berlin: Institute for Cultural Diplomacy, 2013).
2. From International Blockbusters to National Hits: Analysis of the 2010 UIS Survey on Feature Film Statistics (Montreal: UNESCO Institute for Statistics, 2012), pp. 5–8.
3. Mikhail Gorbachev, speech to Soviet writers, quoted in "Gorbachev on the future: 'We will not give in,'" New York Times, December 22, 1986.
4. Clifford J. Levy, "Russian president calls for nation to modernize," New York Times, November 13, 2009.
5. "The engineering gap," The Economist, January 30, 2010, p. 76.
6. McKinsey Global Institute, Connecting Brazil to the World: A Path to Inclusive Growth (McKinsey & Company, May 2014), p. 3.
7. "Getting it together at last: A special report on business and finance in Brazil," The Economist, November 14, 2009, pp. 5, 18.
8. Robert Fogel, "$123,000,000,000,000," Foreign Policy, January 4, 2010, p. 70.
9. Gideon Rachman, "Think Again: American Decline," Foreign Policy, January 2, 2011.

ملاحظات الفصل الرابع

1. Niall Ferguson, quoted in Jonathan Fenby, Will China Dominate the 21st Century? (Cambridge: Polity, 2014), p. 13. See also Martin Jacques, When China Rules the World (New York: Penguin, 2009).
2. "American Opinion," Wall Street Journal, September 16, 1999, p. A9.

3. See Joseph Nye, "As China rises, must others bow?" The Economist, June 27, 1998, p. 23.
4. John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York, W.W. Norton, 2001), p. 4.
5. Ingrid d'Hooghe, The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing's Public Diplomacy Puzzle (The Hague: Netherlands Institute of International Relations, 2010).
6. Thucydides, History of the Peloponnesian War (London: Penguin, 1972), p. 62.
7. Fenby, Will China Dominate the 21st Century?, p. 26.
8. "Living up to the title," Beijing Review, May 22, 2014, p. 2; Daniel Gross, "Yes we can still market: Why US brands remain the world's most valuable," The Daily Beast, June 1, 2014.
9. Alexandra Raphel, "American economic power in decline? Rethinking the data in the context of globalization," Journalist's Resource, February 11, 2014.
10. Neil Irwin, "This one number explains how China is taking over the world," Washington Post.com, December 3, 2013; "The once and future currency," The Economist, March 8, 2014, p. 80.
11. South Reviews editorial, reprinted in Beijing Review, March 27, 2014, p. 10.
12. Toshiya Tsugami, "The future growth of China and security in East Asia," paper presented to SPF-CSIS Joint Commission on the US–Japan Alliance, June 24, 2013.
13. Sam Roberts, "In 2025, India to pass China in population, US estimates," New York Times, December 16, 2009.
14. Richard McGregor, The Party: The Secret World of China's Communist Rulers (New York: Harper Collins, 2010), p. 30.
15. James Steinberg and Michael O'Hanlon, Strategic Reassurance and Resolve: US–China Relations in the Twenty-First Century (Princeton: Princeton University Press, 2014), pp. 93, 184.

16. Evan Braden Montgomery, "Contested primacy in the Western Pacific," International Security 38, Spring 2014, pp. 115–149.

17. "Sun Tzu and the art of soft power," The Economist, December 17, 2011.

18. Jacques, When China Rules the World, p. 12.

19. David C. Kang, "Hierarchy in Asian international relations: 1300–1900," Asian Security, 1/1, 2005, pp. 53–79. See also Stefan Halper, The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century (New York: Basic Books, 2010).

20. John Ikenberry, "The rise of China and the future of the West," Foreign Affairs 87/1, January/February 2008, pp. 23–38.

21. Robert Kagan, "What China knows that we don't: The case for a new strategy of containment," The Weekly Standard, January 20, 1997. Robert Kaplan, Asia's Cauldron: The South China Sea and the End of a Stable Pacific (New York: Random House, 2014).

22. Steinberg and O'Hanlon, Strategic Reassurance and Resolve, p. 20.

23. For a detailed analysis, see Bill Emmott, Rivals: How the Power Struggle Between China, India and Japan Will Shape Our Next Decade (New York: Harcourt, 2008).

24. Yan Xuetong, "How China can defeat America," New York Times, November 21, 2011.

25. Fareed Zakaria, "Obama needs to lead with feeling," Washington Post, May 8, 2014.

26. Carla Norrlof and Simon Reich, "What would Kindleberger say: The US and China as world economic leaders and stabilizers," unpublished paper, 2014.

ملاحظات الفصل الخامس

1. Cullen Murphy, Are We Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America (New York: Mariner Books, 2007).

2. Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict Among the Great Powers from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987).

3. Of course, there were many more causes of this complex phenomenon. See Ramsay MacMullen, Corruption and the Decline of Rome (New Haven: Yale University Press, 1988).

4. See Nicholas Kristof, "We're not no. 1! We're not no. 1!" New York Times, April 3, 2014.

5. "The jobs machine," The Economist, April 13, 2013.

6. Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martin, The Global Competitiveness Report 2013–14 (Davos: World Economic Forum, 2013). Niall Ferguson, "How America lost its way," Wall Street Journal, June 7, 2013.

7. Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United

8. States (Washington, DC: US Energy Information Agency, 2013), p. 3.8. 2014 Global R&D Funding Forecast (Columbus: Batelle Memorial Institute, 2014).

9. US Patent Statistics Chart, Calendar Years 1963– 2013 (Washington, DC: The United States Patent and Trademark Office).

10. For a more optimistic view of American savings, see Richard N. Cooper, "Global imbalances: Globalization, demography, and sustainability," Journal of Economic Perspectives 22, Summer 2008, p. 95.

11. Niall Ferguson, "An empire at risk," Newsweek, December 7, 2009, p. 28; and "A Greek crisis is coming to America," Financial Times, February 11, 2010. See also, Francis Warnock, "How dangerous is US government debt? The risk of a sudden spike in US interest rates," Council on Foreign Relations Report, June 2010; available at: http://www.cfr.org/publication/22408/how_dangerous_is_us_government_debt.html.

12. Institute of Higher Education of Shanghai Jiao Tong University, "Academic ranking of the world universities – 2009"; available at: http://www.arwu.org/ARWU2009.jsp.

13. "Are higher and lower performing students making gains?" The Nation's Report Card (Washington, DC: National Center for Education Statistics, US Department of Education, 2013); available at: http://www.nationsreportcard.gov/reading_math_2013/#/gains-percentiles.
14. Viktória Kis and Simon Field, Time for the US to Reskill? What the Survey of Adult Skills Says (Washington, DC: Organization for Economic Cooperation and Development, 2013), p. 12.
15. Sam Dillon, "Many nations passing US in education, expert says," New York Times, March 10, 2010.
16. "Gini in the bottle," The Economist, November 26, 2013.
17. Eduardo Porter, "A relentless widening of disparity in wealth," New York Times, March 12, 2014; "Class in America: Mobility measured, The Economist, February 1, 2014; Lawrence Summers, "US inequality goes beyond dollars and cents," Washington Post, June 8, 2014.
18. Francis Fukuyama, "American power is waning because Washington won't stop quarreling," The New Republic, March 10, 2014.
19. Sarah Binder, "Polarized we govern?" Washington, DC, Brookings Center for Effective Public Management, May 2014, p. 18.
20. Pew Research Center for the People and the Press, "Political polarization in the American public," June 12, 2014.
21. Henry Kissinger, "America at the apex," The National Interest, Summer 2001, p. 15.
22. Hart-Teeter Poll for the Council of Excellence in Government, reported in the Washington Post, March 24, 1997. See also Seymour Martin Lipset and William Schneider, The Confidence Gap (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987) and Jeffrey Jones, "Trust in Government Remains Low," Gallup, September 18, 2008.
23. Harris Poll, 1966–2011, "Confidence in Congress and Supreme Court drops to lowest level in many years," May 18, 2011.
24. Joseph S. Nye, Philip Zelikow, and David King, eds, Why People Don't Trust Government (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).

25. Department of the Treasury, Update on Reducing the Federal Tax Gap and Improving Voluntary Compliance (Washington, DC: July 8, 2009). "Employment tax evasion", Criminal Investigation Management Information System (Washington, DC: Internal Revenue Service, October 2013).

26. The World Bank, Governance Matters 2009: Worldwide Governance Indicators, 1996–2008 (Washington, DC: The World Bank, 2009).

27. Steven Holmes, "Defying forecasts, census response ends declining trend," New York Times, September 20, 2000; Sam Roberts, "1 in 3 Americans failed to return census forms," New York Times, April 17, 2010.

28. Robert Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon & Schuster, 2000); see also Better Together: Restoring the American Community (New York: Simon & Schuster, 2003).

29. "What's wrong in Washington," The Economist, February 29, 2010, p. 11.

30. David Frum, "Crashing the party," Foreign Affairs 93/5, September/October 2014, p. 46.

ملاحظات الفصل السادس

1. For a full description, see Joseph Nye, The Future of Power (New York: Public Affairs, 2011).

2. Niall Ferguson, "Networks and hierarchies," The American Interest, June 2014.

3. Anne-Marie Slaughter, "America's edge", Foreign Affairs, January/February 2009.

4. Randall Schweller, 'Emerging powers in an age of disorder," Global Governance 17, 2011, p. 286. See also Charles Kupchan, No-One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn (New York: Oxford University Press, 2012).

5. Office of the Director of National Intelligence, Global Trends 2030: Alternative Worlds (Washington, DC, 2012).

6. Robert Kagan, The World America Made (New York: Knopf, 2012), p. 105.

7. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2012 (Washington, DC: IMF, 2013).

8. Jim O'Neill and Alessio Terzi, "Changing trade patterns, unchanging European and global governance," Brussels, Bruegel Working Paper, February 2014, p. 3.

9. See Peter Zeihan, The Accidental Superpower: The Next Generation of American Pre-eminence and the Coming Global Disorder (New York: Hachette, 2014).

10. Jonathan Kirshner, American Power After the Financial Crisis (Ithaca: Cornell University Press, 2014), p. 143.

11. Michael Mandelbaum, The Case for Goliath (New York: Public Affairs, 2005), p. 226.

12. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, "Between centralization and fragmentation: The club model of multilateral cooperation and problems of democratic legitimacy," John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Faculty Research Working Paper Series, RWP01-004 (February 2001).

13. See J. S. Nye, "Maintaining the non-proliferation regime," International Organization, Winter 1981, pp. 15–38.

14. "Market value of the largest internet companies worldwide as of May 2013," Statista; available at: http://www.statista.com statistics 277483 market-value-of-the-largest-internet-companies-worldwide. Note: Yahoo and Yahoo-Japan have been treated as one entity for the purposes of company rankings.

15. Jonathan Zittrain, "No Barack Obama isn't handing control of the internet over to China," The New Republic 224, March 24, 2014.

16. Richard J. Danzig, Surviving on a Diet of Poisoned Fruit: Reducing the National Security Risks of America's Cyber Dependencies (Washington, DC: Center for New American Security, 2014), p. 25.

17. Moises Naim, The End of Power (New York: Basic Books, 2013), p. 52.

18. Quoted in Nathan Gardels, "Governance after the end of power," New Perspectives Quarterly, Summer 2013, p. 4.

19. David Brooks, "The leaderless doctrine," New York Times, March 14, 2014

ملاحظات الفصل السابع

1. George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century (New York: Doubleday, 2009), p. 18.

2. Lawrence Freedman, "A subversive on a hill," The National Interest, May/June 2009, p. 39.

3. Stephen Sestanovich, Maximalist (New York: Knopf, 2014).

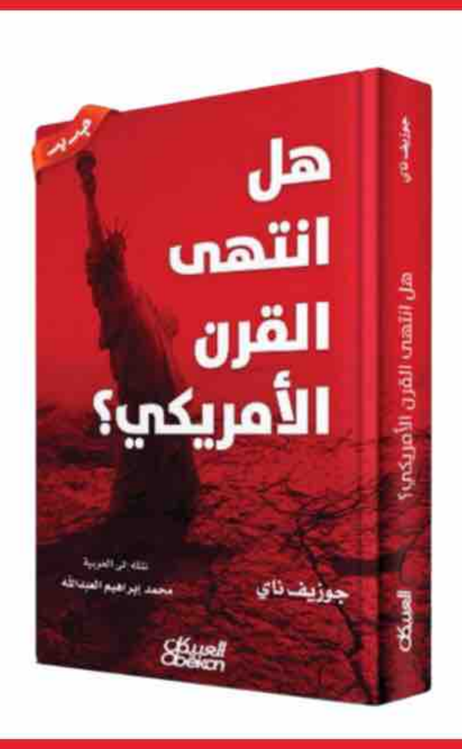
4. David Ignatius, "Claims of US weakness and retreat of US power are unfounded," Washington Post, June 4, 2014.

5. Mackubin Thomas Owens, "Obama chooses national decline," National Review Online, February 26, 2014; William Kristol, "Superpower once lived here," Weekly Standard, April 7, 2014, p. 7.

6. Fareed Zakaria, "The perils of leaning forward," The Washington Post, June 5, 2014.

7. Robert Zoellick, "A presidency of missed opportunities," Wall Street Journal, August 10, 2014.




هل
انتهى
القرن
الأمريكي؟
جوزيف ناي
نقله إلى العربية
محمد إبراهيم العبدالله
العبيكان
obeikan
هل انتهى القرن الأمريكي؟
جوزيف ناي
العبيكان